AL-JAZEERA AL-ARABIA

الجزيرة العربية

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

NO: 31 August 1993 - Year 3

السنة الثالثة ـ عدد ٣١ ـ صفر ١٤١٤هـ ـ أغسطس ١٩٩٣

دعوة الى الحوار والمصالحة الوطنية

القوات المسلحة والتغيير

التغييرات بالقطّارة ولا تحل أزمة الحكم

التنمية الاقتصادية والتحديث السياسي

تقارير حقوقية: قلق مستمر من تصاعد الانتهاكات

الأمل البـــاقي

غاص فينا السيفُ
حتى غص فينا المقبض
غص فينا المقبض
غص فينا.
يُولَدُ الناس
فيكونَ لدى الميلاد حينا
ثُمَّ يَحبونَ على الاطراف حينا
ثُم يمشونَ
ويمشونَ..
الى أن يَنقضوا.
غيرَ أنّا منذُ أن نُولَدَ نأتي نركض
والى المَدفَن نبقى نركض
وخطى الشرطة من خلف خطانا تركض !
يُعدَمُ المنتفض
يُعدَمُ المعترض
يُعدَمُ الممتعض
يُعدَمُ الكاتبُ والقارىءُ
والناطق والسامعُ
والواعظُ والمتعظُ!

* *

حَسَنا يا أيها الحكَّامُ
لا تَمتعضوا.
حَسَنا..أنتُم ضحايانا
ونحنُ المجرمُ المفتَرَضُ!
حَسَنا..
ها قد جَلَستُم فوقنا عشرينَ عاما
وَبَلَعتم نفطنا حتّى انفتقتُم
وَشَربتُم دَمَنا حتّى سَكرتُم
وأخذتُم ثأركُم حتّى شبعتُم
أفما آن لكُم أن تنهضوا؟!
قد دَعَونا ربَّنا أن تمرُضُوا
فتشافيتُم
ومن رؤياكم اعتلَّ ومات المرض !
ودعونا أن تموتوا
فإذا بالموت من رؤيتكم ميث
وحتّى قابض الأرواح
من أرواحكم مُنقبض !
وَهَرَبنا نحو بيت اللّه منكم
فإذا في البيت..بيت أبيض !
وإذا آخرُ دعوانا..سلاح أبيض !

* *

هَدَّنا اليأس ،
وفات الغرض
لَم يَعُد من أمل يُرجى..سواكُم!
أيها الحُكّامُ بالله عليكُم
أقرضوا اللّهَ لوجه اللّه
قَرضا حسنا
..وانقرضوا!

احمد مطر
لافتات ٣

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعودية »

السنة الثالثة ـ العدد الواحد والثلاثون ـ أغسطس ١٩٩٣ ـ صفر ١٤١٤هـ

المحتـــــويات

ـ دعـوة الى الحوار والمصالحة الـوطنيـة ٢
ـ اخبـــار ومتـــابعـــات ٥
ـ التغييرات بالقطّارة ولا تحل أزمـة الحكـم.....١٣
ـ تفاعلات تقرير منظمة العفو حول الاعدامات في المملكة.....١٨
ـ قلق مستمر من انتهاكات متصاعدة (تقريـر).....٢٠
ـ المنظمة العربية لحقوق الانسان في تقريرها السنوي.....٢٢
ـ التنميـة الاقتصاديـة والتحـديث السيـاسي.....٢٧
ـ القـوات السعـوديـة المسلّحـة والتغييـر.....٣٢
ـ الاختلاسات تمزق رمزية اسرة آل الصباح ٣٥
ـ شيوخ كويتيون يطالبون باقتسام السلطة والثروة.....٣٨
ـ المتصارعـون على آسيـا الـوسطى (نـدوة).....٤٠
ـ المؤسسة الـدينيـة والمجتمـع (٢ مـن ٢) ٤٣
ـ المستكفي بـــالله في عصر البتـــرول.....٤٨

رئيس التحرير – حمزة الحسن
CHIEF EDITOR
H.ALHASSAN

مدير التحرير – فؤاد ابراهيم
MANAGING EDITOR
F.IBRAHIM

مدير الادارة – عبد الامير موسى
MANAGING DIRECTOR
A .MOSSA

مكتب لندن
LONDON OFFICE
Tel/ Fax : 081-908 6084

مكتب واشنطن
WASHINGTON OFFICE
Tel : 202 662 7046
Fax : 202 662 7047

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ـ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ـ أوروبا (٤٠ دولاراً) ـ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON-D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

حتى لا تقع البلاد في مستنقع العنف

دعوة الى الحوار والمصالحة الوطنية

خلال السنوات الماضية ولاسيما منذ ازمة الخليج، اصبح الشعور بالحاجة الى اصلاحات في النظام السياسي وطريقة عمل الحكومة ، اكثر من مجرد قلق عند النخبة على دورها، لقد اصبح في الحقيقة مخرجا شبه وحيد – في تقدير غالبية الناس – لصيانة البلاد من الانحدار الى هاوية العنف والعنف المضاد التي انحدرت اليها دول اخرى مثل مصر ، او شيوع الاتجاهات الانقسامية والانشقاقية.

فهناك قلق متصاعد داخل المملكة وخارجها من أن تتعرض البلاد لموجة عنف وتطرف، فيما يسود الإعتقاد شرائح واسعة بأن البلاد مؤهلة تماما لمواجهة هذا الاحتمال اذا لم تبدأ العائلة المالكة بفتح حوار مع القوى السياسية والإجتماعية المختلفة ممن تصنف في خانة الإعتدال.

وبالنسبة للغربيين فإن قلقهم واضح – خاصة الأميركيين والبريطانيين – من موجة تشدد ضد المصالح الغربية والعلاقات مع الغرب عموما ، يمكن لمن يسمونهم بالأصوليين ان ينفخوا في رياحها ضمن محاولات استقطاب الرأي العام ضد السياسات الحكومية.

العائلة المالكة وحليفاتها الغربيات ترى ان الخطر يأتي من جناح أو مجمل أجنحة التيار السلفي، وتعتبره الممثل الأساسي للأخطار الفعلية عليها وعلى المجتمع السعودي، كما وتنظر اليه – وهو ما يراه كثير من الفاعلين والنشطين في المملكة – باعتباره خطرا يهدد بتقويض الازدهار الاقتصادي الذي تعيشه البلاد في ظل علاقات طبيعية مع العالم.

وفي الحقيقة فإن مخاوف الحكومة والغرب من الإتجاه السلفي تفوق حجم وقوة ذلك الإتجاه على الأرض فعلا، وإن كانت قوته تتجاوز من حيث الحجم ما تم عرضه حتى الان في الصحافة الدولية ، كما ان استعداده لصراع واسع النطاق مع السلطات يحصل على فرص متزايدة ، بسبب السياسة المائعة من جانب الحكومة.

إن الخطأ في تقدير قوة التيار السلفي يعود الى عدم التمييز بين الأطراف المختلفة التي تنضوي تحت الشعار العام العريض للمعارضة الدينية السلفية، فهناك تنوع واضح .. هناك معتدلون وهناك متطرفون ، ولكل مطالب سياسية محددة، وفي تقديرنا ان المعتدلين – بمقاييس المملكة ، بل بمقاييس نجد – لازالوا حتى الان الاقدر على استقطاب اهتمام النخبة الوطنية، والاقدر على حوار مع السلطة، إذا ما أتاحت لهم الأخيرة ذلك، لكنها لم تتعامل بالتمييز الحصيف بين تلك الأطراف والأجنحة حتى الآن.

هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، فإن التيار السلفي لا يمثل اغلبية المواطنين السعوديين ، اذ انه يعبر بصورة دقيقة عن السكان المتدينين في اقليم نجد فقط ، الذي يضم نحو ٢٨ بالمائة من سكان البلاد ، اما البقية فهم في:

أ – المنطقة الشرقية: حيث يشكل الشيعة اكثرية السكان الاصليين، كما ان السكان الآخرين ينتمون الى مذاهب سنية غير الوهابية، مثل المالكيين (الذين يشكلون اكثرية سنة ساحل الخليج من الكويت الى الامارات العربية المتحدة بما فيها الساحل السعودي) والشوافع الذين يستوطنون القرى السنية في الاحساء وقدم بعضهم للعمل من جنوب المملكة ، والاسماعيلية الذين جاؤوا ايضا من الجنوب بعد ظهور البترول.

ب – الحجاز: الذي يسود فيه المذهب الشافعي، وفيه اتباع لبقية المذاهب، وهم عموما أبعد عن التاثر بطروحات السلفيين ، لكنهم غير راضين على علاقتهم بالحكومة.

ج – المنطقة الشمالية: التي تعتبر نفسها اكثر المناطق حرمانا بالنظر الى النزاعات القبلية التي سبق لها خوضها مع العائلة المالكة ، وبالنظر لان آل الرشيد الذين يعتبرون الزعماء التقليديين لم يكونوا موضع ترحيب من جانب العائلة المالكة (الزعيم السابق للعائلة عبد العزيز بن محمد بن طلال الرشيد نفى نفسه اختياريا الى العراق حيث تقيم اغلبية شمر منذ العام ١٩٧٦، بعد اتهامه بمشاركة مزعومة في تحريض ابن اخته فيصل بن مساعد على قتل الملك فيصل عام ١٩٧٥ وتوفي العام الماضي في العراق ، والزعيم الحالي للقبيلة يقضي معظم وقته في بلدان أوروبية).

د – الجنوب : وهي إحدى المناطق المحرومة في المملكة، والتي تعتبر الممون البشري الرئيسي للقوات المسلحة واجهزة الامن، والسكان فيها يتراوحون بين الاسماعيلية والشافعية مع اقلية زيدية ومالكية ، ويعتبر التيار السلفي نشطا في جبال عسير المحاذية للحجاز لكن ليس له وجود في بقية الاقليم.

احترام ممزوج بالخوف

في تقدير البعض فإن اغلبية السكان لازالوا يكنون خوفا (ممزوجا بالإحترام في بعض الأحيان) من العائلة المالكة

لاسيما بين الطبقات غير المتعلمة ، التي تتاثر بدعوات رجال الدين التقليديين لاسيما كبار السن والمشهود لهم بالتقوى وعدم التورط في الملذات الدنيوية ، كما ان معظم الطبقة الوسطى كانت تنظر الى الحكومة السعودية، والى الملك فهد خاصة باعتباره حصان رهان لتطوير المجتمع بالصورة التي تفسح مجالات اجتماعية اوسع للمتعلمين واولئك الذين حصلوا على ثروة بسبب خطط التعمير الكبرى التي قامت بها الحكومة منذ منتصف السبعينات ، ان قدرة الحكومة الهائلة على الانفاق هي التي تجعل الناس يتطلعون اليها باعتبارها مصدر الرفاهية .

لكن هذه الاعتبارات تتبدل بالتدريج اذ ان مساهمة الجيل القديم من السكان ـ لاسيما القرويين ـ في تشكيل الرأي العام تتراجع تدريجيا لصالح الاكثر شبابا، ولصالح سكان المدن التي يسكنها الان نحو ٦٥ بالمائة من السعوديين، كما ان رجال الدين الكبار يخلون مكانهم بالتدريج لصالح رجال دين اكثر شبابا ، ولاسيما من خريجي الجامعات الحديثة ، الذين لا ينظر اليهم باعتبارهم منزهين عن الملذات الدنيوية، كما هو الحال في الاعضاء الذين عينهم الملك اخيرا في هيئة كبار العلماء وحلوا محل سبعة من كبار السن تم اعفاؤهم. فضلا عن ذلك فان قدرة الحكومة على الانفاق تتراجع بصورة ملحوظة .

الانشقاق الديني ونمو الطبقة الوسطى

ان انشقاق رجال الدين الشباب وبعض الكبار على الزعامة الدينية التقليدية يهدد بتجريد الحكومة من المشروعية الدينية التي تسلحت بها دائما في مواجهة المطالبات بالمشاركة واقرار الحريات المدنية ، والحقيقة ان المنشقين قد استطاعوا دفع الشيخ بن باز وبعض كبار العلماء الاخرين الى تاييدهم في الوقت الذي يشعر التقليديون بالقلق من اتهامهم بممالأة السلطة واضاعة نفوذهم .

من جانب آخر فان الطبقة الوسطى التي تشكل اليوم نسبة كبيرة ، وهي النسبة الفاعلة من السعوديين ، لا تثق كثيرا في اجراءات الحكومة او سياساتها ، في الوقت الذي تنظر بقلق الى نشاط الجناح المتطرف في التيار السلفي.

من المؤكد الان ان العائلة لا ترغب في تقديم تنازلات للمتدينين المنشقين ، واذا قدمت الحد الادنى من التنازلات التي يطالبون بها ، فسيزيد ذلك من نفوذهم على حساب الزعامة التقليدية الحليفة للحكومة ، وهو امر لا يعتبر في مصلحتها .

في هذا الوقت فان الحكومة لم تقدم على اي خطوة تفسر بانها اعتراف بمكانة القوى الاخرى في البلاد ، والتي يمكن وصفها بالاعتدال مثل التجار، المثقفين الليبراليين ، الشيعة ، الحجازيين الذين يريدون حصة اكبر في السياسة ، وهذا يجعل هذه الفئات غير حريصة على دعم الحكومة في مواجهة السلفيين ، كما انه ـ وهذا هو الاهم ـ يجعل التيار السلفي المتشدد، الخيار الوحيد للسعوديين الذين يطمحون الى دور سياسي ، فضلا عن انه يضفي المزيد من المصداقية على نشاطهم المعادي للحكومة في نظر الناس، باعتبارهم الاكثر جرأة في تحدي العائلة المالكة التي ينظر اليها باعتبارها تحتكر السلطة والثروة معا .

خيارات العائلة المالكة

لدى الحكومة ثلاثة خيارات فقط هي :

الأول: قمع السلفيين، وهو خيار رغم صعوبته الا انه قد يخلصها آنيا من تحديهم ، لكنه سيوقع البلاد في دوامة العنف ولو بعد حين، كما انه سيطيح بالاساس الديني الذي تستمد منه السلطات مشروعيتها. ان عملا كهذا لن يحظى بتاييد احد في البلاد ولاسيما من المتدينين ، كما انه سيطيح بفرص استمرار النمو الاقتصادي.

الثاني: فتح الباب للحوار مع الفاعليات الاخرى المعتدلة (التجار ، السلفيين المعتدلين ، المثقفين ، الشيعة ، الحجازيين) حول الحد الادنى من مطالبها والتي تتمثل في الاعتراف بحقها في التعبير الحر عن الراي ، ولو بالقدر الذي يتمتع به المتشددون، اضافة الى اتخاذ اجراءات جدية على صعيد حماية الحقوق الاساسية للناس مثل اصلاح النظام القضائي الذي يشيع فيه الفساد ويخلو كليا من الضوابط القانونية.

الثالث: ترك الامور ضمن المسار الراهن ، وهي السياسة التي اتبعتها العائلة المالكة منذ أزمة الخليج ، وهو خيار ادى حتى الان الى اضعاف مصداقية الحكومة اذ ان تناسيها للوعود المتكررة من جانبها بتطوير النظام السياسي، وعدم استجابتها للمطالب الشعبية المتكررة بالاصلاح التي تبدو عند الاكثرية محقة ، جعل الناس يعتقدون انه لا امل في قيامها بالاصلاح ، في الوقت الذي لم يكن بإمكانها اتخاذ اجراءات قاسية ضد المعارضين مما حمل الناس على الاعتقاد بانها عاجزة عن الحفاظ على هيبتها. هذا الشعور المزدوج يجعل تطلع الناس الى المعارضة السياسية خيارا معقولا في نظرهم ، واذا تحقق هذا على نطاق واسع فانه ينذر بتقلص قدرة الحكومة على ضبط اوضاع البلاد.

الحوار .. الخيار الأسلم

ان خيار الحوار هو الاسلم والافضل، ويجب أن يكون هناك تطلع الى تشكيل واسع يضم بين جناحيه جميع الفاعليات الوطنية التي ستكون مشاركتها في الحياة السياسية العامة امتصاصا للمخاوف من انقياد البلاد الى مستنقع العنف الذي وقعت فيه بلدان أخرى، وهناك من يعتقد بان الفرصة متاحة

الآن لخطوة من هذا النوع اذا ما وافقت الحكومة على تجاوز تحفظاتها التقليدية على الحوار.

وفي الحقيقة فانه يمكن بوضوح مشاهدة ان الفاعليات من مختلف الجهات تتفق فيما بينها على قواسم مشتركة اساسية يمكن ان تصلح قاعدة لاتفاق وطني جديد، من بين تلك القواسم مثلا :

١/ القبول بالعائلة الحاكمة كأحد مراكز السلطة (مع تخفيف لهيمنتها على الحياة السياسية والإقتصادية العامة).

٢/ الايمان بضرورة استمرار النمو الاقتصادي ضمن الاسس الجارية.

٣/ القبول بتطور تدريجي في اتجاه الديمقراطية ، يمكن ان يبدأ بمجلس شورى معين، شرط ان يضم ممثلين حقيقيين للقوى الاجتماعية المختلفة .

٤/ القبول بالعلاقات الخاصة التي تربط المملكة بالعالم الخارجي، مع مراعاة مصلحة البلاد ومكانتها الدينية والسياسية.

إن النتيجة الفورية التي تتمخض عن حوار من هذا النوع هي استعادة الامل ـ بالنسبة للجمهور الأعم ـ بامكانية قيام الحكومة باصلاحات ، ومن جانب الحكومة فانها ستشعر بقدرتها على التصدي للتطرف والعنف المحتملين دون اللجوء الى القمع، اذ ان التيار السلفي الذي يبدو اليوم كما لو كان فارس الحلبة الوحيد، سيعود الى حجمه الطبيعي كحزب من الاحزاب ، حينما يشعر الجميع بان الممثلين الحقيقيين لبقية السكان قد قاموا بدروهم الطبيعي كشركاء في الوطن لا كمتفرجين على لعبة الصراع بين الحكومة والتيار السلفي.

في هذه الحالة يمكن للمرء ان يتوقع ان يضطر السلفيون الى التعامل بدرجة اكبر من اللين مع الحكومة نفسها ومع بقية القوى الاجتماعية ، حينما يشعرون ان الحكومة لازالت تمسك بورقة الشارع وتحظى بدعمه.

الخوف من الإعتراف

هل يمكن للحكومة ان تقوم بهذه الخطوة ؟

من الناحية النظرية فانه ليس ثمة ما يمنع الملك من اتخاذ قرار بهذا الشأن ، لكن ليس الامر كذلك على الصعيد العملي.. اذ انه مثل معظم كبار العائلة الآخرين يخشى من ان اي حوار مع الفعاليات السياسية سوف ينطوي على اعتراف لهم بمكانة تفوق مكانة المواطن العادي ، وربما مكانة القادر على توجيه النقد او النصح الى الملك او العائلة المالكة، وهذا قد يتسلسل ـ حسب تقدير العائلة ـ الى تفتيت سلطتها او قيام من ينازعها على حقها المدعى في الانفراد بالسلطة.

ان هذه المخاوف على الرغم من انها لا تقوم على اساس صحيح، الا انها تشكل محركا هاما من محركات العلاقة بين العائلة المالكة واعيان البلاد وقواها الاجتماعية ، وكانت حتى الان سببا مهما من اسباب اعاقة الاصلاح السياسي الموعود .

في مارس ١٩٩٢ أعلن الملك أنه على وشك اعلان تشكيلة مجلس الشورى ، وحدد لذلك ستة أشهر ، لكن مر الان ثمانية عشر شهرا دون ان يتم التقدم باي خطوة جدية باستثناء تعيين رئيس المجلس ، ويشعر معظم الناس بالاحباط لان تعيين الاعضاء لم يتم فعلا ، كما انه لم تجر مشاورات مع اعيان البلاد بشأن الاسماء المرشحة لعضوية المجلس .

والحقيقة ان تعيين اعضاء المجلس اصبح الآن اكثر صعوبة مما كان عليه قبل عام ، وفي ذلك الوقت كان قد اصبح اقل سهولة من الاعوام السابقة، وذلك بسبب تنامي دور المعارضة السلفية، التي تطمح للسيطرة على المجلس والاشراف عليه كما يتضح من المذكرات التي قدمت للملك ، وفي تقديرنا ان الزمن لا يخدم الملك، وان تاخير اقامة المجلس لن ياتي بفرص افضل وأسهل.

كما ونعتقد بان تشكيل المجلس بالصيغة التي ارادها الملك لن يؤدي الى ارضاء الناس ، الذين يتطلعون الى المجلس باعتباره بوابة محتملة للاصلاح ، وفرصة اولى لتمثيل مختلف الطبقات بصورة حقيقية .

دور الحلفاء الغربيين

لقد حاول الرئيس الامريكي الاسبق جون كنيدي دفع العائلة المالكة نحو اصلاح نظامها السياسي وتطويره ، مقابل الدعم الذي قدمه للملك فيصل الذي واجه تحديا خطيرا في اليمن عام ١٩٦٢ ، ومن المفترض ان الحلفاء الغربيين للمملكة قد نصحوها خلال السنوات التالية بمثل ذلك ، لكن يبدو ان تطور الاحوال في البلاد لم يكن بالقدر الذي يعطي لهذه النصائح قوة الدفع التي تحتاجها ، وليس من الواضح ما اذا كانت العائلة المالكة مستعدة في الوقت الراهن لسماع نصائح من هذا النوع أم لا.. لكن يبدو من مؤشرات عديدة ان بعض تلك النصائح ـ واحيانا الضغوط ـ كانت مؤثرة ، لاسيما في مجال حقوق الانسان.

يتطلع معظم النشطين في المملكة الى العلاقات الخاصة التي تربط بين العائلة المالكة والحكومات الغربية باعتبارها فرصة يمكن استثمارها من جانب هؤلاء في اقناع الحكومة بتعديل المسار السياسي الذي انتهجته حتى الان ، ويبدو ان الحكومة مستعدة الان اكثر من اي وقت مضى للتأثر بنصائح الحلفاء ، وإن كانت تلك النصائح غير جادة أو غير كافية، وتواجه عوائق اهمها قلق الحكومة من شعور الاخرين بانها على وشك تقديم تنازلات تخل بهيبتها.

ان الوضع الراهن للمملكة يوجب اهتماما جديا من جانب العائلة المالكة ، ويبدو انها بدأت تعي هذه الحقيقة ، لكن لايزال التردد المشار اليه آنفا يعيق انطلاقة الإصلاح ويرجح احتمالات العنف.

الأمير «المحروم» يخفف حرمانه بالمصادرات!

فاجأ «الأمير المحروم، عبد الله الفيصل (هكـــذا يسمي نفسه!)، المواطنين بإعلانه الدعائي في الصحافة السعودية التي تصدر في الداخل والخارج، الذي يحذرهم فيه من شراء قصر لورثة أول وزير للمالية في المملكة عبد الله السليمان، مدعيا بطريقة ملتوية أنه مالك القصر!

الغريب ليس في الإدّعاء، لأن الأمراء اعتادوا سرقة الناس في وضح النهار، سرقة أراضيهم ومنازلهم، بل واحيانا فتياتهم وزوجاتهم، مما يعجب حصوله في بلد يتشدق حماته بأمن المواطن، وتطبيق الشريعة!

ليس هذا هو الغريب، وإنما الغريب نشر الصحف السعودية لإعلان الأمير المحروم الذي تولّى وزارة الداخلية والصحة في عهد جدّه المؤسس الى أن طرد منها في منتصف الخمسينات على يد عمّه الملك سعود. فالإعلان ـ كما وصفه أحد رجال الأعمال السعوديين البارزين ـ جعل الصحافة طرفا في قضيّة لصالح أمير لم يستطع أن يثبت حقوقه عبر القانون والشرع، فإذا كان عبد الله الفيصل هو مالك القصر، فلمّ يحذّر الناس من شرائه، وإذا كان طرفا في دعوى لم تبت فما هو الداعي للنشر وبأيّ وجه قانوني أو شرعي جرى ذلك، وهل بإمكان الطرف الآخر ـ المالك الأصلي ـ أن يعلن ضد الإعلان الأميري وتقبل صحافة آل سعود بنشره؟!

لقد ابتنى عبد الله السليمان وزير المالية السابق قصرا في منطقة جرول بمكة المكرمة، في بدايات سيطرة آل سعود على الحجاز، وقد أقيم القصر على أرض اشتراها الوزير ومنحه الملك المؤسس أرضا مجاورة لها كانت تابعة لعين زبيدة، على شكل تأجير يذهب ريعها الى العين نفسها. واستدعى الوزير عبد الله السليمان، الذي كان الملك يلقبه بـ «عصابة رأسي» ويصفه الناس بأنه «وزير كل شيء»، استدعى أحد المهندسين المحليين ويدعى «حسن وزيره» ليشرف على بناء القصر الذي سكن فيه الوزير فترة من الزمن.

ثم قام الوزير بتأجير القصر على وزارة الداخلية في الأربعينات، وكانت الوزارة التي شكلت قد اتخذت من مكة مقرا لها، وكانت تؤدي معظم خدماتها في الحجاز باعتباره الأكثر تطورا في المؤسسات بين كل مناطق المملكة، وقد كان الأمير المحروم! يداوم في القصر الذي أصبح مقرا للوزراة لفترة طويلة حتى نقلت في عهد الملك سعود الى الرياض.

وفي منتصف الخمسينات أقيل عبد الله السليمان على يد الملك سعود، ثم ما لبث الوزير ـ النجدي ـ الذي كافأه الملك عبد العزيز بالوزارة بعد أن قتل أخاه في فورة غضب، أن توفي هو الاخر، ولكن القصر ومنذ خروج وزارة الداخلية منه بقي للتأجير على مؤسسات حكومية.

وحين عزم ورثة عبد الله السليمان بيع القصر، فاجأهم الأمير مدعيا بأنه مالكه الشخصي، واشتكى في المحكمة ضدّ الورثة، واستخرج صكوكا متأخرة تثبت إدعاءه، لكن المحكمة ـ التي قيل أنها تعرضت للتهديد من قبل الأمير ـ اعتبرت المالك الحقيقي هم ورثة عبد الله السليمان، فاعترض الأمير ورفع الأمر الى الملك فهد مطالبا بمساعدته في الحصول على القصر، ونشر في نفس الوقت إعلانا يحذّر المواطنين من شرائه، فتوقّف الناس فعلا عن الشراء، خوفا من أن يصادره الأمير في المستقبل، وقد أعتاد الأمراء المصادرة.

رجال أعمال سعوديون اعتبروا ادعاء عبد الله الفيصل مغالاة في الوقاحة، لأن المواطنين ـ خاصة في البلد الحرام ـ ومنذ عقود يعرفون أن القصر ليس ملكا له، ولكن يبدو أن المواطنين في المملكة لم يعودوا يأمنون على أنفسهم ولا على أملاكهم، وتعديات الأمراء في هذه المجالات تضاعفت مرات ومرات في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يجعل من تصرفاتهم مادّة غضب وتغذّي الحقد والمعارضة ضدهم في كل الأوساط وبين كل الإتجاهات.

مذكرة ناصر العمر

لاتزال مذكرة ناصر العمر التي رفعها لهيئة كبار العلماء والتي تطالبهم بالعمل على استئصال المواطنين الشيعة في المملكة جسديا، وممارسة المزيد من التضييقات ضدهم، تثير المزيد من السخط والإشمئزاز بين المواطنين، خاصة وأن مجلس هيئة كبار العلماء لم يعترض على تلك المذكرة أو يدين صاحبها ودعوته التي اعتبرت تصعيدا خطيرا في المعركة الطائفية التي فتحها من جانب واحد المتطرفون في التيار السلفي.

واتهمت قيادات الشيعة في المملكة الحكومة بمماألأة أصحاب الدعوات الطائفية المتطرفة، وتقديم المواطنين الشيعة ككبش فداء، مقابل تخفيف أولئك الطائفيين لنقدهم للعائلة المالكة وممارساتها في الحكم.

واستنكرت تلك القيادات مواقف الإسلاميين المعتدلين بأنهم لم يقوموا بأقل من الواجب بشأن مواجهة دعوات الحرب الطائفية التي قد تفضي من الناحية الواقعية الى تقسيمات على الأرض تؤدي في المستقبل الى انهيار الوحدة وتفتت المملكة. ويرى المواطنون الشيعة أن عدم وجود صوت واحد في

تظاهرة ملكية في تشييع الأمير سعد

حرص الملك وأخوته أن تكون مناسبة تشييع أخيه الأمير سعد بن عبد العزيز، أكبر أبناء المؤسس الأحياء، والذي وافاه الأجل في ٢٣ يوليو الماضي، فرصة لجمع شتات العائلة، وإظهار تضامنها قبال الأطراف الأخرى.

وتقول مصادر موثوقة، أنه ومنذ الأسبوع الأول لشهر يوليو الماضي، استعدّ كبار أمراء العائلة المالكة لتشييع الأمير سعد بعد أن بات من المؤكد أنه قاب قوسين أو أدنى من القبر بسبب مرض السرطان، وقالت تلك المصادر، بأن الأمير عبد الله ـ ولي العهد ـ أبلغ وهو يقضي إجازته السنوية في المغرب، أنه يتوجّب عليه العودة بمجرد أن يأتيه خبر وفاة سعد، ليشارك في تشييعه، ولإظهار وحدة العائلة في ظرف تتعرض فيه للنقد الخشن والتحدي الصارخ لمشروعيتها في الحكم.

والأمير سعد بن عبد العزيز من مواليد ١٩٢٠، وأحد ثلاثة إخوة تجاوزهم الملك الحالي في موضوع خلافة الحكم، والتي قيل أنها قائمة على قاعدة السن، ولكن الحقيقة أن تلك القاعدة كسرت منذ وفاة الملك فيصل. الأخوين الآخرين اللذين تمّ تجاوزهما: ناصر الذي ولد عام ١٩١٩ وتوفي بالسكتة القلبية في في سبتمبر ١٩٨٤، وبندر الذي ولد عام ١٩٢١. وهناك أخ آخر هو مساعد بن عبد العزيز (والد فيصل بن مساعد قاتل الملك فيصل، ووالد خالد بن مساعد الذي قُتل بأمر من الملك الحالي حين كان وزيرا للداخلية) ومساعد هذا ولد في نفس العام الذي ولد فيه الملك فهد وهو ١٩٢٣.

الوسط الديني السلفي يقاوم تلك الحرب، هو من الأمور غير المبررة والتي تدعو للأسف، لأن استمرار دعوات الطائفية لا يضرّ بالمواطنين الشيعة وحدهم وإنما أيضا بأصحاب الدعوة أنفسهم إضافة الى من يسايرهم.

شركات صناعات الطائرات في سباق الى السوق السعودية

صنداي تايمز ـ ١١ يوليو ١٩٩٣ إيان جنكنز وأندرو لورنز

تحتفظ بريتيش أيروسبيس ورولزرويس برباطة جأش للفوز بقرارات كبيرة من قبل السعودية التي قد ترسي أكبر نظام جوي تجاري في العالم منذ أن تعرضت الصناعة الجوية لكارثة الكساد الاقتصادي منذ ثلاث سنوات.

والخطة السعودية تشتمل على شراء ستين طائرة بخمسة بلايين دولار ،٣٣ بليون جنيه استرليني، في اطار تجديد اسطول الخطوط الجوية السعودية، ومن شأن هذه الخطوة تزويد الصناعة الجوية المدنية بالدفعة الضرورية جدا للعمل.

وفي خطوة مقصودة من قبل السعوديين لمكافأة حلفائهم في حرب الخليج، فإن المبالغ المالية سيتم تقسيمها بين الشركات الاوروبية والاميركية ،الاربع شركات أوروبية وهو اتحاد تمتلك بريتيش أيروسبيس منه نسبة ٢٠ بالمئة، وشركة بوينغ، وربما ستفوز حتى شركة ماكدونالد دوغلاس بحصة في هذه الصفقة، ورولزرويس التي يرأس ادارتها السير رالف روبينز، وجنرال اليكتريك الاميركية التي قد تفوز بمعظم الطلبات التجارية الخاصة بالمحركات.

أما شركة ايرباص فتفضل الفوز بحصة الاسد من الصفقة ببيع ٤٤ طائرة بقيمة ٣ بلايين دولار. وهذه ستوزع بين طائرات من طراز أيه ٣٢٠ الضيقة، والطائرات الجديدة للمسافات الطويلة من طراز أيه ٣٤٠.

أما جنرال اليكتريك وشريكتها الفرنسية سنيسما فستقوم بتزويد طائرات أيه ٣٤٠ بالمحركات، ولكن يعتقد بأن اتحاد محركات الطائرات الدولية والذي يضم رولزرويس واميركا برات أند ويتني سيكون المتقدم في السباق للفوز بالطلب التجاري الخاص بمحركات أيه ٣٢٠. وأهمية ذلك بالنسبة لرولزرويس يوازي الامل بالامساك بالطلب التجاري لمكائن ٢١١/٥٢٤ آر بي لتقوية عل الاقل ٥ طائرات بوينغ ٤٠٠ ـ ٧٤٧ جامبو والتي ستقوم السعودية أيضا بشرائها.

ومحركات رولز هي عمليا تقوم بتقوية طائرات بوينغ السعودية ٧٤٧، في حين أن الدبوماسيين البريطانيين واثقون بأن رولز ستفوز بعقد محركات جامبو ـ جت. وعلى أية حال فإن جنرال اليكتريك هي ليست خارج السباق، كما أن رولز رويز قد حصلت عمليا على نصف محركات الاسطول السعودي، فيما سيكون الطلب التجاري المتصل بمحرك أيه ٣٤٠ هو الطلب التجاري الاول الذي تفوز به جنرال اليكتريك مع الخطوط الجوية.

ومانزال بوينغ في عراك لازاحة ايرباص عن موقع القيادة في الصفقة السعودية بعرض طائرتها الجديدة ٧٧٧ في مقابل أيه ٣٤٠، ولكن الاوربيين على ثقة تامة بالنصر. لقد زار ألين جيوب، وزير الخارجية الفرنسي السعودية في بداية أبريل في مهمة مبيعات، وقالت مصادر فرنسية بأن الزيارة كانت موفقة.

إن الطلب التجاري السعودي سيشكل انطلاقة كبيرة للصناعات على جانبي الاطلسي منذ ثلاث سنوات، باستثناء صفقة تأجير طائرات يونايتد ايرلينز أيه ٣٢٠ المتنازع عليها بعد تفضيل بوينغ ٧٣٧ بقيمة ٤ بلايين دولار والتي تمت في ديسمبر العام الماضي من قبل آي.إل.إف.سي وهي مجموعة كاليفورنيا للاستئجار، وطلب تجاري آخر بقيمة ٥٤ بليون دولار من قبل خطوط كونتيننتال قبل شهرين من قبل بوينغ ايراكرافت.

وبعيدا عن الصين، حيث سوق الطيران في حالة انتعاش كبير، فقد تم الغاء الخيارات وايقاف الطلبات التجارية الصينية بعد أن تكبدت خطوط الطيران الاميركية والاوروبية خسارات هائلة، وحتى خطوط طيران الشرق الاقصى تجد صعوبة في الذهاب الى هناك.

الاسدير ستيورات، محلل شؤون الطيران في شركة كار كيتكات أند ايتكن يعتقد بأن انخفاض الطلبات والصفقات في مجال الطيران المدني سيمتد حتى نهاية ١٩٩٦، حتى تقدم كل من الولايات المتحدة وأوروبا على تقليص قدرتها الاستيعابية في مراهنة على استعادة الارباح.

اعتقالات

اعتقلت أجهزة المباحث المواطن أمين أحمد عبد الله آل محفوظ ٢٤ عاما، من مدينة سيهات بالمنطقة الشرقية. وقالت مصادر مقربة من اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية والتي تتخذ من واشنطن مقرا لها، أن المواطن المذكور، وهو طالب علوم دينية، قد اعتقل في مدينة الدمام يوم الأربعاء الموافق للثلاثين من يونيو الماضي، حينما كان في مبنى الهجرة والجوازات يسعى لتجديد جواز سفره، وقد تمّ تحويله مباشرة الى إدارة المباحث بالدمام، دونما سبب ظاهري.

ونقلت المصادر آنفة الذكر عن عائلة المعتقل، أنها حاولت الإستفسار عن أسباب الإعتقال ومكان المعتقل، ولكن إدارة المباحث رفضت الإفصاح عن أية معلومات، وهددت العائلة بالمعاملة الخشنة.

على صعيد آخر، اعتقلت أجهزة المباحث المواطن رائد شبيب كاظم شبيب من مواليد قرية أم الحمام بالمنطقة الشرقية وذلك في السادس من يوليو الماضي. والمعتقل البالغ من العمر ٢٢ عاما طالب في كلية الزراعة بجامعة الملك فيصل بالأحساء، وسبق له أن غادر المملكة العام الماضي فارا من ملاحقة أجهزة الأمن للإشتباه في معارضته السلطة.

وقالت عائلة المعتقل أنها سعت لدى أجهزة المباحث من أجل التأكد بشأن العفو ـ غير المعلن ـ الذي تعهدت به السلطات منذ مدة غير قصيرة تجاه المقيمين خارج المملكة، فأكدت أجهزة المباحث ذلك وتعهدت بعدم التعرض لإبنها في حال عودته. ولكن تلك الأجهزة خرقت عهودها باعتقاله، الأمر الذي دفع أهله للعمل من جديد من أجل اطلاق سراحه وقد تم ذلك في الثامن عشر من يوليو، بعد أن أمضى نحو اسبوعين في المعتقل!

على صعيد آخر، لازال الدكتور محمد المسعري، والدكتور عبد الله الحامد معتقلين لتأسيسهما لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، وقد انضمّ اليهما الشهر الماضي استاذ جامعي هو الدكتور خالد الحميضة الذي اعتقل في التاسع عشر من الشهر الماضي بتهمة انخراطه في أعمال تتعلق باللجنة نفسها.

وثيقة: زكي بدر في المملكة لمكافحة المعارضة!

منذ ستة أشهر، والأحاديث تتزايد في المملكة عن دور اللواء زكي بدر وزير الداخلية المصري السابق في دعم جهاز الأمن السعودي بالآراء والأفكار التي تمكنه من السيطرة على الوضع الداخلي.

لقد ذكرنا في عدد سابق من «الجزيرة العربية» النصيحة التي نقلت عن زكي بدر للحكومة السعودية، والقاضية بإنشاء ما لا يقل عن عشر حركات دينية معارضة، بغية الحرب فيما بينها وبين التيارات المعارضة الحقيقية، وإشغالها عن العائلة المالكة. ويبدو أن شيئا من ذلك الصراع حصل الآن، وقد تبيّنت آثاره في الشارع السلفي النجدي.

وأشرنا أيضا في عدد سابق من «الجزيرة العربية» الى أن اللواء زكي بدر يعمل مستشارا لدى الأمير نايف وزير الداخلية، ويرأس مجموعة من الخبراء المصريين في المجال الأمني يقدموا المشورة في مكافحة المعارضين.

وقد حصلت «الجزيرة العربية» على وثيقة تؤكد زيارة زكي بدر للمملكة بين شهري جمادى الثاني ورجب ١٤١٣هـ الموافق لشهري ديسمبر ويناير الماضيين، وقد كان بمعيته أكثر من عشرين مرافقا يعتقد أنهم ضباط سابقون في جهاز المباحث المصري، وقد كانت زيارتهم للمملكة بناءا على دعوة رسمية، ونزلوا ضيوفا لدى المراسم الملكية، وطافوا العديد من المدن والمناطق في المملكة.

وتشير الوثيقة التي حصلت المجلة على صورة منها والمؤرخة في العشرين من رجب ١٤١٣هـ، بأن أعضاء الوفد برئاسة اللواء زكي بدر قضوا الفترة بين ٢٨ جمادي الثاني والثاني من رجب ١٤١٣هـ في مكة المكرمة كضيوف في قصر الضيافة الملكي.

تجدر الإشارة الى أن زكي بدر والذي كان يمثل الجناح المتطرف في الحكومة المصرية، دعا قبل إقالته الى قتل واحد بالمئة من الشعب المصري قال أنهم يمثلون التطرف والإرهاب والأصولية، وقد انتقدته الصحافة المصرية لدعوته الصريحة لتصفية نحو نصف مليون من الشعب المصري.

ولا يعتقد أن زكي بدر والذي فشل في مكافحة المعارضين في مصر، قادر على إفادة الأمراء السعوديين كثيرا، لأنه من جهة لا يفهم المملكة ولا طبيعة شعبها، ولأن مواصفات التحرك الإسلامي في المملكة تختلف عما هي عليه في مصر، ومن جهة أخرى فإن النظام في المملكة ذي القاعدة الدينية - وإن كانت مدعاة - يختلف عن نظام الحكم في مصر، ذي الوجه العلماني الفاقع، ولذا فإن النجاح الذي قد يحرزه سيكون في الجوانب الفنية التكتيكية، والى حين أيضا.

ولكن مما يؤسف له، أن توظيف زكي بدر، من قبل امراء العائلة المالكة يؤشر الى حقيقتين مؤلمتين:

أولاها: أن حركة النظام السعودي آخذة بالنزوع باتجاه استخدام العنف ضد معارضيه.

وثانيها: أن النظام لا يضع حلولا استراتيجية لمشاكله، بل يعتمد على الحلول الآنية والمستوردة ومعالجة الظواهر، التي لا تفيده كثيرا في المحصلة النهائية وتضيّع على البلاد وشعبها فرص الإستقرار المهددة بشكل جدّي.

ولو كانت حلول القمع تفيد لأفادت في مصر، إذ لا يشك مطلقا أن خيار العنف الأساسي الذي عبّده زكي بدر، أعطى حصادا سيئا يصفعنا كل يوم بأخبار العنف والعنف المضاد.

والنصيحة التي يمكن للمرء ان يقدمها للأمراء، هو أن لا يسرفوا في القمع لئلا يكون حال المملكة كمصر أو الجزائر، وأمامهم نماذج حسنة بإمكانهم تقليدها، في الكويت والأردن واليمن، وهي نماذج تحفظ الشيء الكثير من كرامة المواطن، بدل أن تجعله قنابل موقوته تفجّر النظام ومن حوله.

وزير سوداني: السعودية تدعم التمرد في الجنوب

في معرض حديثه عن أزمة النفط في السودان، قال وزير المالية السوداني عبد الرحيم حمدي لعدد من الصحافيين العرب أثناء زيارته للندن منتصف الشهر الماضي، أن السودان خفض استهلاكه من النفط، وأن الحكومة سمحت باستيراد النفط وبيعه بأسعار حرّة موازية للسعر الرسمي المدعوم.

وأضاف الوزير بأن السودان يملك احتياطات نفطية مؤكدة في الجنوب، وأنه يستطيع تصدير ٢٠٠ ألف برميل يوميا لو أتيح له استغلال آبار النفط. وأكّد بأن حركة التمرد في الجنوب تدعمها دول غربية وعربية مثل المملكة العربية السعودية، وأن تلك الحركة تركّز على منع السودان من استغلال تلك الآبار، مشيرا الى أن الحرب في الجنوب لا تريد لبلاده أن يعتمد على نفسه وأن يحقق الإكتفاء الذاتي في الطاقة.

وكانت المملكة العربية السعودية قد أوقفت تدفق شحنات النفط أو قلّصتها منذ أمد غير قصير، وذلك في عهد الصادق المهدي، الذي يقول أنصاره أن السعودية أرادت بذلك إسقاطه. ولكن وبعد وصول البشير الى الحكم، بدا ان المملكة ستستأنف شحناتها النفطية، ولكنها ما لبثت أن تراجعت بعد أن اكتشفت ميول النظام الإسلامية وقربه من الجبهة الإسلامية القومية، وجاءت أزمة الغزو العراقي للكويت لتحول العلاقة بين السودان والمملكة الى ما يشبه القطيعة الكاملة، خاصة وأن الرياض استنفذت أوراق الضغط التي بيدها، وحسب تعبير أحد المسؤولين في الخارجية السعودية «ضيّعتها» حين رفضت تقديم اي عون للنظام الجديد، الذي يواجه حربا في الجنوب، يؤججها عدد غير قليل من الدول الغربية، فكان من السهل على الحكم هناك أن يتخذ موقفا أكثر قربا من العراق منه الى الرياض.

ولاحظ مراقبون، أن المملكة بدأت في تحسين علاقاتها مع جارتيها في الجنوب «اليمن، والشمال «الأردن»، ولكن جو التوتر لايزال مخيّما على علاقات المملكة مع السودان، وأرجع مراقبون السبب الى «إسلامية» النظام السوداني، وبالتالي منافسته للمملكة على هذا الصعيد. وهناك سبب آخر قد يقود الى تحسين العلاقات أو توتيرها، وهو تعاطف التيار الديني في المملكة في مختلف المناطق «الشرق والغرب والوسط، ومن مختلف المذاهب مع نظام الحكم في السودان، وتضايق الأمراء من العلاقات التي قامت على حاشية ذلك التعاطف، وهو أمر أدّى الى نفور السعودية أكثر فأكثر.

ولكن رأيا آخر بدأ يطلّ ولم يتبلور بعد، وهو أن العائلة المالكة وفي سبيل تطويق المعارضة الدينية الداخلية المتصاعدة، فإنها قد ترى من الضروري تطبيع العلاقة مع السودان خاصة وأن من الصعب فتح معركتين داخلية وخارجية في آن واحد، أو حتى معركة داخلية ذات امتداد خارجي.

وإذا كان المسؤولون السودانيون ما فتئوا يعلنون استعدادهم لعودة العلاقات مع دول الخليج وفي مقدمتها السعودية، فإنهم لم يتسولوا تلك العلاقة، وهم يعتقدون أن الحكومة السعودية ليست وراء دعم التمرد في الجنوب فحسب، بل ويحملونها أيضا مسؤولية تأجيج مشاعر الحكومات الغربية ضد الحكم في بلادهم.

الحريري يختلف مع الأمراء السعوديين

حين وصل الى رئاسة الوزراء، قال بعض السياسيين اللبنانيين أنه ولأول مرة في تاريخ لبنان وربما غيره يصل الى الرئاسة شخص «يدفع» بدل أن «يأخذ».

وقد كان ذلك قولا غير صحيح!

وقال بعضهم، أن تعيينه كان ثمن استقرار لبنان، وقبول دول الغرب وحلفائها المحليات بتهدئة الساحة الداخلية اللبنانية والقبول بالقوى المحلية التي صعدت إبان الحرب الأهلية.

وقال آخرون، أنه ولأول مرة في التاريخ أيضا يحمل رئيس وزراء بلد جنسية بلد آخر، معرضين بجنسية الحريري السعودية.

ولكل هذا كان التوقع، أن يكون وصول الحريري لرئاسة الوزراء انتصارا سعوديا ما بعده انتصار.

ولكن الحقيقة لم تكن كذلك..

فالساحة اللبنانية أكبر من أن يحتويها فم واحد، وأكثر تعقيدا من أن يرضي أطرافها سخاء حاتمي!

والأمراء السعوديون من جانبهم، أرادوا التعامل مع «رجلهم» كما كانوا يتعاملون معه في الماضي، فهو رئيس وزراء وسيد في لبنان وليس في السعودية، وعبثا حاول الرجل أن يقنعهم بأن الناس تصعد في مراتبها، ولا تبقى الى الأبد خادمة للأسياد، ولكن العقلية القبلية التي تسيطر على الحاكمين ترفض هذا المنطق، وتصرّ على التعامل مع ذلك «الصبي» القديم الذي يستثمر لهم أموالهم ويتمتع ببركاتهم.

كان ذلك جوهر الإختلاف ، كما يقول مسؤول سعودي.

الخلاف الآخر جاء لاحقا وله علاقة بالسياسات.. فقد كانت هناك خشية من أطراف لبنانية ومجاورة للبنان من أن يمارس الرئيس الجديد سياسة العزل، فيصطدم معها ويفرض لعبة جديدة أكبر منه، وبالتالي يفلت زمام الأمر من يده.

ولكن الحريري أثبت أنه ذكي بدرجة كافية، فلم يصطدم حتى مع القوى المعادية للمنهج السياسي السعودي، وحاول في موضوع السياسات ـ وليس الإقتصاد ـ إرضاء الجميع واجتذابهم بشيكاته وتبرعاته، ورفع يافطات سياسية لها قبول في الشارع، وهي يافطات لا تتواءم مع منهجه السياسي ولا مع منهج الامراء السعوديين. ولهذا اختلف معه الأمراء وأبدوا انزعاجهم، وعبثا حاول إقناعهم بأن الساحة اللبنانية لها خصوصياتها، ولا يمكن اعتبارها امتدادا للساحة السعودية، وبالتالي فإن الأدوات مختلفة، ولكن دونما جدوى.

انعكس الخلاف ـ كما تقول أوساط لبنانية ـ على مساهمة المملكة في موضوع إعمار لبنان، حيث تخلّت عن «بعض» وعودها تاركة المجال مفتوحا أمام مساهمة القطاع الخاص السعودي، ويرجح أن الأزمة المالية التي تعيشها المملكة كان لها دور في هذا ايضا.

وحين زار الحريري المملكة قبل بضعة أشهر، كان همّه الأول هو: إيجاد نمط جديد من العلاقة بينه وبين الأمراء يختلف عمّا كان عليه الحال قبل توليه الوزارة، والحصول على بعض الدعم السياسي والإقتصادي لتثبيت مواقعه، لكنه لم يحصل إلا على جزء قليل مما كان يطمح اليه، وقد كان الترحيب به أقلّ حرارة مما توقع.

ورأت أوساط صحافية لبنانية مطلعة، أن المملكة عجّلت بفتح سفارتها في بيروت، لا لأن الأوضاع الأمنيّة استقرّت، بل لحاجتها الى تمثيل سياسي بعد أن ترك الحريري الدور المناط به والذي كان يؤديه سابقا، وقد أعلنت الحكومة السعودية في أكثر من مناسبة بأن أحدا غير سفيرها لا يمثلها في لبنان حتى وإن حمل الجواز والجنسية السعودية، في إشارة الى الرئيس الحريري!. وكأن الحكومة السعودية تريد أن تشيع بأنها متضايقة من صاحبها القديم، الذي فتح الباب لعلاقة خاصة مع سوريا، وتركها بعد أن صعد على اكتافها نحو الوزارة، وهي بهذا أيضا تبحث لها عن رجل آخر يقوم بالدور المناسب، ليعيد للموقع السعودي مجده في بيروت ضمن صراع القوى الإقليمية على الساحة اللبنانية.

المعارضون للحريري في لبنان يقولون، أنه مهما كان الخلاف بينه والملك فهد، فهو خلاف بسيط، وخلاف في التكتيك، وأن ما يجمعهما من مصالح إقتصادية أكبر بكثير من موضوع المواقف السياسية الآنية، وبالتالي فهم لا يعتقدون أن الحريري ترك منصبه السعودي لصالح أشخاص آخرين، فلازال يخدم المملكة من موقعه وهناك تواصل مستمر مع الوزير علي الشاعر. بل ويفسر هؤلاء المعارضون رغبة المملكة في فتح سفارتها في لبنان وإعلان ضيقها من الحريري بأنها تريد تلميعه ومساعدته على النجاح في مهمته وليس لإيجاد بديل عنه، وهي تبحث عن شخص يقوم بالأعمال الصغيرة التي تركها الحريري لخلفائه.

مهزلة جديدة: اعتقال فاروق لقمان

اعتقل منتصف الشهر الماضي رئيس تحرير صحيفة عرب نيوز بعد نحو شهرين من منحه الجنسية السعودية وتعيينه رئيسا للتحرير خلفا لخالد المعينا الذي أقاله الملك فهد لنشره خبرا أزعج السلطات المصرية «انظر الجزيرة العربية العدد ٢٦».

وقالت أوساط صحافية مطلعة أن فاروق لقمان ـ يمني الأصل ـ قد اوقف بأمر من الملك أيضا تحسبا لأيّ احتجاج يبديه المشايخ والسلفيون، بسبب نشر صحيفة عرب نيوز كاريكاتيرا يحوي عبارة اعتبرت تعديا على الذات الإلهية. وبالطبع فإن قانون المطبوعات السعودي لا يحمي رئيس التحرير حتى وإن لم يرتكب الجرم، أو حتى وإن لم يعلم به أو يكتشفه إلا بعد النشر.

ورجّح صحافيون سعوديون أن يطلق سراحه ويختفي عن الأنظار لفترة من الزمن ريثما تهدأ الأوضاع ليعود من جديد الى عمله، مثلما حدث مع رئيس تحرير الندوة يوسف دمنهوري، في حين لا يستبعد من جهة ثانية أن يكون نشر الكاريكاتير نهايته في الصحافة السعودية.

وأكدت أوساط حقوقية وصحافية عربية خبر اعتقال فاروق لقمان، وقالت أنها اتصلت بمقر الصحيفة السعودية في جدة ولكن المخابرات السعودية هي التي تولّت الردّ على المستفهمين. وكان ردّ الإستخبارات السعودية يفيد بأن لقمان ليس معتقلا وأنه في إجازة، وسيعود بعد أيام غير محددة. وفي سؤال عن مكان سفر رئيس تحرير عرب نيوز، رفض المسيطرون على قسم الإستعلامات في الصحيفة وهم من رجال الأمن الإجابة. ولاحظ صحافيون عرب وأجانب ومحليون، أن ما يتعرض له الصحافيون السعوديون من مضايقات قد تزايد في الآونة الأخير، بسبب مسايرة السلطات للتيار السلفي، واعتبروا تلك التعديات دليلا على استخفاف السلطات بالمثقفين السعوديين وبالتيار الليبرالي الذي جعلته الحكومة كبش فداء إذا كان ذلك يخرج الحكومة من أزمة.

إقامة علاقات مع النخبة: هدف السعودية من دعم جامعات أميركية

نشرت صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن في ١٨/١٧ يوليو الماضي، مقتطفا من مقال لصحيفة هآرتس الإسرائيلية بقلم غيء باخور في ١٤ من الشهر نفسه، يفسّر أسباب دعم السعودية لجامعات أميركية، هذا ما جاء فيه:

قبل اسبوعين ،مطلع يوليو، فاجأنا عميد كلية الحقوق في جامعة هارفرد الأميركية الشهيرة، عندما أعلن في مؤتمر صحافي أن ملك السعودية فهد قدّم خمسة ملايين دولار كمساهمة في إنشاء قسم دراسات قانونية إسلامية في كلية القانون التابعة للجامعة. وقال عميد الكلية روبرت كلارك، أن هذا سيكون أول معهد مستقل في الولايات المتحدة لدراسات القانون الإسلامي والعربي.

قدّم السعوديون هذه التبرعات بدون شروط ولم تتضرّر الحرية الأكاديمية بأي شكل كما أوضح كلارك وغيره من عمداء جامعات شهيرة في الولايات المتحدة. وجاءت هذه التبرعات السخية للجامعات الأميركية الشهيرة، بفضل تأثير سفير السعودية في الولايات المتحدة، الأمير بندر بن سلطان الذي هو نفسه خريج ومقرب لهذه الجامعات.

يدرك السعوديون أن هذه الجامعات تخرج النخبة من السياسيين ورجال الأعمال والأكاديميين في الولايات المتحدة، ويريدون بهذه المساعدات إنشاء علاقات مع النخبة قبل تخرجها من الجامعات، وبعد ذلك يكون من السهل عليهم تجنيد أعضاء من مجلس الشيوخ والكونغرس في نضالهم بواشنطن، وكذلك العمل مع رجال البنوك والمحامين ورجال الأعمال الأميركيين.

وهناك فائدة أخرى فورية يجنيها السعوديون من المنح التي يقدمونها لمعاهد الدراسات الشهيرة والكليات، وهي إعطاء صورة إيجابية ومعتدلة عن الإسلام، خاصة في هذه الأيام التي يقرن فيها الدين الإسلامي تلقائيا بالإرهاب سواء في الولايات المتحدة أو في الغرب بشكل عام.

والمعاهد التي تتلقى المنح من السعودية ليست مجرد معاهد عادية، بل هي مؤسسات النخبة الأكاديمية العالمية وتحظى دراساتها باهتمام خاص لدى الكليات والصحافة في الولايات المتحدة. كانت جامعة هارفرد قد تلقت منحة سعودية مقدارها ٣٠٠ ألف دولار سنة ١٩٧٦، ولكن بعد استلام بندر لمنصبه حصلت الجامعة على مليون ونصف المليون من الدولارات سنة ١٩٩٠، ومبلغ مليون دولار سنة ١٩٩١ لمركز الدراسات التاريخية للشرق الأوسط. وقد أعلنت جامعة جورج تاون في مايو من هذا العام عن مشروع لإنشاء ،مركز تفاهم إسلامي - مسيحي، بتمويل سعودي، بدون الكشف عن المبلغ، كذلك حصلت جامعة نيل على مساعدات سعودية لم يعرف مقدارها. أما جامعة أركنسو، فقد تعهد لها السعوديون بالحصول على منحة لا تقل عن ٢٣ مليون ونصف المليون من الدولارات،.

تزايد الإنتقاد لموقف الحكومة السعودية تجاه البوسنة

تصاعد النقد الموجّه لموقف الحكومة السعودية تجاه مسلمي البوسنة والهرسك، سواء داخل المملكة أو خارجها، ويتركز النقد ضمن مقولة أن المملكة بما تتمتع به من مكانة إسلامية مقدسة، وبما لديها من إمكانات مادية وسياسية وإعلامية، لم تؤد واجبها تجاه مسلمي البوسنة على النحو الذي يليق بها ويتواءم مع تلك المكانة والإمكانات. في داخل المملكة تحدث الكثير من العلماء والمثقفين عن قصور الموقف الحكومي، واتخاذه جانب الإغاثة وايواء المهجرين من ديارهم ووطنهم، ومع هذا فإنه وحسب المعطيات على الأرض لم يكن موقف المملكة في الإغاثة ليوازي موقف المنظمات الإنسانية المسيحية، أو حتى واحدة منها. وصدر في المملكة بيانان يعبران عن ضيق المواطنين بشكل عام بموقف الحكومات الإسلامية تجاه البوسنة خصوصا موقف الحكومة السعودية، التي لم تستخدم ورقة المساعدات لروسيا، ولا ورقة علاقاتها المتميزة مع الغرب ،اميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، في تبني موقف معتدل تجاه المسلمين، ولم تكن جادّة بمستوى جدّية الباكستان وايران وتركيا في الضغط من أجل تسليح المسلمين ورفع حظر السلاح عنهم، ولا تبنت موضوع ارسال قوات الى هناك تحت إمرة الإمم المتحدة ولو لذر الرماد في العيون.

وقد طالب البيانان اللذان وقع عليهما نحو ثلاثين شخصية دينية وعلمية في المملكة، طالب المواطنين بدعم اخوتهم في البوسنة والهرسك، والتهيؤ للقتال والجهاد بالنفس، ونددا البيانان بموقف الحكومات الإسلامية وبالغرب وبالأمم المتحدة، وحذرا من نتائج موقف الدول الغربية المضرّة بالعلاقة مع الشعوب الإسلامية.

ولوحظ أن أغلب الموقعين على البيانين من نجد، من مشايخها ومثقفيها وبينهم: الشيخ العودة والجبرين والمسعري والجلالي والقرني، والدكتور أحمد عثمان التويجري، والدكتور حمد الصليفيح، والدكتور عبد الله بن حمود التويجري وغيرهم.

وعلى صعيد العالم الإسلامي، فإن معظم المؤسسات الإسلامية انتقدت الحكومة السعودية لتخاذلها في موقفها تجاه مسلمي البوسنة، وسيعقد هذا العام مؤتمر عن البوسنة باشراف المعهد الإسلامي في لندن، ويتوقع ان يحضره عدد من مفكري وعلماء المسلمين.

من جانبها فقد انتقدت الحكومة السعودية على لسان الملك فهد في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٢ يوليو الماضي، انتقدت من يشككك في مواقفها تجاه مسلمي البوسنة. وقال الملك فهد بعض ان استعرض صور الدعم الذي قدمته المملكة ،إن الذين يشككون في هذا الواقع المشرف للسعودية، إما أنه تنقصهم المعلومات أو أنهم لا يتابعون حقائق الأمور،. وعلل عدم وجود تأثير ملموس للمساعدات السعودية بأن ،المملكة بطبيعتها لا تتبع سياسة الغلو والمبالغة في التظهير الإعلامي لما تقدمه من مساعدات وإعانات،. وقال متابعون أن ردّ الملك فهد إنّما كان موجها لبطرس بطرس غالي، السكرتير العام للأمم المتحدة، الذي قال بأن الدول الإسلامية لم تقدم دعما للبوسنة، وأن موقف أميركا كان أكثر إنسانية منها. وتجدر الإشارة الى أن مجمل المساعدات التي تصل البوسنة تأتي من المواطنين العاديين والمؤسسات الخيرية غير الحكومية.

الأسباب الحقيقية وراء ضم سمارك لأرامكو

خلافات عبد العزيز بن سلمان مع ناظر حول العمولات

قالت مصادر صحافية سعودية نقلا عن الأمير عبد العزيز بن سلمان، الرجل القوي في أرامكو، أن سبب ضم شركة سمارك الى شركة أرامكو هو تحويل وزير النفط الشركة الى قلعة خاصة به ولأهل منطقته وبلدته، الأمر الذي سبب انزعاجا عاما بين النجديين. ونقلت المصادر نفسها عن الأمير عبد العزيز بأن خسائر الشركة لم تكن من بين الأسباب الهامة وراء ضمها، وهي خسائر لم تعلن، وكان الوزير يستخدم سياسات لتغطيتها بوسائل غير مشروعة.

وشرح اقتصادي سعودي بارز لـ (الجزيرة العربية) أسباب ضم شركة سمارك لأرامكو، بأنها لا تعدو أن تكون خلافا بين الوزير ناظر والأمير عبد العزيز على تقاسم العمولات.

وأضاف بأن الخلاف بين الإثنين بدأ منذ ما يزيد على العامين والنصف، وقد ظهرت بعض آثاره حينها عندما سرب الأمير أخبارا عن إبن هشام ناظر الى الصحافية اليهودية جوديث ميلر في صحيفة نيويورك تايمز، والتي أشارت الى أن إبن الوزير عقد صفقة لإنشاء مصنع للبتروكيماويات مع شركة موبيل، وتحدثت عن بعض جوانب الإرتشاء وعن العمولات التي دفعت، وقد رد إبن الوزير على الصحيفة ردا ضعيفا.

لقد كان أول مرسوم وقعه هشام ناظر بعد تعيينه وزيرا يتعلق بتعيين الأمير عبد العزيز بن سلمان مساعدا له بناءا على رغبة والده أمير الرياض، وكان واضحا منذ البداية أن الأمراء أرادوا اختراق جسد الوزارة باعتباره جسدا حجازيا راديكاليا، حيث وجهت اتهامات من قبل الأمراء وحاشيتهم لوزير النفط السابق الشيخ أحمد زكي يماني تفيد بأنه أبقى جميع موظفي وزارة النفط الراديكاليين الذين عينهم الطريقي وزير النفط الأسبق.

بالطبع لم يكن اختراق الوزارة بطاقم نجدي هدفا بحد ذاته، بل كان المراد هو السيطرة على بعض عملياتها وأنشطتها وتوجيهها لمصالح خاصة بأمراء العائلة المالكة.

جاء هشام للوزارة، فأراد أن ينشيء شيئا يذكر به، فكانت ولادة سمارك التي لم تنشأ قانونيا حتى إعلان ضمها، بل كانت طيلة سنيها السبع (شركة تحت التأسيس) وحتى المرسوم الملكي القاضي بضمها لم يشر الى سمارك، وإنما الى بترومين التي ضمت من الناحية القانونية الى ارامكو، بينما أعلن ضم سمارك، وبترومين سبق أن قتلها ناظر لخلافه الشخصي مع محافظها السابق الدكتور عبد الهادي طاهر، وحول موظفيها الى سمارك، وباشرت الأخيرة ـ دون غطاء قانوني ـ القيام بأعمال بترومين التي تملك المصافي ولها حق بيع النفط والدخول في شراكة مع الغير. وهكذا أصبحت سمارك شركة تعمل بامتياز بترومين وبموظفي بترومين، الذين تضاعف عددهم حتى وصلوا الى ما يقارب عدد موظفي أرامكو نفسها.

ليس هنا ـ كما يقول الإقتصادي السعودي ـ مربط الفرس، ومحل الخلاف بين الأمير والوزير.. لقد جرى في بداية الأمر تقاسم العمل، وفي الحقيقة تقاسم للعمولات المحرمة، وقد استطاع الأمير السيطرة على عمولات منتجات سمارك النفطية والتي تقدر بنصف مليون برميل يوميا، وهي عمولات ضخمة، في حين أسس هشام ناظر شركة إسمية بالشراكة مع رئيس سمارك حسين اللنجاوي، ورجل الأعمال المشهور يوسف علي رضا الذي تولى عقد الإتفاقات مع الخارج بإسم سمارك ولصالح شركة ناظر، وذلك عبر بدعة تخزين النفط الخام لوقت الحاجة في ناقلات في عرض البحر.

ويبدو أن هشام لم يقتنع بنصيبه من العمولات، التي كانت ضئيلة قياسا لما يحصل عليه الأمير عبد العزيز، فقام في غياب الأخير بإبعاد عضد الأمير الأيمن في الوزارة ويدعى (حبيب) عن مواقعه مع ترفيع مرتبته كي يمكن له السيطرة على منتجات سمارك. ويقال ان الأمير انزعج بشدة، ولكنه في نفس الوقت بدأ يخطط مع أمراء آخرين متضررين للإنتقام ولإعادة السيطرة، فتم إقناع الملك بأن يطلب من الوزير إبعاد شخص يدعى (الطرابلسي) وهو ساعد هشام الأيمن، يبعده من الوزارة، وقد نفذ رغبة الملك، ولكنه وضعه ليشرف على إحدى شركاته الخاصة. فكانت الضربة قوية وإن لم تكن قاتلة.

في فترة لاحقة أقنع الأمير عبد العزيز وزير المالية الدكتور أبا الخيل بأن يقنع هشام بتقديم طلب للملك كرئيس للوزراء كي يصدر مرسوما بإنشاء شركة سمارك قانونا، لأنه من غير الصحيح الإستمرار في عملها بدون كيان قانوني رغم مضي سبع سنوات على ممارسة النشاط. فكتب هشام خطابا لرئيس مجلس الوزراء بالأمر، ولكنه فوجيء بقرار الضم!

ولاشك أن الأمير عبد العزيز استلقى على قفاه ضحكا وسرورا لتلك النتيجة، بعد أن رتب (مقلبا) للوزير بالتواطؤ مع أعلى مقامات الدولة، وفي عمليات قذرة مقززة.

صحيح أن ناظر كان يغطي خسائر سمارك بشراء البترول بسعر الكلفة أي أقل من دولارين، ثم يبيع بعضا منه في السوق الأوروبية ويحصل على فارق السعر، ويقوم أيضا بتكرير جزء آخر منه ليغطي به على الخسائر.. لكن هذا الصراع الشخصي بلغ حدا تشمئز منه النفوس وهو ليس حكرا على وزارة البترول بل يشمل جميع الوزرات والمؤسسات الحكومية.

لم يكن الخلاف حول السياسة النفطية، وليس حول أساليب إيقاف الفساد المتفشي في المؤسسة أو الشركة أو الوزارة، لأن كل الجهاز الإداري السعودي هو مستنقع للفساد والرشوة والسرقة في وضح النهار.. إنما الخلاف كان محوره وعلى الدوام يشبه الخلاف بين اللصوص على تقاسم الحصص.

لم يكن هشام ناظر أول ولا آخر وزير يعين أتباعه، بحيث يحق للأمير عبد العزيز أن يشكو من ذلك.. فهذا الحكم كله محتكر بيد عائلة واحدة ومنطقة واحدة تسيطر على المال وعلى السياسة وعلى العسكر وعلى الأمن وعلى أدوات التوجيه الثقافي والإعلامي.. إذن فهو لم يكن مبتدعا وإنما مقلدا، فكل مؤسسة حكومية ووزارة قائمة على المحسوبيات وتخدم

فئة معينة من الشعب، أما أولئك الذين لا يمثلون في الدولة، أو يمثلون بصورة غير متكافئة ، فيعانون من ضياع حقوقهم كمواطنين.

لقد صار من المتعارف عليه أن وزارة المالية لأهل القصيم، والحرس الوطني ليس لنجد كلها دون المملكة فحسب، بل لمدن وقرى بعينها، وكذا الأمن أصبح حكرا على جهات وقبائل معينة، وحين جاء ناظر الى الوزارة جاء بجماعته وأهل منطقته من جدة، تماشيا مع التلوث المتصاعد في الجهاز الإداري الذي ينذر بتقسيم المملكة وشعبها تقسيما واقعيا على الأرض، فلكل خريطته وحدوده ومصالحه وجماعته وقلاعه وغير ذلك.

ومع هذا هناك من يتصور أن مجلس الشورى الهزيل سيحل مشكلة مثل هذه المشاكل، هناك من يعتقد أن الوجوه التي تتغير ستحل جزءا كبيرا من المشكلة رغم أن الداء الرئيسي يأتي من قمة هرم السلطة، من العائلة المالكة التي بذرت بذور التقسيم في وطن دفع أهله بمجملهم دما لتحقيق كيان الوحدة.

عدنا اليوم الى الجاهلية بوتيرة متسارعة، بدل أن نتخلص من شرورها.. عدنا الى القبيلة والى المنطقة وأصبحنا نرى مصالحنا ضمن جماعاتنا وفئاتنا ومذاهبنا وعوائلنا.. أصبحنا لا نشعر بالأمن إلا ضمن المحيط الضيق وأصبح هناك مواطنون من الدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وعاد التميز القبلي، والمناطقي والمذهبي صارخا منذرا بالتفتيت.

ويكفي تدليلا على ذلك، دخول سمارك على خط الخلاف والصراع النجدي الحجازي، فلقد كان انتصار الأمير على الوزير، يعني توجيه ضربة للحجازيين الذين يعملون في سمارك، ومما غذا هذا الإعتقاد تلك المنشورات التي ظهرت في نجد ووزعت في مدن حجازية تهاجم ناظر وسمارك باعتبارهما يمثلان الحجاز، وكأن الفساد لم يصب إلا هذا الجزء، وان بقية الدولة ومؤسساتها منزهة.

لهذا كله يمكننا القول بأن في البلاد ألف سمارك تنعم بالفساد ويتولاها مصاصو دماء وحفنة من اللصوص المستهترين بحقوق الشعب ومستقبله.

رجال قبيلة قحطان يحرقون محلات الفيديو التابعة للأمير

مشعل .. هل وضع تحت الإقامة الجبرية؟

تضاربت الأنباء بشأن الأمير مشعل بن عبد العزيز، وزير الدفاع السابق، بعد أن قام في شهر يونيو الماضي بقتل إثنين من رجال قبيلة قحطان المقيمين في نجد، الأمر الذي أثار القبيلة التي هددت بالتمرد مطالبة بالقصاص.

ففيما قالت أنباء أن الملك فهد وبعد أن عجز عن ثني رجال القبيلة لقبول الفدية أو الدية والتي وصلت الى مائة مليون ريال، انضم لأخيه لأنه من وجهة نظر الأمراء يستحيل معاقبة أمير حتى ولو قتل، خاصة إذا كان من أبناء الملك المؤسس. وأشارت أنباء الى أن الملك فهد أعلن تضامنه مع أخيه مشعل ـ رغم استيائه من فعلته ـ وعبر عن ذلك التضامن من خلال استقباله الذي أعلنت عنه وسائل الإعلام السعودية في أوائل يوليو الماضي.

من جهة ثانية ترددت أنباء أن الملك فهد فرض على أخيه إقامة جبرية في قصره لحين حل المشكل مع رجال القبيلة وذلك تعبيرا عن استيائه من فعلة أخيه، وفي نفس الوقت تعبيرا عن خوفه من أن يناله الأذى نظرا لجدية التهديدات المطالبة بدمه.

وروت مصادر مطلعة قصة الخلاف بين الأمير مشعل والقحطاني ـ قالت أنباء أخرى أنهم إثنان وليس واحدا، قتل أحدهما تحت التعذيب والآخر بالرشاش وعلى يد الأمير نفسه ـ أنه وقبل الحج الماضي، حدث خلاف حول قطعة أرض بين الأمير وأحد رجال قبيلة قحطان، حيث أراد مشعل أن يستولي على الأرض بالقوة كعادته، فوقعت مشادة واعتدى الأمير على القحطاني بأن صفعه، فما كان من الأخير إلا أن رد بالمثل، فتكاثر خويا الأمير عليه وكتفوه وأخذ الأمير بندقيته الرشاشة وقتل القحطاني.

وأكدت الأنباء حقيقة أن رجال القبيلة هددوا بقتل الأمير وأنهم عزموا مهاجمته في قصره، فالتجأ الى أخيه الملك الذي أمر بزيادة الحراسة وتكثيفها، واستقبل رجال القبيلة لإمتصاص نقمتهم وعرض عليهم الملايين ولكنهم حتى الآن رفضوا كل العروض، وقيل أن الملك وبخ أخاه وغضب عليه الأمر الذي أثر على صحته، فنقل الى المستشفى التخصصي لبضعة أيام.

وقالت الأنباء أن الأمير مشعل طلب من ولي العهد أن يحل مشكلته مع رجال القبيلة نظرا لعلاقته الطيبة مع القبائل عموما، فجمع عبد الله رجال القبيلة وعرض عليهم ٧٠ مليون ريال دية للقتيل أو القتيلين، ولكنهم رفضوا.

على صعيد آخر ، قالت مصادر أمنية سعودية أن الحرائق التي تعرضت لها بعض محلات الفيديو في المنطقة الشرقية قام بها رجال من القبيلة الغاضبين، وأن تلك المحلات مملوكة بالفعل للأمير مشعل نفسه، وقد فسر الأمر على أنه بداية انتقام، في وقت يتصاعد فيه القلق من اضطرابات قد تعم مناطق تواجد القبيلة القوية في الجنوب والوسط.

طرائف حماة الحمى

(١)

ليلة القبض على الحباري!

خرج أمير للصيد خارج مدينة الرياض وذلك في الشتاء الماضي، وكانت رغبته أن يستخدم صقره للصيد في رحلة الصيد تلك. ولكن سموه لم يوفق في العثور على «حباري» يصيده صقره الحر. فتكدّر خاطر سموّه، وكان لا بدّ من حلّ، لأن رفاقه لا يستطيعون تحمّل غضبه، لذا ذهبت مجموعة من مرافقي سموه الى المنطقة المحميّة من قبَل هيئة حماية البيئة والحياة الفطرية، والتي تبعد نحو خمسمائة كيلومتر عن معسكر الأمير، وقبضوا هناك على طائر الحباري. وجيء به الى مكان إقامة سموّه الكريم.

بعدها انتظر الرفاق الفرصة المناسبة فأطلقوا طائر الحباري، فانطلق وراءه صقر سموه المبارك فاصطاده، وتهللت أسارير وجه سموه الكريم، فقال منتشيا: عشت يا راعي العوجا! مع أن الصقر باكستاني الجنسية وليس من منطقة أهل العوجا في الرياض!

(نقلا عن مجلة القبلة السلفية ـ العدد رقم ٢)

(٢)

ملكي يحب الجمهورية!

رئيس التشريفات الملكية لا يفرق بين الملكيات والجمهوريات، وقد حدث قبل بضعة أشهر أن أراد السفير البريطاني المعيّن حديثا في المملكة لقاء الملك، والسفير كان من المغضوب عليهم فيما مضى، وقد كان متهما من قبل الأمراء بانتهاج خط التشدد في الخارجية البريطانية ضدّهم، وقد تبين لهم بعد حين أن الرجل لم يكن كذلك بل على العكس.

المهم أن السفير ديفيد غوربوث، دخل على الملك، فانبرى رئيس التشريفات الملكية يقدّمه للملك، قائلا: السيد غوربوث سفير «الجمهورية» البريطانية، فصرخ السفير مازحا وبلغة عربية: ملكيّة يا خادم الحرمين، ملكية يا رئيس التشريفات!!

فضحك الملك، وأكمل المزاح، تغطية على خطأ المسؤول.

(٣)

رسالة غضب أميرية

شأنه شأن أخيه المحروم، غضب الأمير سعد الفيصل الى حدّ الإنفجار حينما علم بقطع خطوط الهاتف عن أحد قصوره التي قلما يرتادها، لعدم دفعه الفواتير. فكتب الى الوزير والى المسؤولين مهددا بالإنتقام إن كرروا ذلك حتى وإن كان عن طريق الخطأ، لأن البلاد لآل سعود، وليس لأحد محاسبة أي أمير مهما تلاعب بالمال العام لأنه حلال أبيهم!.

والأمير سعد هنا يهدد في وثيقة مكتوبة بخط يده ومنتشرة بين المواطنين الوزير فما دون، ويقسم بذلك، وهذا من شيم الملوك والأمراء. هذا نص الوثيقة:

سعادة مدير الإتصالات بمدينة الرياض. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

أشير الى خطاب صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض برقم ٤١٨١/خ٢ وتاريخ ١٤١٣/٢/١٣ والخاص بإعادة الصفر المحلي والدولي لخطوط هواتفي الستة، والتي تمّ قطعها من قبل إدارتكم، عليه أفيدكم بما يلي:

أولا ـ لا يطرأ على فكر أي مسؤول منكم من الوزير ودون أن هذه الخطوط وتسهيلاتها فضل منكم، وإنما من الله ثم من وليّ الأمر، ولا أتذكّر أننا بايعنا أحدا منكم بولاية الأمر.

ثانيا ـ لا يملك أحد في وزارتكم من الوزير ودون، صلاحية أو حق أو شجاعة قطع خطوط أو سحب أصفار من منزل سعد الفيصل بن عبد العزيز في حضوره أو غيابه.

ثالثا ـ أعاهدكم بالله من وزير ودون لأن تكررت مثل هذه الحادثة ولو عن طريق الخطأ في المستقبل، فلن يفلت المسؤول عن ذلك من يدي من وزير ودون، وكل يقف عند حدّه.

صورة لكل من: معالي وزير البرق والبريد والهاتف، وأصحاب السعادة الوكلاء ومدير الهاتف.

(التوقيع: سعد الفيصل ١٤١٣/١٢/١٧هـ)

المرزوقي: انتشر خبر تعيينه فاختاروا نصيف بدلا منه!

الشيخ عبد الرحمن حمزة المرزوقي، هو الحجازي الوحيد الذي يشغل منصبا كبيرا في الجهاز الديني الرسمي، باعتباره عضوا في مجلس هيئة كبار العلماء. وقد كان الشيخ مرشحا لأن يكون نائب رئيس مجلس الشورى، ضمن حسابات الأمراء القاضية بإتيان بشخص يتمتع بصفتين: أن يكون حجازيا، وأن يكون شخصية دينية معتدلة مقبولة مؤيدة للسلطة، وذلك كي يتولى مهمة النيابة في المجلس.

وقد وقع النظر في بادىء الأمر، على المرزوقي، وتقول أوساط مطلّعة أن الأمراء فاتحوه في إمكانية قبوله المنصب، وقد أعلن الرجل قبوله بالفعل، ولم يبق سوى الإعلان عن التعيين بواسطة الملك، حسب الإتفاق.

لكن المرزوقي فوجيء بتعيين الدكتور عبد الله عمر نصيف، الذي يتمتع بالمواصفات نفسها ـ وإن كان أقلّ منه مكانة في المرتبة الدينية ـ في الموقع الذي يفترض أن يشغله المرزوقي، دون أن يبلغ الأخير بتغيير الأمراء رأيهم بشأنه، وأسباب تفضيلهم نصيف عليه!

وألمحت مصادر مقرّبة من صناعة القرار في المملكة، بأنه لم يكن هناك من سبب ذي قيمة يستحق الإشارة اليه، غير أن الملك انزعج من انتشار خبر تعيين المرزوقي خاصة وأنه وصل الى الصحافة المعارضة في الخارج، فأراد أن يكذّب توقعاتها وأخبارها. وينقل فيما ينقل أيضا أن المرزوقي نفسه مقتنع بأن انتشار خبر تعيينه في الأوساط المحلية قد أفسد التعيين من أساسه.

تجدر الإشارة الى أن «الجزيرة العربية» هي المطبوعة الأولى إن لم تكن الوحيدة التي أشارت الى موضوع تعيين المرزوقي نائبا لرئيس مجلس الشورى في عددها رقم ٢٥ الصادر في فبراير الماضي.

ومع كل ما يقال من أسباب، فليس لدى الدكتور نصيف ما يفرح به أو يستحق الفرح فعلا، كما ليس لدى الشيخ المرزوقي ما يبكي عليه أو يستحق البكاء!.

التغييرات بالقطارة ولا تحلّ أزمة الحكم

لم تحظَ التعيينات الجديدة التي أعلنها الملك فهد في العشرين والرابع والعشرين من محرم الماضي، الموافق للعاشر والرابع عشر من يوليو، والقاضية باستحداث وزارة جديدة على رأسها الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، وترفيع الشيخ بن باز الى مفتي للسعودية ورئيس دائم لمجلس هيئة كبار العلماء برتبة وزير، وإقالة وزير الحج والأوقاف، وتعيين وزير للحج هو الدكتور محمود سفر، وفصل الأوقاف عن الحج وتعيين الوزير السابق مستشارا في الديوان الملكي، وأخيرا تعيين الدكتور عبد الله عمر نصيف نائبا لرئيس مجلس الشورى.

لم تحظَ هذه التعيينات بالإهتمام الذي عادة ما كانت تحظى به أمثالها، والتي كان ينظر اليها على أنها تغييرات هامة بالمقاييس السعودية للتغيير، أو على الأقل كان ينظر لها وكأنها مقدّمة لتغيير هام. لقد كان ينظر فيما مضى الى كل تغيير مهما بدا طفيفا على انه تغيير يستحق الترحيب والتأييد وعلى أنه خطوة أو نصف خطوة باتجاه التغيير.

هذه النظرة المتفائلة لم تكن حاضرة بشأن التغييرات الأخيرة، فهي ليس فقط لم تلفت أنظار المتابعين والمهتمين بالشأن السعودي، لا لأنها كانت تغييرات متواضعة فحسب قياسا للمتوقع، فقد تعلم المراقبون والمحللون والمواطنون السعوديون أنفسهم أن يتوقعوا الأدنى خاصة بعد إعلان الأنظمة الثلاثة في مارس ١٩٩٢ والتي جاءت أقلّ بكثير من الطموحات والتوقعات.

ليس هذا هو السبب الوحيد لعدم التفاؤل هذه المرّة، بل هناك ما هو أهم من هذا بكثير.

توسيع رقعة السيطرة

فمن جهة، جاء التعيين هذه المرة ليؤكد سيطرة الدولة وهيمنتها على النشاط الثقافي والديني العام، فيما كان منتظرا منها أن تفسح المجال لهذا النشاط ليعبّر عن نفسه ضمن حدود قانونية تشيع جوا من الثقة والحرية في التعبير، وذلك أكثر أهمية من التحوّل المتوقع للعمل السرّي من جانب الفئات المتضررة كثيرا من زيادة هيمنة الدولة وسيطرتها على الحياة الدينية العامّة.

إن تشكيل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، كان مؤشرا واضحا الى ان الحكومة لا تنوي القيام بإصلاح سياسي، أو حتى بانفتاح.. بل على العكس من ذلك فإنها حين عيّنت الدكتور عبد الله التركي للوزارة الجديدة وأضافت اليه الهيمنة على المساجد عبر سلخ (الأوقاف) من وزارة الحج،

الشيخ عبد العزيز بن باز

- ولد في الرياض عام ١٩١٢، وتتلمذ على يد عدد من العلماء السلفيين المشهورين، وفي مقدمتهم الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ، مفتي الديار السعودية السابق.
- أصبح قاضيا في الخرج بين عامي ١٩٣٨ و١٩٥٢، وخلالها اعترض على الملك عبد العزيز في بعض مسائل التحديث، فاستدعاه وهدّده بالإعتقال وقيل القتل.
- ألقى محاضرات عديدة في الفقه الإسلامي بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٢ في كلية الشريعة وجامعة الملك سعود في الرياض.
- أصبح رئيسا للجامعة الإسلامية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥، وخلال هذه الفترة أصدر الشيخ عددا من الكتب والفتاوى التي شهرته، بينها قوله بسطحية الأرض، وتكفير القائل بكرويتها، أو بمن يقول بإمكانية الصعود الى القمر، كما ألّف كتابا ضد القومية في خضم الحرب السعودية ضد عبد الناصر أفتى فيه بحرمة الاستعانة بقوات كافرة، وتبنّى العديد من الكتب ضد الشيعة طبعت على نفقة الجامعة الإسلامية.
- أصبح رئيسا عاما لهيئات البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد.
- عضو دائم في المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، ثم أصبح رئيسا للمجلس. وكان عضوا في مجلس هيئة كبار العلماء، ثم رئيسا له، ورئيس اللجنة الخماسية التي شكلت عام ١٩٩١ للنظر في خلافات العلماء الشباب ضد الحكومة، وعضو المجلس الأعلى للمساجد، ومجلس الفقه الإسلامي.
- كانت له محاضرات ودروس مستمرة في الجامع الكبير بالرياض، وفي المسجد الحرام بمكة أثناء الحج، ومناظرات كانت في الغالب غير موفقة مع بعثات الحج.
- كان له نشاط متميّز في دعم المجاهدين الأفغان. أفتى بكفر الشيعة بشتى طوائفهم، كالزيود والإمامية والإسماعيلية، كما أفتى بكفر الأباضية، وجميع فرق الصوفية وطوائف الأنصار والختمية في السودان، وكفر الكثير من أبناء المملكة نفسها في الحجاز وفي الجنوب، الأمر الذي أوقع البلاد والحكومة في أكثر من مأزق.
- حاز على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام لعام ١٩٨٢.
- عيّن مفتيا للمملكة الشهر الماضي برتبة وزير.

أن البلاد مقبلة على فترة قمع وليس انفتاح.

ولربما تحسبا لهذا النقد: سيطرة الحكومة على النشاط الديني بكافة جوانبه، فقد علّق الملك قرار انشاء الوزارة الجديدة في عنق الشيخ بن باز نفسه، وكأنها جاءت باقتراح منه، في حين من المعلوم أن الأمراء أقنعوه بذلك خدمة لمصالحهم ووضعوه في فوهة المدفع، ومن الغريب الإشارة الى أن الوزارة من اقتراح ابن باز في الأوامر الملكية. يقول الأمر الملكي (رقم ٣/١): «.. وبناء على ما عرضه علينا سماحة الشيخ عبد العزيز بن بن عبد الله بن باز بكتابه رقم ١٦٢/ خ وتاريخ ١٣/ ١/ ١٤١٤هـ، من ضرورة إيجاد وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والإرشاد والدعوة الى الله سبحانه، وتأييدنا لذلك. أمرنا بما هو آت: أولا: تنشأ وزارة تسمى وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد..الخ».

إن البلاد قد تكون مقبلة على مصادمة مع فئة أو فئات لها وزنها في الشارع، فيما كان يفترض أن تخدم التغييرات المصالحة والتفاهم بغير زيادة سيطرة الدولة على الحياة العامة.

ومهما قيل من أن تعيين التركي، الشخصية المتعلّمة والمعتدلة، على رأس الوزارة الجديدة سيشجّع على الإعتدال.. فإن المسألة هنا هي أن المعتدل يستخدم لتنفيذ سياسة متطرفة استبدادية، وهناك مخاوف من أن يكون واجهة لتنفيذ سياسات حادّة قد تقود البلاد الى مزيد من البلبلة.

وأيضا، هناك من سيقول بأن هذه الإجراءات أو التعيينات، التي يراد منها إحكام سيطرة العائلة المالكة على الجهاز الديني الرسمي، إنما هي موجّهة لفئة محددة، ينظر لها الكثير من السعوديين بعين القلق والخوف، وإن الحدّ من قوة تلك الفئة، هو في المحصّلة النهائية عمل حسن!

إن مثل هذه التبريرات التي عادة ما يسوقها ـ مع بالغ الأسف ـ جملة من المثقفين الليبراليين الذين افتقدوا الرؤية الواضحة للأمور، وحكّموا المخاوف التي تثيرها العائلة المالكة لدرجة أن أصبحوا أعداءا للتغيير والإصلاح من حيث لا يشعرون.. هذه التبريرات تعني في واقع الأمر القبول بنهج الديكتاتورية من حيث المبدأ.

والديكتاتورية لا تبدأ بالقوي إلا لتنتهي الى سحق الضعيف، فإذا ما قبل هؤلاء أو غيرهم بقمع السلطة لغيرهم، وتركيز هيمنتها لدرجة الطغيان، فإنه لا يتوقع لهم أن يفوزوا بظفر من الحرية، لأنهم سيؤكلون يوم يؤكل الثور الأبيض.

الحلول التكتيكية

التعيينات الأخيرة تثبت من جديد، أننا أمام عمل تكتيكي، يريد القائمون عليه تحقيق نصر آني سريع على خصوم حاضرين في الساحة.

نحن في واقع الأمر أمام حلول سطحيّة، جزئيّة، لا يغيّر حلّها من واقع المشكلة ـ الأزمة التي تعيشها المملكة، ويجب على مثقفي المملكة وقواها الحيّة أن لا يشجّعوا هذا النوع من الحلول، وأن يداوموا النصح والتوجيه والدفع باتجاه تحقيق حلول دائمية تعالج جذور المشاكل في البلاد، معالجة صحيحة وبوسائل صحيحة.

قد يشعر الأمراء الحاكمون اليوم بحالة من الإسترخاء لأنّهم انتصروا آنيا على خصم في معركة ، أو لأنهم تعايشوا مع المشكلة بعد أن وقعت وكيّفوا أنفسهم مع «المرض» المزمن الذي أصابهم. قد يشعرون بالراحة بعد أن استطاعوا شقّ صفوف التيار السلفي الى جماعات متعددة تحارب نفسها بأكثر مما تحارب النظام نفسه، بناء على توصية زكي بدر، وزير الداخلية المصري السابق، والذي يعمل مستشارا لوزير الداخلية الامير نايف.

لعلهم اليوم يشعرون بهدوء نفسي أفضل مما كانوا عليه قبل بضعة أشهر مضت، بعد ان

عبد الله بن عبد المحسن التركي

ـ من مواليد الرياض عام ١٩٣٩، وحصل على الدكتوراة في الشريعة.

ـ بدأ حياته العملية كمدرس في الثانوية، ثم أصبح مفتشا عاما، ثم مدرسا في كلية الشريعة للفقه الإسلامي، ثم أصبح عميدا في كلية اللغة العربية.

ـ شغل منصب نائب رئيس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فرئيسا للجامعة حتى تعيينه الشهر الماضي وزيرا للشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

ـ عيّنه الملك عضوا في هيئة كبار العلماء قبل بضعة أشهر.

ـ عضو المجلس الأعلى للإعلام والمجلس الأعلى للجامعات.

ـ صدر له كتاب: أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل. وكتاب: أسباب اختلاف الفقهاء. وكتاب: مناقب الإمام أحمد بن حنبل.

عبدالله عمر نصيف

ـ من مواليد جدّة ١٩٣٩م.

ـ دكتوراة في الجيولوجيا من جامعة ليدز في بريطانيا.

ـ بدأ حياته العملية محاضرا في جامعتي الملك سعود والملك عبد العزيز بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣م.

ـ تولى منصب السكرتير العام لجامعة الملك عبد العزيز بين عامي ٧٤ـ١٩٧٦م، ثم أصبح نائبا للرئيس بين عامي ٧٦ ـ ١٩٨٠.

ـ تولّى رئاسة الجامعة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣، فشجّع كما يقول مقربون منه العمل الإسلامي في الجامعة، لميوله الإسلامية، وحصل ذات الأمر بالنسبة للجناح النسائي في الجامعة على يد أخته فاطمة نصيف، التي ضُيّق على نشاطها فيمابعد.

ـ تمّ تعيينه بتزكية من الملك فهد، في عام ١٩٨٣، أمينا عاما لرابطة العالم الإسلامي خلفا للشيخ محمد علي الحركان الذي وافته المنية في ذلك العام فتولى المنصب بصورة مؤقتة الشيخ محمد ناصر العبودي، قبل أن يعين الدكتور نصيف. وتعتبر عائلة نصيف من العوائل التي ساعدت الملك ابن سعود في احتلال الحجاز وبعيد احتلاله، وربما لهذا السبب هناك من ينتقد مواقف رجالها الموالية، رغم أن هناك من يعتقد بأن الدكتور عبد الله يحاول قدر الإمكان الحفاظ على قدر من الحياد للرابطة بعيدا عن آل سعود.

ـ له كتاب عن جيولوجية منطقة الطائف، وكتاب آخر صدر له عن: نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، باللغة الإنجليزية في لندن سنة ١٩٧٦.

اعتقلوا الدكتور المسعري والدكتور الحامد، وبعد أن ضيّقوا الخناق على بقية مؤسسي لجنة الحقوق الشرعيّة، وبعد أن ضمنوا الدعم الأميركي إزاء انتهاكاتهم لحقوق مواطنيهم الأساسية.

ولعلّهم أيضا وأيضا يتصورون أن وضع مؤسسات الدعوة والإرشاد والمساجد والخطباء تحت تصرّف أحد رجالهم المخلصين يحلّ الأزمة.

مثل هذه المشاعر المبنيّة على انتصارات آنيّة، فضلا عن أنها جاءت بصورة غير مقبولة وبأدوات وآليات مرفوضة.. فإنها لا تحل المشكلة، ومن المفترض أن يكون ذلك واضحا لراسمي السياسة السعودية، إن كان هناك راسمون بالفعل.

من المشاكل الأساسية التي تعاني منها المملكة: نظرة حكامها وحلولهم الآنيّة. إنهم يذكروننا بصدام حسين، الذي أُطلق عليه بحق: صدام التكتيكي. فقد ينجح هو كما هم تكتيكيا ولكن على الصعيد الإستراتيجي يخسرون، وتخسر البلاد بسبب سياستهم.

كان يجب على المسؤولين في المملكة أن يسألوا أنفسهم عن الخطوات الأبعد، وعن الأمراض الجذريّة التي تتخفّى تحت التقيّحات الناتئة فتقوم بعلاجها. كان يجب أن يسألوا أنفسهم وماذا بعد المعركة التي كسبوها كليا أو جزئيا، هل كسبوا الحرب، بل ما هو هدفهم من المعركة أو الحرب ؟.

هل سيحل التركي لهم المشكلة بسيطرته على المساجد؟. ألا يتوقعون ـ مثلا ـ أن يؤدي إغلاق الأبواب الدائم، دون فتح نوافذ للتنفيس الى انفجار البيت بأكمله؟.

ألا يتساءلون عن الخسائر التي يقدمونها استراتيجيا مقابل المكاسب التي يتصورون أنهم يجنونها مرحليا؟.

ألا يلاحظون أن الأساسات تتآكل بشكل مريع، لبناء يداومون على ترقيع حيطانه المشوّهة؟

ألا يرون بأم أعينهم أن سياسة إطفاء الحرائق لا تفيد في معالجة أزمة مزمنة لكيان تخلق المشكلة فيه مشكلة أخرى، في عمليّة توالد سريعة، لا تتمكن معها الإطفائيات من حلّها إلا بشكل جزئي وبطيء للغاية.

من المؤسف القول بأن معظم ما يجري في البلاد، على صعيد الوضع الداخلي، او السياسة الخارجية، او الإقتصاد، أو غيرها، قائم على تصرفات وانفعالات وأوامر اللحظة. ليس هناك من يقدم المشورة استراتيجيا، ومن المخجل القول أنه لا يوجد في المملكة كلها مركز أبحاث واحد يفيد المسؤولين ويقدّم لهم الإقتراحات والتصورات المستقبلية والرؤى الإستراتيجية.

عديد من الأمراء وكبار المسؤولين في البلاد غارقون في التفاصيل الصغيرة، وقليل منهم من يستطيع أن يخرج من الإطار الصغير والنظرة السطحية فيعطي تحليلا وحلولا للمشاكل الموجودة ضمن نظرة استراتيجية مستقبلية.

ومن المؤسف أكثر وأكثر أن أحدا لا يستفيد من الدروس أو لا يريد أن يستفيد، فيتكرر الخطأ وتتعقد المشكلة.

الدكتور محمود محمد سفر

ـ من مواليد مكة المكرمة ١٩٣٩م، وينحدر من عائلة ذات سمعة حسنة في مكة، اشتهرت بالأعمال الخيرية، خاصة والده.

ـ حصل على الدكتوراة في الهندسة المدنية.

ـ كان استاذا في كلية الهندسة بجامعة الملك سعود بين عامي ٧٢ ـ ١٩٧٦، وتولى عمادة شؤون الطلاب في جامعة الملك سعود بين عامي ٧٤ ـ ١٩٧٦.

ـ أصبح وكيل وزارة التعليم العالي، وعضوا في المجلس الأعلى للإعلام، والمجلس الأعلى للعلوم، وسكرتير عام المجلس الأعلى للجامعات.

ـ كان عضوا مؤسسا لجامعة الخليج التي اتخذت من البحرين مقرا لها، ثم تولّى رئاسة الجامعة حتى قُبرت بسبب قلّة المخصصات، وقد حاول الدكتور سفر جاهدا تحصيل بعض الدعم الحكومي من دول الخليج المساهمة في الجامعة، وحذّر من إغلاقها، ولكنه فشل في ذلك، فأغلقت الجامعة أبوابها، وسيطرت حكومة البحرين على بقية مبانيها!

ـ له العديد من المقالات التي تنشرها الصحف السعودية، ومن كتبه: التنمية قضية، وكتاب الحضارة تحد.

وحين تسأل دعاة القمع في المملكة: ماذا بعد قمع السلفيين، وما هو مستقبل النظام ومشروعيته، وهل يؤدي ذلك الى العنف وتفجير الوضع الداخلي، وما هي العلاقة السليمة التي يجب اتباعها، فإنك لن تجد جوابا، فالكل مشغول بالمعركة الآنية والقليل يخطط لحرب صحيحة!

ومثل السلفيين موضوع الشيعة في شرق المملكة ومواضيع عديدة وكثيرة، تصورت الحكومة انها حلّتها بالقمع ـ كما هو حاضر الآن ـ ولكنها اكتشفت فيما بعد أن القمع لم يحلها بل جعلها كالنار من تحت الرماد، ومع هذا ها هم يكررون نفس الأخطاء مع التيار السلفي مع ما يعتقد أن الحاكمين يفهمون أهل نجد أكثر مما يفهمون الشيعة في الشرق.

تقطير الزمن

المسؤولون في المملكة لا يؤمنون بالحكمة القائلة: الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك. هم يرون في الوقت سيفا يقطعون به المشاكل ويقطرونها بالتمييع والتأجيل والتأخير، وفي ذلك مخالفة لسنن الكون ولما يدعو له العقل، وهو أغلى ما منحه الله للإنسان.

بعد أكثر من ثلاثين سنة من الوعود بالإصلاح السياسي، أُعلنت الأنظمة الهزيلة للحكم.

وبعد عام ونصف من إعلان انظمة (الإصلاح!) تمّ تعيين رئيس مجلس الشورى الشيخ محمد بن جبير!

وبعد نحو عام تمّ تعيين نائبه وهو الدكتور عبد الله عمر نصيف!

وربما نحتاج الى أعوام حتى يعلن الملك أسماء الأعضاء، وحتى يبدأ العمل بالمجلس المعين.

وفيما كان المتوقع تبديل الوزراء المعتّقين من الذين مضى عليهم ما يقرب أو ما يزيد على عشرين عاما في الوزارة ـ كان المتوقع تبديل ثمانية وزراء على الأقل ونحو عشرين سفيرا ـ جاءت التعيينات الأخيرة بالقطّارة!، وقد يكون هذا هو كل التغيير، أو يُنتظر زمن طويل لإستكمال التغيير.. والى أن يأتي ذلك الوقت، يكون التغيير بحاجة الى تغيير!

وفي الحقيقة ، فإن إسلوب القطّارة هذا يعود الى خشية الملك والأمراء من أن يُحسب

تغييرهم للأشخاص دفعة واحدة، تنازلا منهم للناس، وهم لا يريدون أن يظهروا بهذا المظهر، مع أن من مصلحة الأمراء أن يُظهروا للناس أنهم يقدمون شيئا وأنهم يغيّرون سياستهم. وفضلا عن هذا فأن هذا الأسلوب - بنظر بعضهم على الأقل - يجعل الشعب لاهيا كل يوم بخبر تعيين فلان وإقالة علان، ونحمد الله أن شيئا من ذلك ذا أهمية لم يحدث بشأن التعيينات الأخيرة، حيث كان الإشمئزاز واضحا من كل الواعين!

ليست المشكلة في التأخير فحسب، بل المشكلة أدهى وأمرّ، حين يتصوّر الأمراء أنهم ضحكوا - فعلا - على الناس، وربما هنّأ بعضهم بعضا على «إنجاز التأخير» هذا، وعلى تأخير الحركة السياسية في البلاد وبالتالي نضج المجتمع لمدّة نصف قرن على الأقل!

صحيح أنهم حققوا إنجاز التأخير!، ولكن من المبكّر القول أنهم ضحكوا في النهاية على ذقون أبناء الشعب.. فمن المحتمل جدا أن تحمل صحوة الشعب المتأخّرة في طياتها شعورا بالغبن والقهر التاريخي والإنتقام الذي لا يداويه حل مسكّن كالذي اقترحه الملك في أنظمته، كما لا تداويه التبديلات البطيئة التي لا تغيّر من واقع السياسات شيئا حتى وإن تغيّرت الوجوه، لأن الأزمة ليست في الأشخاص بل في النظام وأوعيته اليابسة الضيّقة وسياساته التي ما عادت تناسب الواقع.

قد يطالب الناس إذا ما شعروا أنهم استغفلوا طيلة هذه المدّة، وإذا ما اكتشفوا أنه قد تمّ التلاعب بعقولهم.. بأكثر مما تعرضه العائلة المالكة فعلا. وهناك بالفعل شريحة واسعة تعتقد بهذا، وهي تتلوى بالرغبة في الإنتقام لأنها خُدعت على يد الأمراء، إنها لا تفقه أنصاف الحلول، ومع حجم الإحباط والصدمة وتأثير ذلك الإكتشاف تكون المطالبة بالثمن والتنازل كبيرا، الأمر الذي قد يكون سببا في انهيار النظام نفسه.

نعم.. من المبكر القول أن الأمراء كسبوا رهان تقطير الزمن، لأن هناك توقّعا مضادا وهو أن يقطّرهم الزمن نفسه!، أي يقطعهم بسيفه بدل أن يقطعوا به الآمال أو يوقفوا به حركة التغيير.

كنّا - وعلى صفحات هذه المجلة - نكرر التوجيه والنصح من التلاعب بالزمن، ولكن لا يبدو أن أحدا ممن بيده القرار ينظر الى أبعد من أرنبة أنفه، أو ربما لا يوجد من هو قادر على تقديم النصح للملك، فكل من في الدائرة الإستشارية هم من المنافقين المتزلفين الذين لا يجرأون على قول كلمة الحق والرشد في وقتها. ولو كان هناك من يدرس المسألة ويقلّبها على وجوهها لربما اكتشف ما اكتشفه الكثيرون، لربما اكتشف أن حركة الزمن ليست في صالح الأمراء، وان التغيير إذا ما جاء بعد التأخير الطويل قد يأتي عنيفا يهزّ القواعد والأركان. وحالهم هنا يصوره الشاعر بقوله: فما استيقنوا الرشد إلاّ ضحى الغد!

المفتي الأكبر.. صعودا أم هبوطا؟

قال مراقبون أن تعيين الشيخ عبد العزيز بن باز مفتيا للمملكة برتبة وزير، ورئيسا لهيئة كبار العلماء، جاء تكريما له نظير مواقفه المؤيدة للحكومة في محنتها التي لم تخرج منها منذ نحو ثلاث سنوات، والتي شهدت أكثر من مواجهة مع من يمثلون تيار التغيير الشبابي في المؤسسة الدينية السلفية. فيما لاحظ محللون محليون ان قرار الملك بتصعيد الشيخ ابن باز قد رافقه سلب لصلاحياته من الناحية العملية والواقعية، وأصبحت مهنته محددة تقريبا في الإفتاء، بعد أن نُزعت منه كل الإمكانات التي توفرها له رئاسته للدعوة والإرشاد.

غير أنه لا يتوقع أن تزداد مكانة الشيخ الشعبية بسبب التعيين الجديد، وهي مكانة آخذة بالتآكل بسبب التصاقه الشديد بالعائلة المالكة، ودفاعه المتكرر عنها، ويأس المقربين منه من اتخاذ موقف يساند اولئك الذين يطالبون بإصلاح فسادها، ومن هنا جاء تصعيد مرتبته وتركيزه رئيسا لهيئة كبار العلماء، بعد ان كانت الرئاسة بالتناوب، كما جاء ذلك كلفتة انتباه وتقدير من الحكومة لمواقفه، وكتعويض عن خسارته لجزء غير قليل من سمعته ومكانته الشعبية.

وينبغي الإلتفات الى حقيقة أن الملك فيصل ألغى منصب المفتي بعد وفاة محمد بن ابراهيم آل الشيخ - مفتي الديار السعودية - والسبب هو أن آنف الذكر كان قويا شديدا صلبا، فأراد فيصل تمييع القوة الدينية بجعل القيادة جماعية تتيح له ولأسرته مجالا واسعا للمناورة والإختيار بين العلماء، ووضع البعض في مقابل البعض الآخر، وهي سياسة اتبعت منذ أمد غير قصير.

ومن هنا فإن تعيين الشيخ ابن باز كمفتي للديار السعودية والعودة الى المنصب القديم، ما كان ليتمّ لولا تقليص مكانة المفتي من الناحية العمليّة وتجريده من الكثير من الصلاحيات، فلم يعد الشيخ بن باز يتولى معشار ما كان يتولاه الراحل الشيخ محمد بن ابراهيم من سلطات وهيبة في الدولة، وأيضا ما كان يتم توليته منصب الإفتاء لولا أنه أثبت من الناحية العمليّة أنه عضد للدولة في محنتها وأنه يتفهّم موقفها ويساندها. والسؤال: ماذا بعد وفاة بن باز، هل يجد الأمراء رجلا يناسبهم بين العلماء؟.

ربما نعم، وربما لا.. ولكن في أسوء الفروض، وفي دولة ليس فيها قانون، فإنه يمكن للحاكم إلغاء منصب الإفتاء من جديد، إن لم يجد شخصيّة تناسب الموقع وتأتي على ذوق الحكومة وتفصيلها!.

صحيفة القدس العربي: تعديلات بلا مفاجآت

في تعليق لها على التعديلات الوزارية قالت صحيفة القدس العربي اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ١٨/١٧ يوليو الماضي، قالت أن التعديلات الأخيرة لم تتضمن مفاجآت. وأضافت بأنه «مازال من غير المعروف ما إذا كان التعديل الوزاري هو تعديل نهائي أم أن هناك تعديلات أخرى ستلحق به».

وتوقفت الصحيفة عند تعيين الشيخ بن باز وأشارت الى أن ترقيته كانت معنوية وأنه فقد الكثير من صلاحياته: «إذا أخذت الأمور بظواهرها فإن الشيخ بن باز يكون قد رقي معنويا، ولكنه لم يعد يتمتع بالعديد من الصلاحيات العملية التي كان يتمتع بها سابقا. ومن المعروف أن الشيخ بن باز كان مسؤولا عن ميزانية الدعوة والإرشاد التي كانت تقدر بأكثر من مليار ريال سنويا، وكانت هذه الميزانية تحت تصرفه ينفقها في الأوجه التي يراها مناسبة في الداخل والخارج، وخاصة على صعيد دعم المنظمات والجمعيات الإسلامية في العالم بأسره». وألمحت الصحيفة الى احتمال أن «تكون هذه الخطوة جاءت في إطار السياسة السعودية الجديدة التي تهدف الى السيطرة بالكامل على مصادر الدعم المالي للأصوليين وحركاتهم في البلدان العربية والخارج».

وخلصت الصحيفة الى القول: «إن هذه التعيينات التي تتم بالتدريج مازالت محدودة الأثر، ولا تشبع تطلعات الكثيرين في التغيير المنتظر».

وتحقّق الحُلم

الدكتور عبد الله التركي، الوزير الجديد لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والرئيس السابق لجامعة الإمام محمد بن سعود، يعدّ من رجال الملك الذين يعتمد عليهم في المهمات الخاصة المتعلّقة في الأغلب في الجوانب الإسلامية، وكثيرا ما يُبعث الى بلدان عربية وإسلامية لمكافحة مشكلة أو الرد على قضية. قبل بضع سنوات جاء الى لندن وأشرف على مؤتمر حول الحج لمدة يوم واحد، وذلك ردا على المؤتمر الذي انعقد بإدارة المعهد الإسلامي برئاسة الدكتور كليم صديقي، والذي حضره نخبة من علماء المسلمين طالبوا فيه بتدويل الأماكن المقدسة.

وبعد عامين تقريبا من ذلك الحدث، كان التركي في زيارة لمصر أشرف فيها على مؤتمر دعائي لصالح العائلة المالكة بعد المجزرة التي قامت بها قواتها ضد الحجاج الإيرانيين.

وحضر التركي العديد من المؤتمرات، وشارك في العديد من البعثات الرسمية كان آخرها مشاركته وزير الخارجية سعود الفيصل في حضور مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان في يونيو الماضي. وفضلا عن هذا فقد كان التركي وطيلة رئاسته لجامعة الإمام محمد بن سعود مسؤولا عن البعثات التي ترسلها الجامعة من الطلبة والمتخرجين منها للقيام بحملات تبشير سنوية ليس لتحويل الناس الى الإسلام، وإنما لمكافحة التيارات الإسلامية التي هي من حيث المبدأ في تناقض مع منهج العائلة المالكة السياسي.

وفوق هذا، لعب التركي بعض الأدوار التي لها علاقة بالإعلام، كمتابعة بعض النشاطات الإعلامية الإسلامية في الخارج، من صحف ونشرات وكتب، كما كان عضوا في لجان محليّة شكّلت لمحاصرة أشرطة الكاسيت لخطباء من العالم العربي ومن المملكة من الإنتشار والتوزيع.

ورغم ما دبجه الإعلام السعودي من أن التركي صاحب «مدرسة فكرية»، فإنه مقلّ في الكتابة سواء للصحف أو غيرها. واعترض بعض المخالفين حينما عيّنه الملك قبل أشهر عضوا في هيئة كبار العلماء، وقالوا «بأنه ليس فقيها»، وبالغوا في اتهاماتهم بالقول «أنه يعمل في الإستخبارات»، وأنه كان يرابط في الديوان الملكي لسنين طويلة حالما بأن يصبح في يوم من الأيام وزيرا للتعليم العالي، وها قد احتلّ وزارة تفوق في أهميتها وزارة التعليم العالي مضافا اليها وزارة المعارف!، خاصة إذا ما أضيفت لوزارة التركي صلاحيات السيطرة على هيئات الأمر المعروف والنهي عن المنكر.

الشيء الذي يسجّل للتركي، أنه شخصية محافظة معتدلة، ورغم الخشية من أن يستخدم الأمراء اعتداله كغطاء لسياساتهم القمعية، فإن كثيرين خاصة من خارج إطار نجد قد يجدون فيه تلك الشخصية البعيدة عن التعصّب والجديرة بتحمّل المسؤولية، إذا ما كان الخيار الآخر هو أن يتولّى الوزارة المستحدثة أحد القيادات السلفيّة المعروفة بالتعصّب والطائفية العمياء.

الحجازيون منزعجون

رغم تعيين وزير حجازي للحج وهو الدكتور محمود محمد سفر، ليحلّ محلّ الوزير الحجازي السابق عبد الوهاب أحمد عبد الواسع.. فقد أبدت شخصيات حجازية انزعاجها من فصل الأوقاف عن وزارة الحج، وإضافتها لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد التي يتولاها نجدي هو الدكتور عبد الله التركي. وسبب الإنزعاج، هو أن الأوقاف توجد في أكثرها في المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، والقليل منها في الطائف، وأن الكثير من أهالي الحجاز يعيشون على تلك الأوقاف، التي تعرضت لضربة عنيفة بسيطرة السعوديين على الحكم وإنهاء دولة الأشراف في منتصف العشرينات الميلادية.

ومع ذلك، كان المشرفون على موضوع الأوقاف على الدوام حجازيون منذ أن كانت مديرية، وحين شكلت وزارة الحج والأوقاف، كان الوزير ووكيل وزارته «كان هناك وكيلان أحدهما لشؤون الحج، والآخر لشؤون الأوقاف، وأيضا أغلب الموظفين من الحجازيين. وبخروج الأوقاف من يد الحجازيين تصاعدت خشيتهم من أن يتصرف فيها وتهتضم الحقوق، خاصة وأن هناك تقاليد وروى مختلفة في موضوع الأوقاف بين أهل نجد وأهل الحجاز، تماما مثلما هو موجود بين الشيعة والمؤسسة الدينية، حيث فشلت الأخيرة حتى الآن في السيطرة على الأوقاف الشيعية رغم الضغوط المباشرة والشديدة لعقود طويلة.

وفي الحقيقة ، فإن الحكومة لم تكن تسعى لتجريد الأوقاف من يد الحجازيين، ولكن لأن وزارة الحج والأوقاف سابقا كانت تشرف على المساجد، وكانت المساجد ملحقة بقسم الأوقاف، وكانت النيّة من استحداث الوزارة الجديدة هو السيطرة على المساجد بغية التحكم في توجيه الخطب والخطباء، جاءت أهمية إدماج الأوقاف في الوزارة المستحدثة، وذلك لكي تكتمل حلقة السيطرة على الدعاة والأئمة والعلماء الذين كانت تشرف عليهم الرئاسة العامة للدعوة والإفتاء والإرشاد التي يرأسها الشيخ عبد العزيز بن باز.

على صعيد آخر، لاحظت قيادات حجازيّة، أن الوزير السابق للحج والأوقاف، قد عيّن مستشارا في الديوان الملكي برتبة وزير، وهي رتبة أقل من مستشار الملك. وقارنوا ذلك بما حدث لإبراهيم عبد الله العنقري وزير البلديات السابق الذي عُين مستشارا «خاصا» للملك. وكان كل من العنقري وعبد الوهاب عضدي الملك فهد منذ الخمسينات الميلادية ومسؤولي مكتبه. فوزير الحج المقال كان مسؤولا لمكتب الملك فهد الخاص أثناء تولي الأخير وزارة المعارف في منتصف الخمسينات، والعنقري تولى نفس الدور حين كان فهد وزيرا للداخلية في الستينات الميلادية.. وقد تساءلت تلك القيادات الحجازية آنفة الذكر عن سرّ التمييز بين العنقري وعبد الوهاب في المناصب الإستشارية، وهل هو لكون الأخير من الحجاز؟!

من مستشاري الديوان الملكي حاليا: ناصر الشتري، عبد الرحمن المرزوقي، راشد بن خنين، عبد العزيز آل الشيخ، علي المسلم، وأضرابهم. ومن نماذج مستشاري الملك في الماضي: رشاد فرعون والأمير نواف بن عبد العزيز على عهد فيصل، ورشاد فرعون حتى عهد الملك خالد، والعنقري في عهد الملك فهد، أما في عهد الملك عبد العزيز فالمستشارون كثيرون، كيوسف ياسين، وفؤاد حمزة، وخالد القرقني، ومدحت شيخ الأرض، وجمال الحسيني، وعبد الله الدملوجي، وفيلبي، وقد مارس بعضهم نفس المهمة في عهد الملك سعود.

تفاعلات تقرير منظمة العفو الدولية حول الاعدامات في المملكة

طريقة الموت السعودية يجب أن تتغير

لاندبندنت ـ ١٩٩٣/٧/١ ـ

البلد ذو الخمسة عشر مليون انسان، والذي يعدم إثنين في الاسبوع يجب أن لا يهرب من الرقابة بسهولة بحجّة أنه بلد صديق يعوّل عليه كثيرا، وأنه منتج رئيسي للنفط، ويشكل سوقا هامة بالنسبة لبضائع الغرب.

لقد تمتعت السعودية بحصانة نسبية من النقد الغربي لأن أصدقائها لا يتمنون تحطيم العلاقات التجارية أو تتأثر المصالح الغربية في المنطقة، خصوصا خلال الحرب الباردة، حيث بدا أنك تفقد كل شي ولا تكسب شيئا من التحقيق في نمط الحياة لحليف استراتيجي مهم.

التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية تذكّر بحقيقة كم هي بعيدة قيم ذلك البلد ـ السعودية ـ عن الديمقراطيات التي لدى حلفائها ـ في الغرب ـ. لقد عكست منظمة العفو الدولية الارتفاع الحاد في الاعدامات الخاصة بالجرائم الجنائية والجنسية على امتداد إثني عشر شهرا والتي تنتهي في شهر مايو الماضي باجمالي ١٠٥ شخصا بالإضافة الى سبعة آخرين.

القضية الرئيسية هي ليست عقوبة الاعدام نفسها، رغم أن منظمة العفو الدولية ضدها، ولكن استعمالها في غير محلها، وفوق ذلك كله النقص الحاد في العملية القانونية قبل اصدار الاحكام. فبموجب القانون الاسلامي كما تفسره السعودية، فإنه الزامي بالنسبة لعدد كبير من التهم وتشمل الردة، تصرفات محددة من التخريب، الخيانة أو التآمر، وبعض أشكال السرقة مع العنف، وبعض التهم الجنسية ومعظم جرائم القتل. وهذه تبدو قائمة طويلة حتى بالنسبة للناس الذين يؤيدون عقوبة الاعدام من حيث المبدأ وحتى بالنسبة لدول إسلامية أخرى، فهل هناك مقارنة مع الولايات المتحدة التي أعدمت ٢٨ شخصا في عام ١٩٩٢.

النقاد الاجانب لن يذهبوا بعيدا من خلال تحدي إجمالي القواعد الدينية للنظام القضائي السعودي، فبمقدورهم أن يتأثروا بالتركيز على غياب الحقوق الاساسية المبينة للمتهمين الذين ليس لهم ضمانات للاتصال بمحامين أو أن يمثلوا عبر محامين خلال محاكماتهم، كما لا يمنحوا مدة كافية للتحضير لدفاعهم، وكثير منهم في نهاية الامر قد حكم عليه بصورة انفرادية بالاستناد على اعترافات أخذت منه في الغالب تحت التعذيب.

وهذه الممارسات تنتهك المعايير الدولية الخاصة بحقوق الانسان، ويجب أن تستنكر بشكل واسع من قبل الحكومات الغربية.

النظام السعودي سيقوم بلا شك بابداء رد فعل بناء على حساسيته المعتادة من النقد، خصوصا الآن حيث تعيش تحت ضغط داخلي متزايد من الحداثيين الليبراليين من جهة، والاصوليين الاسلاميين في الجهة الاخرى، وكانت تعتقد بأن النفوذ الغربي هو مصدر التهديد الرئيسي الداخلي، ولكنها حاليا قلقة بصورة متزايدة من علماء الدين الراديكاليين والذين يتحدون الشرعية التقليدية التي تضفيها المؤسسة الدينية.

وبعض هؤلاء العلماء ـ كما يظهر بتردد ـ يطالبون بحقوق لأنفسهم في لعبة مشابهة لتلك التي لدى الليبراليين الذين يطالبون بديمقراطية متقدمة. إن تزايد القسوة في التعامل مع المجرمين قد تكون جزءا من محاولة لاسترضاء الاصوليين، الذين ينزعون لتوجيه اللوم بالنسبة للجريمة على أساس تزايد النفوذ الغربي.

وفي هذا الوضع المعقد، ليس هناك شخص واقعي يتنبأ بأن النظام السعودي يميل بصورة حادة باتجاه الديمقراطية، لأنها تهدد بفقدان السيطرة على القوة المتحررة. ويجب أن يقتنع، على أية حال بأن السلطة المركزية ستنكمش أكثر ما لم تحاول الحكومة التقليل من انتهاك الشرعية التي يشعر بها المعارضون ـ الليبراليون والاصوليون ـ في كلا الجانبين، والتي تتضمن انكار العملية القانونية وبدء فتح قنوات للتمثيل حيث يتوسط الصراع هذه القنوات قبل أن يصل الى مستوى الانفجار، وقد يسهم الانتقاد الخارجي في هذه العملية. وعلى الحكومات الغربية أن تتغلب على جبنها.

رد السفير القصيبي

وكما هو متوقع رد على المقالة، السفير السعودي في بريطانيا الدكتور غازي القصيبي، في رسالة نشرت في بريد القراء! في ١٩٩٣/٧/٦ هذا نصها:

بالعودة الى المقالة الرئيسية «طريقة الموت السعودية يجب أن تتغير» أعتقد بأن هذه النقاط ستساعد على وضع الموضوع في إطاره. فكما تعرف بأن عقوبة الاعدام ليست هي المسألة، وهذه مشروحة من قبل الشريعة وهو الجزء المكمل من الاسلام الخاص ببعض التهم، وبناء

عليه فليس ثمة شخص مهما كان موقعه سيمنع السعودية من تنفيذه.

١ ـ بالنسبة لزيادة الاعدامات فهي عائدة بالكامل الى الزيادة في الحوادث الاجرامية ـ خصوصا تهريب المخدرات والاغتصاب ـ والتي لم تكن قبل فترة قصيرة معروفة في السعودية.

٢ ـ قبل تنفيذ أحكام الاعدام هناك ثلاث مراحل للاستعراض القضائي والتي ترفع الى مجلس القضاء الاعلى.

٣ ـ كل المحاكم في السعودية تهمل الاعترافات المقدمة من قبل الشرطة، وتتأكد بأن أية اعترافات قد تمت اختيارية قبل المحاكمة.

رد السفير البريطاني السابق في السعودية

وفي أسفل رسالة السفير السعودي جاءت رسالة السفير البريطاني الاسبق في السعودية، السير جيمس كريغ، والذي مازال يحتفظ بعلاقات تجارية وسياسية وشخصية مع الأمراء السعوديين ويقدم لهم المشورة. فقد قدّم جيمس كريغ ردا مثيرا للغرابة والدهشة هذا نصّه:

أنت الذي تشجع السعودية لادخال المزيد من الديمقراطية والغاء عقوبة الاعدام. ربما إن كل طموح يثير الاعجاب في ذاته، ولكن ليس بامكانك الحصول على الاثنين معا. في هذا البلد ـ بريطانيا ـ على سبيل المثل، لو كان لدينا المزيد من الديمقراطية فمن شبه المؤكد أن تكون هناك اعدامات عامة على الفور.

بيان للسفير في لندن

ونشرت صحيفة الشرق الاوسط في ٢ يوليو الماضي، بيانا للسفير السعودي في لندن، ردا على تقرير منظمة العفو الدولية قال فيه «يؤمن ألف مليون مسلم بأن القرآن الكريم هو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأن الحدود المنصوص عليها في القرآن الكريم ملزمة في كل زمان. وأنه لمن المذهل أن تستمر منظمة العفو الدولية في ابداء هذا الاحتقار الواضح لمعتقدات المسلمين، بالاصرار على أن عقوبة الاعدام المنصوص عليها في القرآن الكريم هي أقصى أنواع المعاملة القاسية المهينة غير الانسانية».

وأضاف البيان: «وكم يتمنى المرء أن يكرس القائمون على هذه المنظمة بعض الوقت والجهد للدفاع عن الضحايا لا عن قاتليهم. وعلاوة على ذلك، كم يتمنى المرء لو أن منظمة العفو الدولية التي تدعي أنها تؤمن بالحرية، تسلم بحرية الآخرين في اتباع النظام القانوني الذي يختارونه لأنفسهم لا لذلك الذي يبتدعه فلاسفة هذه المنظمة».

وانتهى البيان الى القول: «إنه لمن المؤسف جدا أن منظمة العفو الدولية، بتبنيها مواقف كهذه، أصبحت في حقيقة الامر منظمة مناوئة للاسلام، بغض النظر عن كلماتها الطنانة الرنانة».

تجدر الإشارة الى أن القصيبي الذي يدافع عن إسلام حكومته وعن قطعها رقاب الناس ظلما وعدوانا، قد اتهمه علماء المملكة بالعلمانية والخروج عن الإسلام!

رد منظمة العفو على تصريحات القصيبي

وفي رسالة بعثت بها مسؤولة الاعلام في منظمة العفو الدولية أنيتا تيسن الى جريدة القدس العربي الصادرة في لندن في الثامن من يوليو، ردت على انتقادات السفير القصيبي، وجاء فيها: «إن منظمة العفو الدولية تعارض تماما عقوبة الاعدام لأنها تؤمن أنها تنتهك حق الحياة الذي يكفله الاعلان العالمي لحقوق الانسان».

وأضافت: «إن الاعدامات ـ في السعودية ـ تتم بعد محاكمات لا تلبي المعايير العالمية لضمان عدالة المحاكمة. ومن بين نواقض هذه المحاكمات القيود المفروضة على حق الدفاع مثل عدم وجود محامي دفاع بشكل رسمي في المحاكمة واستخدام «اعترافات» قد تكون انتزعت بالتعذيب وسوء المعاملة كأساس وحيد للادانة».

وتابعت: «كما أن المنظمة ليس بعلمها أن المملكة العربية السعودية قامت باجراء أي تحقيقات مستقلة ومحايدة بشأن اتهامات بالتعذيب»، و«إن منظمة العفو الدولية لا تؤيد ولا تعارض أي نظام ديني أو سياسي، وهي تؤمن أن حماية حقوق الانسان مسؤولية عالمية شاملة تتجاوز حدود الامم والاعراف والايديولوجيات والاديان. وأن معارضتها غير المشروطة لعقوبة الاعدام بغض النظر عن المكان الذي تجري فيه، تنبع من اعتقادها لحق الحياة كما عبّر عنه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان».

سفير المملكة في باريس يدافع هو الآخر عن الإعدامات

وفي رد على مقال لصحيفة لوموند الفرنسية أدانت فيه الإعدامات، نشرته صحيفة الحياة السعودية في ١٦ يوليو، قال السفير السعودي في باريس جميل الحجيلان: أن ما نشرته الصحيفة «ينطوي على اتهام خاطىء وقاس ازاء بلادي». وأضاف أن السعودية «تنفذ بالطبع، وفقا لأحكام القرآن الكريم، عقوبة الاعدام في حالات القتل مع سابق التصميم واغتصاب النساء والاطفال وقتلهم وتهريب المخدرات. وتنفذ العقوبة علنا، وتعبر عن ايمان شعب مؤمن وعن حق دولة سيدة في تطبيق قانونها».

وتابع: «اذا كانت الاعدامات في السعودية تثير غضب منظمة العفو الدولية فهذه مشكلتها»، وأنه من غير اللائق التلميح الى أن السلطات السعودية «تنتزع تحت التعذيب الاعترافات من شخص بريء لالقائه الى الجلادين».

ومضى الحجيلان قائلا: «ليست الاموال السعودية هي التي تولد من تسمونهم بمجانين الله في الجزائر والاراضي العربية المحتلة». وأن «هذه التيارات الدينية والسياسية هي النتاج المحلي للشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة. ومن العبث الايحاء بأن السعودية تعمل على زعزعة استقرار بلد شقيق مثل الجزائر».

تقرير منظمة العفو الدولية عن السعودية لعام ١٩٩٣

قلق مستمر من انتهاكات متصاعدة ورفض استقبال وفود حقوقية

قبض على ما يزيد على ٥٠ شخصا، واعتقلوا لفترات قصيرة بسبب نشاطهم الديني أو السياسي، ومن المحتمل أن يكون كثيرون منهم سجناء رأي، وفي نهاية العام كان أربعة منهم على الأقل لا يزالون معتقلين، وبقي ١٧ من معارضي الحكومة قيد الأعتقال دون محاكمة أو اتهام طيلة عام ١٩٩٢، وكان قد ألقي القبض عليهم في السنوات السابقة، ومن بينهم ستة من سجناء الرأي، كما استمر خمسة آخرون على الأقل في قضاء أحكام بالسجن وقعت عليهم عقب محاكمات غير عادلة، ووردت أنباء جديدة عن التعذيب، وزعم أن ثلاثة معتقلين على الأقل، قد لقوا حتفهم نتيجة للتعذيب أو سوء المعاملة. واستمر إيقاع عقوبات الجلد وقطع الأطراف بموجب احكام قضائية، كما أعدم ٦٦ شخصا.

أصدر الملك فهد بن عبد العزيز في مارس عددا من المراسيم الملكية في إطار الإصلاحات السياسية التي سبق أن وعد بها «راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٢» وينص أحد هذه المراسيم على إنشاء مجلس للشورى من ٦٠ عضوا على ان تكون مهامه الرئيسية إستشارية، ويقوم الملك بتعيين أعضائه، غير أن هذا التعيين لم يتم الى نهاية العام، ومن المتصور ان يؤدي مرسوم آخر الى تكوين مجالس محلية للشورى في مناطق المملكة الأربع عشرة، وقد أكد الملك أن جميع التغييرات المقترحة تقوم على أسس من الشريعة الإسلامية (كما تفسّر في المملكة العربية السعودية) وأن حقوق الإنسان سوف تحظى بالرعاية والإحترام.

وفي سبتمبر رفع أكثر من ١٠٠ من علماء الدين البارزين وأساتذة الجامعات مذكرة الى الملك، أسموها مذكرة (النصيحة)، وانتقدت هذه الوثيقة السياسة الخارجية للمملكة وكذلك سياساتها الإقتصادية، كما انتقدت أيضا ما يزعم من مفاسد أفراد الأسرة المالكة، وطالبت بإطلاق حرية الصحافة وإجراء إصلاحات سياسية ذات معنى. وقد منعت السلطات بعد ذلك العديد ممن وقعوا على المذكرة من السفر الى الخارج.

وفي يناير «الماضي» ألقي القبض على أكثر من ٣٠ شخصا من المشتبه في معارضتهم للحكومة، وبالأخص في الرياض والقصيم، ويحتمل ان يكون بعضهم من سجناء الرأي وكلهم مسلمون سنيون، اشتبه في أنهم من أتباع الحركة السلفية، وهي حركة سنية أصولية، وكان من بينهم مؤذن من الرياض واسمه أحمد العبداني، وقد أفرج عن معظمهم دون أن توجه اليهم أي تهمه، وذلك بعد احتجازهم عدة أيام لإستجوابهم، ولكن لم يتضح حتى نهاية العام ما إذا كان قد تم الإفراج عنهم جميعا أم لا.

وبين يناير وأكتوبر من عام ١٩٩٢، قبض في القطيف وغيرها من مدن المنطقة الشرقية، على ٦ أشخاص آخرين يشتبه في معارضتهم للحكومة، ويحتمل أن يكون بينهم سجناء الرأي، وجميعهم من المسلمين الشيعة المشتبه في تأييدهم «منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية»[١] ثم أطلق سراح ثلاثة منهم دون تهمة، وبقي الآخرون معتقلين دون تهمة أو محاكمة - فيما يبدو - حتى نهاية العام، ومن بين من ظلوا قيد الإعتقال عبد الخالق الجنبي، وملا تركي أحمد التركي، وكلاهما طالب بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، وكان قد قبض عليهما في شهر أكتوبر عقب مجادلتهما مع أحد المحاضرين حول بعض النصوص التي أعتبراها تهجما على عقيدة الشيعة، ومن المعتقد أنهما معتقلان في سجن المباحث العامة بالدمام[٢].

وفي اكتوبر ألقي القبض على ما لا يقل عن ١٨ من الكوريين والهنود المسيحيين بعد أن داهم مكان عبادتهم في الرياض، رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي هيئة رسمية تشرف على تطبيق الشريعة، وقد احتجزوا أول الأمر في مركز شرطة السويدي، ثم نقلوا الى سجن الملز في الرياض، وكان من بينهم موظف كوري في وزارة البرق والبريد والهاتف السعودي، يدعى «صن كيون بارك». ولم يتضح حتى نهاية العام ما إذا كان أحد من الثمانية عشر قد أفرج عنه.

وظل قيد الإعتقال ما لا يقل عن ١٧ من معارضي الحكومة، ممن قبض عليهم في السنوات الماضية، دون تهمة أو محاكمة فيما يبدو، واعتبر ستة من هؤلاء المعتقلين في عداد سجناء الرأي، ومن بينهم خمسة طلاب في جامعة الملك سعود بالرياض، ألقي القبض عليهم في عام ١٩٨٩، أما

السادس فقد قبض عليه في عام ١٩٩٠ للإشتباه فيه في تأييده «لمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية» أما الأحد عشر الباقون فقد قبض عليهم في عام ١٩٨٨ بزعم تأييدهم «لحزب الله في الحجاز» (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٢).

وظل أربعة آخرون من المشتبه في تأييدهم «لحزب الله في الحجاز» يقضون عقوبات السجن الصادرة عليهم بعد محاكمات جائرة في أواخر عام ١٩٨٩ أو أوائل عام ١٩٩٠ (راجع تقرير منظمة العفو الدولية للأعوام ١٩٨٩ الى ١٩٩٢) كما ظل في السجن زهير الصفواني، وهو طالب وكاتب وصحفي مستقل، ألقي القبض عليه في يناير ١٩٩١، وورد أنه حكم عليه بالسجن أربع سنوات وبالجلد ٣٠٠ جلدة «٣».

وحتى نهاية العام بقي رجل الأعمال السعودي محمد الفاسي معتقلا اعتقالا سريا لا تزال تنكره السلطات، وكانت قوات الأمن الأردنية قد قبضت عليه في عمان بالأردن في أكتوبر ١٩٩١، وذلك فيما يبدو بسبب الأقوال التي أدلى بها تأييدا للعراق إبان حرب الخليج، ثم سلمته الى السلطات السعودية (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٢).

وفي أثناء عام ١٩٩٢، وردت معلومات تفيد بإطلاق سراح ثلاثة من سجناء الرأي في عام ١٩٩١، وكلهم من مؤيدي «منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية» وقبض عليهم عام ١٩٩٠ (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعامي ١٩٩١ و١٩٩٢)، كما أفرج عن سجيني رأي آخرين على الأقل، كان قد قبض عليهما في مارس ١٩٩١، فاطلق سراح أحدهما في أبريل ١٩٩١، والآخر في فبراير ١٩٩٢ دون توجيه تهمة لأي منهما، وكان المفرج عنهما ضمن مجموعة من ستة من المسلمين الشيعة الذين قبض عليهم بين يناير ويوليو ١٩٩١، وحتى نهاية العام استمر السعي من أجل التثبت من إطلاق سراح بقية أفراد هذه المجموعة.

ووردت أنباء جديدة عن تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم، ومن الطرق التي زعم استخدامها الضرب بأساليب مختلفة، ومنها أسلوب (الفلقة) «أي الضرب على باطن القدمين» والحرمان من النوم «التسهير» وفي أبريل ١٩٩٢ توفي في الحجز موظف بنك إسمه محمد بن فهد المطيري، يعمل في بنك الرياض، وزعم أن وفاته جاءت نتيجة للضرب المبرح، وكان قد قبض عليه قبل ذلك بأيام قليلة عقب واقعة سرقة حدثت في مكان عمله بالرياض، وفي منتصف نوفمبر ١٩٩٢ توفي زهير ابراهيم العوامي البالغ من العمر ١٨ عاما، وذلك بعد أسبوع من القبض عليه، وزعم أن جسده بدت عليه آثار الضرب المبرح، وفي أبريل توفي مواطن غاني الجنسية يدعى عبد الله عباس في مستشفى الملك فهد بجدة، وذلك بعد عدة ساعات من نقله للمستشفى قادما من مركز ترحيل في نفس المدينة، ظل معتقلا به لمدة أسبوعين، وقال معتقلون آخرون كانوا معه في نفس المركز إن ساقيه وأجزاء أخرى من جسده تورمت من جراء ضرب الحراس له، وإن بوله كان به آثار دم، ولم يرد ما يفيد بأن السلطات أجرت أي تحقيق في وفاته.

كما وردت معلومات جديدة في غضون عام ١٩٩٢، تشير الى أن عشرات من اللاجئين العراقيين قد عذبوا أو أسيئت معاملتهم إبان التحفظ عليهم في مخيم رفحا للاجئين ومخيم الأرطاوية عام ١٩٩١، وكان الضحايا المزعومون من الأشخاص الذين فروا من العراق أثناء حرب الخليج وفي أعقابها، أو ممن اعتقلوا كأسرى حرب، وزعم أن طرق التعذيب المستخدمة شملت الضرب والجلد علنا، وانتهاك الأعراض، كما وردت تقارير عن وفيات حدثت نتيجة للتعذيب، ومن بين الضحايا الذين وردت اسماؤهم: محمد خضير، وقد توفي في الأرطاوية في عام ١٩٩١ بعد وقت قصير من القبض عليه للاشتباه في قيامه بتنظيم احتجاج على أحوال المخيم في الشهر السابق، وفي شهري نوفمبر وديسمبر نقلت السلطات اللاجئين في مخيم الأرطاوية الى المخيم الجديد في رفحا، ولم تحل نهاية العام حتى كان جميع اللاجئين تقريبا قد تم نقلهم.

وفيما بين شهري أبريل واكتوبر، تم تنفيذ ثمانية أحكام قضائية بقطع اليد في جدة وجيزان ومدن أخرى غيرهما، ومن بين الضحايا فلبينيون ويمنيون وهنود، فقد قطعت اليد اليمنى لكل منهم حتى المعصم بعد إدانتهم بتهمة السرقة.

وفي غضون العام أعدم ٦٦ رجلا علنا بقطع رؤوسهم، وكان الضحايا مواطنين فلبينيين وباكستانيين وسعوديين وسودانيين ويمنيين، ممن أدينوا بتهمة القتل العمد، والإتجار في المخدرات، والردة والإختطاف، وبعض الجرائم الجنسية، وكان من بينهم صادق مال الله، وهو مسلم شيعي سعودي ورد أنه أعدم بقطع رأسه في سبتمبر، بعد إدانته بتهمة الردة، غير أن تفاصيل التهم الموجهة ضده لم تكن معروفة.

وقد أعربت منظمة العفو الدولية للسلطات عن قلقها إزاء القبض على المسيحيين والمسلمين من سنة وشيعة، بسبب تعبيرهم السلمي عن معتقداتهم الدينية، وطالبت بالإفراج الفوري غير المشروط عن جميع سجناء الرأي، بمن فيهم أولئك الذين قبض عليهم في السنوات الماضية، كما حثت منظمة العفو الدولية الحكومة السعودية على التحقيق في الوفيات الحادثة أثناء الحجز، وفي كافة إدعاءات التعذيب، وأعربت مجددا عن معارضتها لإستمرار فرض عقوبة الأعدام وغيرها من العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مثل الجلد وقطع الأطراف، إلا أنها لم تتلق أي رد من الحكومة. وفي يوليو أعربت منظمة العفو الدولية مرة أخرى عن رغبتها في إرسال وفد الى المملكة العربية السعودية لمناقشة الحكومة حول انتهاكات حقوق الإنسان، ولم تتلق ردا على ذلك.

مجموعة من المعتقلين عذبوا في السجون السعودية حتى الموت، ومنظمة العفو حثت الحكومة على اجراء تحقيق بشأن الوفيات اثناء الحجز، ولكن دونما جدوى

---

(١) في مطلع نوفمبر ١٩٩٢ أصبح إسم المنظمة (الحركة الإصلاحية).

(٢)(٣) أطلق سراحهم قبيل صدور التقرير النهائي.

المنظمة العربية لحقوق الانسان في تقريرها السنوي للعام ١٩٩٣

الاصلاحات المعلنة لم تحقق الحد الادنى من حقوق الافراد ، ولم توقف مسلسل الانتهاكات

حفلت قضية حقوق الانسان في المملكة خلال عام ١٩٩٢ ، بالجدل والتفاعل ، فقد انتهت فترة الترقب للاصلاحات السياسية الموعودة الى صدور الاوامر الملكية الثلاثة بنظام الحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المقاطعات ، وقد أثارت هذه الأوامر موجات واسعة من ردود الفعل حول مضمونها ومدى ما تقدمه من ضمانات لحريات وحقوق الأنسان وما تحققه من توافق مع متطلبات الأصلاح السياسي .

كما شهد العام بروز الحركة المعلنة للحق في المشاركة بين التيارات الدينية والاصلاح السياسي ، وتفاقم الجدل بين التيارات الفكرية المختلفة حول الأنظمة الصادرة .

وفيما عدا ذلك فقد استمر الموقف الفعلي لحقوق الانسان في إطاره العام وفقا للقوانين السابقة وأخفق النظام في ترجمة الاصلاحات المحدودة التي انطوت عليها الأنظمة الثلاثة الى واقع ملموس ، وفي مقدمتها مجلس الشورى الذي اقتصرت الخطوات التنفيذية على تعيين رئيس له بعد شهرين من انتهاء المهلة المقررة لتعيين كامل المجلس واستمر موقف المملكة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

الإطار الدستوري والقانوني :

بعد فترة من الترقب العام للإصلاحات السياسية المؤجلة التي وعد بها العاهل السعودي في شهر نوفمبر – تشرين الثاني ١٩٩٠ ، صدرت فعلا هذه الاصلاحات في شكل ثلاثة أوامر ملكية بتاريخ – ١ مارس – آذار ١٩٩٢ ، الأول يتعلق بالنظام الأساسي للحكم والثاني بنظام مجلس الشورى والثالث بنظام المناطق.

بالنسبة للنظام الأساسي للحكم فقد جاء في ٨٣ مادة مبوبة في تسعة أبواب تضمنت أنه نظام ملكي وراثي يبايع فيه الأصلح من أبناء عبد العزيز وأبناء أبنائه «على كتاب الله وسنة رسوله» وعلى «السمع والطاعة» ، وأوضح ان العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الأسلامية هو أساس الحكم ، وأن جميع ثروات البلاد ومواردها ملك للدولة ويحظر امتياز أو استثمار أي من هذه الموارد إلا بموجب نظام.

ويحدد النظام الأساسي سلطات الدولة في ثلاث: القضائية ، والتنفيذية ، والتنظيمية ، ويقرر ان الملك هو مرجع هذه السلطات.

وبالنسبة للسلطة القضائية فإن النظام ينص على إستقلال السلطة القضائية وأنه لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الاسلامية ، كما يكفل حق التقاضي بالمساواة بين المواطنين والمقيمين ، كما ينص على أن تطبق المحاكم أحكام الشريعة الاسلامية ، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة ، ويتم تعيين القضاة وإنهاء خدمتهم بأمر ملكي.

أما السلطة التنفيذية فينص النظام على ان الملك هو رئيس مجلس الوزراء ، ويعاونه في أداء مهمته أعضاء مجلس الوزراء ، وبعد الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وله حق إعلان حالة الطوارىء والتعبئة العامة والحرب ، كما أن له إذا نشأ خطر يمس سلامة الدولة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه ، أن يتخذ من الاجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر ويتخذ بشأنها ما يلزم إذا أراد لها صفة الأستمرار.

أما السلطة التنظيمية فتخص بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو رفع المفسدة في شئون الدولة وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية ولهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

وبالنسبة لضمانات حقوق الانسان نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الانسان وفق الشريعة الاسلامية ، وتكفل حق المواطن وأسرته في حالة الطوارىء والمرض والعجز والشيخوخة ، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي ، وتيسير مجالات العمل لكل قادر عليه ، وتسير الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل ، وتوفر التعليم العام والرعاية الصحية لكل مواطن.

ويحظر النظام الأساسي للحكم تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام»، ويؤكد حرمة المساكن ووسائل الاتصال إلا في الحالات التي يبينها النظام» ، كما ينص على أن العقوبة شخصية ، وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نص نظامي ، ولا عقاب على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي ، كما يكفل حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ويترك للأنظمة والاتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم المجرمين العاديين.

وبالنسبة لوسائل الاعلام والنشر يحضر النظام نشر ما يؤدي الى الفتنة والانقسام أو يمس أمن الدولة وعلاقاتها العامة ، أو يسيء لكرامة الانسان وحقوقه ، وتبين الأنظمة كيفية ذلك.

أما الأمر الملكي بنظام مجلس الشورى فقد جاء في ثلاثين مادة ويتكون المجلس بموجبه من رئيس و٦٠ عضوا يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص بشرط أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ ومشهود له بالصلاح والكفاءة ولايقل عمره عن ثلاثين سنة ، ويعين رئيس المجلس ونائبه وأمينه العام بأوامر ملكية ومدة المجلس أربع سنوات هجرية ، ويبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة التي تحال اليه من رئيس مجلس الوزراء وله على وجه الخصوص:

ـ مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها.

ـ دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ومايراه بشأنها ـ تفسير الأنظمة ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزرات والأجهزة الحكومية الاخرى وإقتراح ما يراه بشانها.

بالنسبة لقرارات المجلس فترفع الى رئيس مجلس الوزراء الذي يحيلها لمجلس الوزراء للنظر فيها وتصدر بعد موافقة الملك في حالة اتفاق وجهات نظر المجلسين ، أما في حالة تباينها فللملك إقرار مايراه.

أما الأمر الملكي الثالث بنظام المناطق فيحقق تغييرا كبيرا في نظام الحكم المحلي بمنح أمراء المناطق صلاحيات أسع وبمشاركة منظمة لأهالي المناطق من خلال مجالس محلية في مناقشة قضاياهم وخطط التنمية الخاصة بمنطقتهم وبالتالي يوسع دائرة لا مركزية السلطة.

وتمثل هذه الأوامر الملكية – بغض النظر عن مسمياتها – أول نظم شاملة تضع القواعد الدستورية للحكم وسلطات الدولة وحقوق الدولة والأفراد وتعتبر وفقا للاستقراء السابق خطوة إيجابية متقدمة في مجال التزام المملكة بضمانات حقوق الأنسان في بعض مجالات «الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الأقتصادية والأجتماعية والثقافية) ، بالمقارنة بما كان سائدا من قبل ، ولكن هذا التقدم النسبي لا ينفي قصور مضمون هذه النظم بالمقارنة بمباديء الشرعية الدولية وذلك لما تتسم به التزاماتها من عمومية خاصة تكرار الإحالة الى الشريعة الأسلامية وهي مجموعة مباديء لم تحدد أو تقنن ، فضلا عن الحاق معظم الضمانات باستدراكات وإستثناءات أحيلت لقوانين تنظمها ، كما يؤخذ على هذه الأنظمة إغفالها التام لجانب الحقوق الجماعية والحريات الأساسية مثل الحق في تكوين الجمعيات والحق في المشاركة في إدارة الشئون العامة والحقوق الجوهرية اللازمة لمباشرة الحقوق السياسية.

هذا وقد عمدت هذه النظم الى التركيز الشديد للسلطة في يد الملك وخولته صلاحيات وسلطات تقديرية واسعة في مقابل إنتقاصها من السلطات الاخرى ، فرغم إستقلال السلطة القضائية مبدئيا فإن هذا لا يتحقق مع وضع حق تعيين وإعفاء القضاة في يد الملك ، أما السلطة التنظيمية المتمثلة في مجلس الشورى فإن نظامها يقصر دورها على المناقشة وإبداء الرأي وتقتصر صلاحياته السياسية على مايحال اليه من مجلس الوزراء فضلا عن أن دوره استشاري غير ملزم للملك ، ويقوم تشكيله على مبدأ التعيين.

ورغم اشارة العاهل السعودي في تقديمه لهذه النظم الى قابليتها للتطوير إلا أن الشرح الرسمي اللاحق قد اعتبرها نموذجا للاقتباس مؤكدا أن نظام الانتخاب الحر لا يصلح لظروف المملكة العربية السعودية ، ولا يتفق مع طبيعة شعبها ولا يدخل ضمن الشريعة الأسلامية .

وقد أثارت هذه الأنظمة والتصريحات اللاحقة لها موجة واسعة من الانتقادات ، من جانب العديد من التيارات لأسباب مختلفة ، فالأصوليون يرفضونها باعتبارها قوانين وضعية بديلة لقوانين الشريعة الأسلامية ، ويرون ان السلطة الشرعية الوحيدة هي سلطة مجلس العلماء ، وتتفق المعارضة على التناقض بين الاستناد لحكم الله وسنة رسوله وبين الملكية الوراثية كأساس للحكم ، ويطالب المثقفون بدستور يتضمن النص على فصل السلطات الثلاث للدولة ، وتحديد صلاحيات واضحة لأصحاب الرأي ، وتقنين العلاقة بين العائلة المالكة والحكومة ، وبمجلس شورى من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا ويتمتع بصلاحيات المحاسبة والتقنين ، وبنظام للمقاطعات يحول فعلا صلاحيات الحكومة المركزية الى الادارات الاقليمية على أن تشكل مجالس المقاطعات بالانتخاب .

ويأخذ الناقدون على هذه الانظمة أنها لا تتيح رأيا للشعب في تعديلها حيث تنص المادة ٨٣ من نظام الحكم على أنه لا يجري تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها ، فيما يجب أن يستند ذلك الى مجلس شعبي تأسيسي منتخب ، كما لم توضح الأنظمة الآلية التي يمكن بها إستنباط أحكام «كتاب الله وسنة رسوله» ، كما تأخذ عليها أيضا قصورها في كفالة الحريات العمالية وحقوق المرأة وتهميش دورها.

سجلت التقارير الواردة للمنظمة انتهاكا لهذا الحق فيما يتعلق بعدة حالات ، فقد أشارت هذه التقارير الى وفاة المواطن محمد بن فهد المطيري الموظف في بنك الرياض ، والذي أعتقل في ٢٨–٣–٩٢ ، للشك في قيامه بعملية اختلاس وتوفي بعد أربعة أيام من أعتقاله من جراء تعرضه للتعذيب ، كذلك توفي المواطن عبد الله عباس وهو في حجز الشرطة في أبريل ١٩٩٢ ،وزعم أنه تعرض للتعذيب.

وفي ٢ أبريل ١٩٩٢ ، أعتقل في جدة المدعو عبد الله قباس (غيني الجنسية) ،لبقائه في البلاد بعد انتهاء مدة إقامته القانونية وقد توفي في ١٦–٤–١٩٩٢ ، وذكرت بعض المصادر أنه تعرض لضرب قاس أثناء سجنه.

وأعلنت وزارة الداخلية عن تنفيذ حكم بالأعدام بضرب العنق علانية بالمواطن السعودي صادق عبد الكريم مال الله وهو شيعي من المنطقة الشرقية في ٣–٩–١٩٩٢ ،وذلك بعد أن أدانته المحكمة الشرعية في القطيف بالردة ، وكان المذكور معتقلا منذ يوليو ١٩٨٨، حيث تعرض للحبس الانفرادي والتعذيب بالتعليق والضرب بالفلقة والتعذيب النفسي لاجباره على تغيير مذهبه الشيعي الى المذهب الوهابي .

في يوم ١٤-١١-٩٢ ، توفي الطالب زهير إبراهيم العوامي «١٩ عاما من مدينة صفوى» في مستشفى الملك فهد بالمنطقة الشرقية ، وذكرت المصادر أنه لم يتم تسليم جثته الى ذويه إلا بعد أربعة أيام حيث أجبر والده على التوقيع على تقرير الطبيب الشرعي بوفاته في ظروف طبيعية .

وعلمت عائلة الطالب الشيعي عبد الخالق عبد الجليل الجنبي المعتقل منذ يناير ١٩٩٢ في سجن المباحث العامة أنه مهدد أيضا بالاعدام ، كما يعتقد أن أثنين من قبيلة مرة هما حمد محمد القبعان ، وعبيد أبن قبعان ، قد أعدما إثر إحتجاجهما على حملة الحكومة لإعادة توطين القبيلة.

الحق في الحرية والأمان الشخصي :

لم يسجل واقع الممارسة أي تغيير فيما يتعلق بهذه الحقوق ، ومما يثير قلق دوائر حقوق الانسان أنه لم يرد مايفيد إنهاء إحتجاز ٧٠٠ معتقل سياسي ،بينهم طلاب وعاملون من قطاعات مختلفة ، فضلا عن استمرار تعرض بعض العناصر السياسية المعارضة للاختطاف من قبل الأجهزة الأمنية ، واستمرار المداهمات الليلية وانتهاك حرمة المساكن .

مازالت ظاهرة قضاء المحتجزين خاصة المعارضين السياسيين رهن الأعتقال لمدة طويلة دون محاكمة مستمرة ، هذا مع حرمانهم من قيام أية جهة قضائية من نظر قضاياهم ومنعهم من الأتصال بمحاميهم أو بذويهم مما يثير مخاوف عميقة حول مصيرهم خاصة في ضوء حالات الوفاة المتكررة من آثار التعذيب والأضرار الصحية البالغة نتيجة سوء المعاملة وقسوة الأوضاع المعيشية في السجون .

وقد تلقت المنظمة عدة شكاوي تتعلق بايقاف عدد من خطباء المساجد واحتجاز نحو ٢٧ شخصا من أنحاء متفرقة من المملكة خلال النصف الأول من يناير ١٩٩٢ حيث لم يقدم أي منهم الى المحاكمة او توجه له تهم بجرائم محددة ، وقد تم إحتجازهم دون تجاوزهم حدود التعبير السلمي ، وأعربت الشكوى عن القلق بشأن مصيرهم إزاء وجود مزاعم حول تعرض بعضهم لسوء معاملة وتعذيب ، ومن بين هؤلاء كل من محمد سعد العصفور ، وابراهيم السويسي ، وإبراهيم عيد ،وعبد الرحمن السويلم ، وعبد العزيز آل ابراهيم ، وعبد الملك البريدي ، وعلى خالد الخضيري ، وابراهيم عبدالله الحصان.

وقد ناشدت المنظمة سمو وزير الداخلية وايضاح طبيعة الوضع القانوني لهؤلاء المحتجزين وماهية التهم المنسوبة اليهم وأسباب عدم محاكمتهم ودعته لتقديمهم للمحاكمة أو إخلاء سبيلهم إذا لم تكن هناك تهم محددة موجهة لهم والتحقق مما ورد حول تعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب.

وأوردت المصادر أنه ما زال هناك أكثر من ٤٠ من المحتجزين السياسيين من الشيعة المتهمين بانتقاد الحكومة او الانتماء لتنظيمات محظورة لم يقدموا للمحاكمة بينهم أساتذة وطلبة للعلوم الدينية محتجزين منذ عدة سنوات ، ومنهم علي أبو عويس معتقل منذ نوفمبر ١٩٩١ ، سيد ياسين الصايغ معتقل منذ أكتوبر ١٩٨٩ ، حمزة الموسوي معتقل منذ أكتوبر ١٩٩١.

ومازال الطالب زهير عيسى الصفواني المعتقل منذ يناير ١٩٩٠ معتقلا «أطلق سراحه مؤخرا» ، حينما توجه للإدارة العامة للجوازات من أجل الحصول على تأشيرة يمدد فيا جوازه ، وورد أنه تعرض لتعذيب شديد ومنع من الأتصال بأهله لمدة خمسة أشهر ولم توجه له أية تهمة رسمية الا أن إدارة المباحث العامة بالدمام أخبرته أنه سيبقى رهن الأعتقال لمدة أربع سنوات وسوف يجلد (٣٠٠) جلدة.

ومازال العامل ناجي تحيفة «اطلق سراحه مؤخرا» الذي قبض عليه منذ أكتوبر ١٩٩٠ معتقلا في سجن المباحث العامة بالدمام بدون محاكمة للأشتباه في عضويته بمنظمة الثورة الأسلامية - سابقا- (الحركة الإصلاحية- حاليا) ، ولم يلجأ الى العنف في االتعبير عن معتقداته السياسية والدينية ، وتعتبره دوائر حقوق الأنسان من سجناء الرأي خاصة وأن مطبوعات المنظمة التي يشتبه في إنتمائه لها لا تدعو الى العنف والنضال المسلح و لا تؤيده.

كما تم اعتقال الشاب أحمد العبيدان «١٨ سنة» ، بعد حملة تفتيش واسعة لمسكنه ، بواسطة المباحث العامة دون توجيه أي اتهام له.

وتلقت المنظمة العربية لحقوق الأنسان شكوى بخصوص محمد حسين داود الشبيب «٢١ عاما» السجن الانفرادي لمدة شهرين وتعرض لعمليات تعذيب أدت لمرضه وايداعه غرفة العناية المركزة بمستشفى الدمام.

في قبيلة بني مرة وأثر حوادث الحدود السعودية القطرية ، وقعت عدة اعتقالات واسعة اثر محاولات تهجيرهم واعادة تسكينهم ، وتم اعتقال تسعة أشخاص هم: حمد محمد قبعان المري ، مبارك علي الثامور المري ، محمد ماجد الخلفان المري ، وحمد جار الله المري ، عبيد بين قبعان المري ، ماجد حمد المري ، وتردد تعرضهم للتعذيب الجسدي.

كذلك استمر قلق المنظمة حيال أوضاع أسرى الحرب العراقية «السابقين» في السعودية ، خاصة بعد ورود تقارير متضاربة حول ظروفهم المعيشية ، وتعرض بعضهم لانتهاكات جسيمة ، وقد طلبت المنظمة من السلطات السعودية السماح لها بزيارة معسكرات ايواء هذه المجموعات ، وبحث ما أثير حول ما يتعرض له هؤلاء اللاجئون ، لكن للأسف لم تستجب السلطات السعودية لهذا الطلب.

وطبقا للتقارير التي تتلقاها المنظمة فقد تم نقل اللاجئين بمعسكر الارطاوية الى معسكر رفحا ، بالقرب من معسكر رفحاء القديم ، ورغم توقع المصادر بإمكان تحسن أحوالهم في المعسكر الجديد ، إلا أنهم سوف يظلون ملزمين بعدم مغادرة المعسكر بأية طريقة او الأندماج في المجتمع السعودي ، وقد أعلنت مفوضية اللاجئين في شهر يناير ١٩٩٣ أن عدد اللاجئين العراقيين الذين لايزالون في معسكر «رفحا» ، في شمال السعودية يبلغ ٢٨ الف لاجيء بعد اعادة نحو الف منهم طوعا الى العراق ، وتوطين أكثر من ثلاثة الاف آخرين في ٢٣ دولة ، وأضافت أن ٣٤٧٦ لاجئا عراقيا في طريقهم للجوء لدولة أخرى .

حرية الرأي والتعبير السلمي :

وقد تصاعدت حركة التعبير السلمي عن الآراء في أوساط المثقفين ورجال الدين والتي برزت أثناء حرب الخليج ودارت حول موقف الحكومة السعودية منها ومن التواجد الأجنبي في أراضي المملكة ،

ودارت هذه المناقشات حول موضوعات عامة مثل أنظمة الحكم التي أصدرها العاهل السعودي ومواقف المملكة في السياسة الخارجية ، وتعبر هذه المناقشات عن ظهور حركة معارضة داخل التيار السلفي الذي يعتبر دعامة للحكم السعودي.

وقد مثّلت «مذكرة النصيحة» التي شارك في التوقيع عليها ١٠٩ من علماء الدين في المملكة ورفعوها للعاهل السعودي في منتصف العام ذروة الحركة المطلبية السائدة ، كما مثلت ردود فعلها ملمحا أساسيا من ملامح انتهاك حرية الرأي والتعبير في المملكة ، هذا العام.

كذلك أثارت هذه المذكرة جدلا واسعا خاصة ، وأن عددا كبيرا من موقعيها يعتبرون من رموز التيار الديني السلفي ، حيث تبعها إصدار بيان من هيئة كبار العلماء في ١٧-٩-٩٢ أدان الموقعين واتهمهم بترويج الشقاق والفتنة وزرع الضغائن واختلاق المثالب ، والانحراف الفكري والالتزام بمباديء جاعات واحزاب أجنبية ، وقد امتنع سبعة من أعضاء الهيئة عن التوقيع على البيان.

وقد أصدر العاهل السعودي أمرا ملكيا في ٣-١٢-٩٢ بفصل هؤلاء الأعضاء السبعة ، حيث لم تعد ظروفهم الصحية تمكنهم من الأستمرار في العمل وهم الشيخ ابراهيم بن محمد آل الشيخ ، سليمان العبيد ، عبد العزيز بن صالح ، وعبد الرزاق عفيفي ، عبد الله خياط ، عبد المجيد حسن ، صالح بن غصون ، وقرر تعيين عشرة أعضاء جدد في الهيئة بدلا منهم.

هذا وقد اتجهت السلطات الى مواجهة المعارضة الدينية ، خاصة التيار السلفي من خلال حملة اعتقالات واسعة ، طالت العشرات من هذا التيار ، بالإضافة الى التضييق في حركتهم وصدور قرارات بمنع بعضهم من السفر للخارج ، فقد منع ٤ منهم من السفر للمشاركة في مؤتمر للجماعات الإسلامية في الولايات المتحدة ، ومن ضمنهم الشيخان فهد العودة وعائض القرني ، هذا بالإضافة الى قرارات الاعتقال والفصل والمنع من التبليغ الديني والوعظ والخطابة ، مثل فصل الشيخ عبد المحسن بن ناصر العبيكان من وظيفته كقاض في المحكمة الكبرى بالرياض ، ومن إمامة مسجد الجوهرة ، وأوردت المصادر وقوع مداهمات ليلية وحملات تفتيش بحق أنصار التيار السلفي واعتقلت المباحث العامة في المنطقة الغربية الشاب إسماعيل سجيني ، واحتجزته عشرة أيام بتهمة تداول مذكرة النصيحة ونسخ صورتين منها.

كما فرضت السلطات رقابة مشددة للسيطرة على أدوات التوجيه الديني من خلال برامج الإذاعة والتلفزيون وممارسة الرقابة عن طريق الوزير ووكلاء الوزارات مباشرة وليس بالنيابة ، ولايزال الغموض يكتنف الشيخ أبوبكر الجزائري رجل الدين المعروف الذي امر الملك بسحب جنسيته السعودية ، وطرده من البلاد أثر اشتراكه في برنامج ديني بالاذاعة ، ومعاقبة الشيخ تراب الظاهري ، مسئول مراقبة البرامج الدينية بالاذاعة بطرده من منصبه «كان البرنامج قد تعرض لموضوع أصل العائلة المالكة».

وفيما يتعلق بالحريات الأكاديمية ، فمن المعروف أنها تنتقص بشدة باستبعاد كثير من جوانب التراث الفكري والانساني في مجال الفلسفة والعلوم والفنون ، والرقابة الأمنية على الأبحاث والرسائل الجامعية ، واشتراط خلوها من أي توجه نقدي لسياسات الحكومة ، وتفرض السلطات عدم السماح للمؤهلين مما سمي سابقا بدول الكتلة الشيوعية بالعمل في سلك التدريس الجامعي.

وتعرض الدكتور أحمد عبد الحميد غراب ، المؤلف للفصل بسبب آرائه عن الأستشراق في الاسلام ومعارضته تشجيع السلطات السعودية لإنشاء مراكز أستشراقية للدراسات الأسلامية ، وقد عوقب المؤلف بانهاء عقده مع جامعة الرياض ، وإجباره على مغادرة المملكة وفصل أبنتيه من الجامعة ، ويشترط لإقامة أيه محاضرة أو ندوة ثقافية الحصول على ترخيص من ثلاث جهات رسمية ، هي أمارة المنطقة والرئاسة العامة لإدارات البحوث والأفتاء ، ووزارة العمل والشئون الإجتماعية ، وتفرض اللوائح الجامعية على أعضاء هيئة التدريس تجنب الخوض في المناقشات السياسية ، وقد صدر تعميم سري الى عمداء الجامعات بمنع أي نقاش حول موقف السعودية من مباحثات مدريد للسلام والعلاقات مع اسرائيل ، ووجهت ادارة المباحث تحذيرا شديدا الى الدكتور حمدان الحمدان رئيس قسم الدراسات الاسلامية في كلية التربية جامعة الرياض ، ومنعه من الإمامة في مسجد الجامعة ، وكان قد أنتقد موقف الحكومة من مؤتمر مدريد ، كذلك صدر تعميم سري من وزير الحج والأوقاف بناء على تعليمات من وزير الداخلية ، الى خطباء المساجد بتحاشي ذكر موضوع مؤتمر مدريد أو أي شيء عن البلاد أو فلسطين ، وتم فصل بعض أئمة المساجد الذين تطرقوا للموضوع سلبا أو ايجابا بدعوى ادخال المنابر في السياسة.

وفي مجال الصحافة فقد تناولت ممارسات التقييد إثنين من الصحفيين المشهورين على مستوى المملكة في وقت واحد رغم اختلاف توجهاتهما ، حيث فرض حظر على كتابات الصحفي محمد صلاح الدين بنشر مقالاته التي يكتبها في جريدة «المدينة» الصادرة في جدة ، حيث كتب مقالا ذكر فيه أن بوش وحزبه سقطا لأنهما لم يأخذا بعين الأعتبار رغبة بلدهما العميقة نحو التغيير ، وأن ذلك درس يجب أن يتعلمه بعض قادة العرب ، مما أعتبر تجاوزا للخط الأحمر في النقد ، كما تم إقالة الصحفي يوسف حسين الدمنهوري ، رئيس تحرير جريدة «الندوة» ، إثر كتابته مقالا ت تتهجم على التيار السلفي ، مما تسبب في إثارة حنق المؤسسة الدينية.

كما طرد رئيس تحرير جريدة «اليوم» التي تطبع في المنطقة الشرقية بأمر من وزير الأعلام لنشره بعض المقالات التي تنتقد سياسات الأمير محمد بن فهد حاكم المنطقة الشرقية.

منع التمييز وعدم المساواة أمام القانون

يعتبر التمييز ضد المرأة أحد المظاهر البارزة للتمييز في المملكة وتتعرض النساء لقيود عديدة ، فليست هناك فرص للعمل متاحة أمامهن سوى التمريض والتدريس ، حيث ينص المرسوم الملكي الصادر في ٣-٨-٨٥ الذي «يمنع المرأة السعودية من العمل في كافة المجالات ما عدا التدريس في مدارس البنات والتمريض» ، وينص نظام تشغيل الأحداث والنساء على أنه «لايجوز في أية حالة من الأحوال اختلاط النساء بالرجال في أماكن العمل وما يتبعها من مرافق وغيرها» ، ونتيجة

لهذا التمييز ضد المرأة أصبح هناك حوالي مليون من النساء السعوديات مؤهلات وفي سن العمل وعاطلات ، هذا الى جانب القيود التي تفرض على سلوكيات النساء وأبرزها الفتوى الشهيرة بتحريم قيادة النساء للسيارات وما أثارته من ردود فعل داخل المجتمع السعودي.

ومن فئات المجتمع التي يمارس ضدها التمييز المواطنون السعوديون من المسلمين الشيعة ، وتؤكد التقارير الواردة للمنظمة تعرض المسلمين الشيعة للتفرقة في الالتحاق بالأقسام الجامعية ، والوظائف الحكومية ، حيث لايسمح إلا بنسبة معينة قبول عدد من الطلبة الشيعة في بعض الكليات والأقسام ومنها كلية الطب وقسم الاعلام وقسم العلوم السياسية والمعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية إضافة الى الكليات العسكرية.

ويستند حصر فرص العمل الى الأوامر الرسمية السابق صدورها من وزير الداخلية في يونيو ١٩٨٨، ونتيجة لذلك فقد أصبحت المؤسسات الدينية من معاهد وجامعات ومراكز تبليغ وأجهزة قضاء وإفتاء ودوائر الأوقاف وادارة المساجد كلها حكرا على المنتمين الى المذهب الوهابي ، هذا بالإضافة الى صور التمييز في مجالات العمل السياسية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية.

وقد رفع علماء الشيعة وفي بداية العام شكاوي للرئيس العام لرعاية الشباب من قيام مدرسات باثارة النعرات الطائفية ضد الطالبات الشيعة ومن فصل بعضهن استنادا للتمييز المذهبي.

وفي ٦-١-١٩٩٢، تم فصل المواطن أبو علي العمران ٦٠ عاما، من وظيفته إثر إلقائه قصيدة في مدح السيدة فاطمة الزهراء كما جرى إعتقاله.

واعتقلت سلطات المباحث المواطن عبدالعزيز الحمام في ٢٥-٢-١٩٩٢ وتم فصله من عمله بعد اكتشاف وجود كتاب شيعي لديه.

كما تعرض الشابان ملا تركي أحمد التركي ، عبد الخالق الجنبي ، وهما طالبان بدرسان في جامعة الملك عبد العزيز بجدة للاعتقال في ١٠-٣-١٩٩٢ ، اثر مناقشتهما للمدرس المحاضر حول كتاب الثقافة الإسلامية الذي يهاجم معتقدات المسلمين الشيعة ومازال الطالبان رهن الأعتقال.

ويتعرض الأجانب المقيمون في المملكة للتمييز ضدهم نتيجة نظام الكفالة السعودي ، وتورد المصادر أيضا مواقف التمييز ضد العمالة العربية في مقابل تزايد الإعتماد على العمالة الآسيوية.

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى من المواطن المصري أحمد حسن نور تفيد بإلغاء مديرالمؤسسة المتعاقد معها لتعاقده دون أسباب ، وأنه اثرمطالبته بمستحقاته المالية طرد من السكن وجرى إستدعاؤه على نحو متكرر لأقسام الشرطة وتم إحتجازه واحتجاز جواز سفره ومنعه من السفر ، قد ناشدت المنظمة الإدارة المختصة بأوضاع المغتربين المصريين بوزارة الخارجية التدخل لدى السلطات السعودية المعنية لتذليل عقبات سفر المواطن وعودته للوطن.

وتعد هذه الحالة نموذجا نمطيا لما يتعرض له العديد من الوافدين للمملكة في ظل نظام الكفالة السعودي ، فطبقا لهذا النظام يحق للكفيل الإحتفاظ بجواز سفر الوافد وبالتالي منعه من السفر والتنقل داخل أو خارج المملكة ، كما يحق له أيضا رفض إنتقاله الى عمل آخر أو كفيل آخر ،وله كذلك حق إبعاده من المملكة بعدم تجديد إقامته ، ويوضح ذلك مدى التعسف الذي تتعرض له فئات العمالة الوافدة ، خاصة إذا ماكان الكفيل هو الطرف الآخر في أي نزاع.

حق المشاركة في الشئون العامة :

رغم صدور مراسيم الأنظمة الجديدة في المملكة في مارس ١٩٩٢ ، فإن الخطوات التنفيذية لتطبيق هذه الأنظمة مازالت قيد البحث والدراسة ، فلم يتم حتى نهاية العام سوى تعيين رئيس مجلس الشورى ، وتشكيل لجنة خبراء لوضع اللوائح التنفيذية لنظامه ، وذلك رغم أن المدة التي حددها النظام نفسه لتشكيل المجلس هي «٦٠» يوما من تاريخ صدور النظام ، فيما ترجع بعض المصادر هذا التأخير الى عدم إتفاق بين الملك وعلماء الدين الرسميين حول الشخصيات المرشحة للعضوية ، وتشهد المملكة حاليا جدلا حول تصورات إختيار الملك لأعضاء مجلس الشورى ، وهل سيراعي التوازنات المناطقية والفكرية ، وقد اتسع الجدل الدائر في المملكة والذي برز منذ حرب الخليج تعبيرا عن الحاجة للمشاركة في الشئون العامة وتوسيع قاعدتها ، وقد ظهر ذلك في تكرار ظاهرة العرائض الموجهة للعائل السعودي منذ ١٩٩٠ بتواريخ ديسمبر ١٩٩٠ ثم مايو ١٩٩١، وكذلك العريضة الموجهة من وجهاء المنطقة الشرقية ، ثم أخيرا مذكرة النصيحة في يوليو ١٩٩٢ ، هذا فضلا عن البيانات التي يصدرها بعض أساتذة الجامعات.

ففي يوليو ١٩٩٢ وقع حوالي ١٠٧ من رجال الدين والمثقفين عريضة موجهة الى العاهل السعودي من ٤٥ صفحة أسموها مذكرة النصيحة ،وتتضمن المذكرة تأصيلا شرعيا لحكم الشرع في الأنظمة واللوائح ونظام القضاء والمحاكم وحقوق الانسان والسياسات الإدارية والمالية والإقتصادية والجيش والإعلام والسياسة والعلاقات الخارجية ، وأوردت المذكرة نقدا للأوضاع القائمة في المملكة فيما يتعلق بهذه الشئون سواء في كيفية تشكيلها أو أهدافها أو ممارساتها بالمقارنة مع حكم الشرع فيها ،كما تضمنت المذكرة نقدا لأنظمة الحكم الصادرة عن عاهل المملكة في ضوء قصورها عن تحقيق التوجه الاسلامي الشرعي ، وضرورة دعم دور القضاء والفقه الشرعي ودور كبار العلماء في توجيه ومراقبة وتحكيم سير العمل بالمجتمع في كل هذه الشئون ومرافقها بما يضمن تنظيم آليتها ، وأكدت المذكرة على ضرورة إعطاء العلماء حرية أوسع لنشر دعوتهم وممارسة دورهم في النصح والنقد دون تعرض للفصل والعزل والمنع ، ونبهت الى ضرورة مراعاة حرمة الحياة والأموال والمساكن ضد كل ممارسات التعدي ،كما شددت على ضرورة إستقلالية القضاء والمحاكم ، وترشيد إدارة ثروات البلاد وتدعيم الضمان الإجتماعي ، وتوجيه السياسة الخارجية بما يخدم العلاقات مع العالم الأسلامي ومصالحه وتحالفاته.

ومن الواضح ان الحركة المطالبة بالمشاركة في الشئون العامة وإتجاهات المعارضة لسياسات وممارسات السلطات ، قد أتسعت دائرتها لتضم أقسام من المذاهب الدينية بتياراتها المختلفة وتشير البيانات المضادة التي تصدر عن تيارات آخرى أو من رموز مختلفة في نفس التيار الى الحاجة العامة للإصلاح الإجتماعي والسياسي والتغيير.

التحولات الاقتصادية في الخليج ..المملكة نموذجا

عجلة التنمية الاقتصادية تسير على سكّة التحديث السياسي

فؤاد ابراهيم

بعد أول زيارة قام بها الكاتب المصري لطفي الخولي الى المملكة أيام انعقاد مهرجان الجنادرية هذا العام، كتب مقالا بعنوان (انطباعات زيارة أولى الى ،القارة، السعودية ، خرج في نهاية حديثه بهذا الانطباع: ،أن التحقيق المادي للذات لم يعد مشكلة للمواطن السعودي والدافع المباشر لحركته الاجتماعية في الحياة اليومية. والسؤال هنا هو: مع انتفاء (الاحتياج المادي المباشر) هل يمكن أن يتولد دافع آخر للمواطن من أجل العمل والانجاز والتحقيق المعنوي بكل أبعاده للذات، وكيف يتولد ويتحرك هذا الدافع الجديد وفي أي إتجاه؟. وعدّ الخولي هذا السؤال ،جوهر التحدي الداخلي الراهن والمستقبلي،(١).

ويمكن إضافة سؤال آخر الى السؤال آنف الذكر وهو: مع تخلخل المستويات الاقتصادية هل من تحدي داخلي ضاغط وخطير على الواقع السياسي في الخليج؟

قبل الاجابة على ذلك السؤال يجدر بنا القاء نظرة سريعة على الاوضاع الاقتصادية في الخليج وانعكاساتها على مجمل أوجه الحياة في المنطقة.

دولة الرفاه في الخليج

لقد شهدت دول الخليج ـ مع الارتفاع الدراماتيكي في أسعار البترول في عام ١٩٧٣ ـ أكبر تحول اقتصادي ، حيث سجّلت الايرادات أكبر معدل لها في تاريخ هذه البلدان وصنّفت المملكة على سبيل المثال باعتبارها من أكبر ٢٠ اقتصاد في العالم، وبمداخيل فردية مرتفعة بالقياس الى مستوى المداخيل في العالم.

وبالتأكيد فإن تضاعف أسعار النفط في الاسوق العالمية بعد قرار الحظر في حرب ١٩٧٣، قد زوّد هذه الدول بسيولة مالية ضخمة تمت الافادة من قسم منها في تشييد بنية أساسية للبلد ، بعد أن كان البعض منها حتى منتصف الخمسينات يتغذى على المساعدات المالية المخصصة لها من الولايات المتحدة، كما في مثال المملكة.

وبدأت دول الخليج في عقد السبعينات مسيرة البناء والاعمار للبنى الاساسية، لتصريف السيولة النقدية الضخمة التي تجاوزت بأضعاف حاجات هذه الدول، وقد شملت مسيرة البناء كافة المؤسسات :الاجتماعية، الاقتصادية، العلمية، الثقافية،الادارية..

وساهم الانتعاش الاقتصادي في استقرار السكان، فبعد كانت البداوة والترحل هي سمة رئيسية في المجتمعات الخليجية، شهدت هذه المجتمعات أكبر عملية توطين في التاريخ الحديث لتصل نسبة الرحّل في دول الخليج الى ٢ ـ ٣ بالمئة، فيما أصبحت الغالبية العظمى من السكان تعيش في المدن وتنعم بحياة مستقرة.

وعلى المستوى الاقتصادي، حدث تبدّل هائل في الاحوال المعيشية للعوائل في الخليج، تبعا لارتفاع معدلات الدخل، والتي سجّلت تضاعفا يصل الى ٤٠ مرة بالقياس الى ما قبل الفورة النفطية، تبدلت تبعا لها أنماط المعيشة فقد أصبح ٩٠ بالمئة من العوائل الخليجية تمتلك سيارة على الاقل، وأن نسبة ٩٥ بالمئة من البيوت تحتوي على ثلاجة وتلفزيون وفرن وغسالة، وكان لهذا التبدل مدخلية مباشرة في نظرة الناس الى الحياة(٢).

وبدأت دول الخليج مع بدايات السبعينات في تخصيص نسبة محددة من المداخيل لمشاريع التنمية الاقتصادية والصناعية والمعمارية، ونتيجة للنقص الكبير في الايدي العاملة والمهارات والكفاءات العلمية، لجأت دول الخليج الى خيار استيراد العمالة الاجنبية من عرب وأجانب حيث شكّلوا ثقلا بشريا هائلا يتمثل حاليا في ستة ملايين عامل في وسط عشرين مليون انسان يعيشون في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتأكيد تسربت الكثير من القيم والثقافات والتقاليد بين مجتمع العمال الاجانب وبين المجتمعات المحلية رغم المحالاوت الجادة للحد من تأثير العمال على السكان المحليين.

في المستوى العلمي، كانت الامية حتى نهاية الستينات تشكل نسبة تصل الى ٧٠ بالمئة في المتوسط من سكان دول الخليج، فنسبة من يعرفون القراءة والكتابة في عام ١٩٧٦ يشكلون على النحو التالي: ٥٥ بالمئة في الكويت، و٤٨

بالمئة في البحرين، و٣٣ بالمئة في السعودية، و٣٣ بالمئة في قطر، و٢٠ بالمئة في عمان، و١٥ بالمئة في الامارات العربية المتحدة»(٣).

بيد أن ثمة تحولا كبيرا حصل في مجال التعليم بكافة مراحله على امتداد السنوات العشرين الماضية، بحيث أصبحت نسبة المتعلمين تصل الى ٧٠ بالمئة، فيما تلقى قسم منهم تعليما عاليا وحصل على مهارات فنية رفيعة توزعت على المدارس والجامعات والشركات الصناعية والمؤسسات المدنية المختلفة.

ويمكن القول بصورة اجمالية، أن الطفرة النفطية أحدثت ثورة تحول في حياة الافراد، كما أن سنوات التحديث منذ ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ قد ساهمت في تشكيل طبقة وسطى عريضة باشراف ومباشرة واسهام من الدولة ذاتها للحاجة الماسة الى هذه الطبقة لتنفيذ استراتيجية التحديث، وقد تم ذلك عمليا فقادت الطبقة الوسطى مسيرة التحديث في أجهزة الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية.

على المستوى الخارجي، وظفت دول الخليج قسما من مداخيلها لشراء الولاءات خصوصا العربية منها، حيث كانت بعض الدول العربية توصم دول الخليج بالرجعية، كما صرفت الكثير من مداخيلها لإرضاء الغرب الحليف عبر اتفاقيات دفاعية واستراتيجية.

بداية النهاية لصمام السلطة

لا شك أن الرفاه الاقتصادي قد قدّم خدمة جليلة لنظم الحكم في الخليج، فهي قد أفادت من الرفاه لصالح تحصين السلطة وتقويتها عبر بناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتعزيز أجهزة الامن، كما كان الرفاه الاقتصادي صمام أمان بالنسبة لها، فهو قد لعب دورا سلبيا في الوعي السياسي داخل منطقة الخليج، وأبعد الافراد عن كل ما من شأنه الاضرار بأوضاعهم الاقتصادية، بل لم يجد الكثير منهم مبررا للمطالبة بأكثر من سيارة جديدة، ومنزل فسيح، ومبلغ من المال يمكنه من السفر والتبضع، ولم يكن تعني التبدلات السياسية في العالم بالنسبة لهم الشيء الكثير، بل لم يكن يعني لهم النظام السياسي في بلادهم وعلاقاتها الخارجية شيئا ذا بال.

بيد أن الحقيقة الصعبة جاءت مع كارثة احتلال الكويت، فقد دخل الخليج مرحلة جديدة منذ الثاني من أغسطس ١٩٩٠، من سمات هذه المرحلة تردي الاوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدلات العجز في موازنات الدول الخليجية، بل ودخول الخليج الى نادي المديونية، ايذانا بانهيار دولة الرفاهية.

ولأول مرة منذ عشرين عاما تشهد دول الخليج قاطبة عجزا في الموازنات العامة(٤)، كما يوضح ذلك الجدول.

الدولة	الايرادات	العجز
السعودية	٤٥,١١٠	٧,٤٢٠
الكويت	٩,٢٠٠	٣٠٠٠
عمان	٤,٤١٠	١,١٤٠
الامارات	٤,٧٩٠	٤٧٠
قطر	٢,٦٦٠	٩٤٠
البحرين	١,٥٤٠	١٧٠

الارقام بالمليون دولار

ثمة مشكلة أخرى جديدة تتمثل في المديونية، حيث بلغت الديون الخارجية للكويت حسب تقديرات البنك المركزي للكويت بعد حرب الخليج ١١ مليار دولار(٥)، بينما قدّر اقتصادي كويتي إجمالي الديون الكويتية بـ ٣٣ بليون دولار، منها ١٢,٥ بليون دولار ديون خارجية، تستهلك ٤٠ بالمئة من مداخيل النفط (٦) . أما ديون المملكة فقدّرت بنحو ٤٠ مليار دولار، بينما قدّرت رويتر : أن ديون المملكة قد تصل بنهاية عام ١٩٩٢ الى ٦٠ بليون دولار(٧) . هذا على الرغم أن الكويت والمملكة هما أكبر دولتين نفطيتين في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتمثل الالتزامات المالية المفروضة على دول الخليج جراء عملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت، وما ترتب عليها فيما بعد عاملا مهما في المشاكل الاقتصادية التي تمر بها دول الخليج.

وهناك عامل رئيسي آخر، هو انخفاض مداخيل البترول منذ أن بدأت أسعار البترول في عام ١٩٨٣ مسيرة الهبوط الحاد، والتي قلّصت من حجم الايرادات. فرغم أن الحكومة السعودية لم تورد في الميزانية السنوية للعام ١٩٩٣ أرقاما حول ايراداتها المتوقعة، الا أن التقديرات التي نشرت فيما بعد قدّرت الايرادات بنحو ٤٥,١ بليون دولار(٨)، استنادا على سعر البرميل ١٨ ـ ٢٠ دولارا، مع النظر الى أن الانفاق الحكومي قد زاد بنسبة ٩ بالمئة.

ومع عودة العراق الى سوق النفط العالمية والتي بدأت مؤشراتها تتجلى بوضوح في العشرين من يوليو الماضي، حيث تم الاتفاق مبدئيا على تصدير كمية تتراوح مابين ٦٠٠ ـ ٧٠٠ ألف برميل لمدة نصف عام تقدر بحوالي ١,٦ مليار دولار، بعد توصله الى تفاهم مع هيئة الامم المتحدة بخصوص الالتزام بالقرارات الدولية، حيث وعدت الامم المتحدة بأن تسمح للعراق بزيادة انتاجه النفطي وتاليا معدلات التصدير في حال استمراره في الالتزام بقراراتها.

فقد سبب الحديث عن السماح للعراق بالعودة الى سوق النفط صدمة عنيفة للمملكة، باعتبارها من كبار المتضررين من تلك العودة، وهي التي أرست حساباتها في الميزانية السنوية والصفقات العسكرية والتجارية على أساس سعر محدد للبرميل وحجم محدد أيضا من الانتاج.

هذا الحديث أحدث استنفارا عاجلا في الخليج، فقد نقلت رويتر في ٢١ يوليو الماضي عن دبلوماسي خليجي قوله «أن الدول العربية الخليجية مازالت تأمل بأن يعرقل مجلس الامن الدولي استئناف حتى جزء من مبيعات النفط العراقية».

وعلى ضوء ذلك، فالمملكة تشعر بالعجز حيال:

ـ ادخال العراق تحت سقف انتاج أوبك باعتباره سيسهم بالتأكيد في انخفاض الاسعار تماما كما جرى في ظل تزايد التكهنات بعودة العراق الى سوق النفط العالمي والذي أدى الى هبوط الاسعار بنسبة الثلث.

ولذلك فالمملكة تأمل في استمرار التوتر بين العراق والولايات المتحدة كحل لمشكلة هبوط الاسعار واضطراب اسواق النفط، وقد ذكر دبلوماسي خليجي لوكالة رويتر في ٢١ يوليو الماضي «أن الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية تجد جانبا مطمئنا في أن الاتفاق ليس نهائيا ولا يعني أن خلاف الامم المتحدة مع بغداد قد انتهى».

ـ تخفيض الحصص، فالمملكة ملتزمة بحصتها التي لا تقل عن ثمانية ملايين برميل يوميا، وهي ليست على استعداد لتخفيض حجم

انتاجها الى ما دون ذلك، وسواء قبل بتخفيض إنتاجها أو إبقاء الإنتاج على حاله، فإنها ستخسر في الحالتين.

ـ الزام الكويت بحصة أقل ـ وإن اضطرت بصورة مؤقتة تأجيل رفع انتاجها النفطي ـ حتى الربع الاخير من هذا العام ـ فهي في نهاية الامر لن تقبل سوى بحصة مساوية لحصص الدول ذات الطاقة الانتاجية المماثلة.

وتأسيسا على ذلك، فإن عجزا اضافيا جديدا متوقعا يقدر بحوالي ٨ مليارات دولار، سينعكس أتوماتيكيا على الديون والتي قد تصل في أسوأ الفروض الى ما يربو على ٩٠ مليار دولار، بفوائد سنوية تقدر بـ ١٥ مليار دولار.

ومن العوامل الإضافية لتقلص حجم الإيرادات الخليجية بشكل عام والسعودية بشكل خاص، اتجاه الاقتصاد العالمي نحو الركود والذي تزايد في نهاية الثمانينات مما ضيّع فرصة الاتكاء بشكل كبير على الاستثمارات الخارجية لدول الخليج وذلك نتيجة لهبوط معدل الفائدة في العالم، وبالتالي اضطرار الحكومات الخليجية للرجوع الى الاصول الحكومية.

ففي السعودية كمثال بارز، تقدر الموجودات السعودية الخارجية والتي تتكون من الاصول الاجنبية للسيولة الحكومية زائدا الاستثمارات الاخرى الخارجية حسب تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي في مارس ١٩٩١ بنحو ٢٠٢,٨ بليون ريال، ٥٤,١ بليون دولار، بالمقارنة مع ٤٩٨,٥ بليون ريال، ١٤٥ بليون دولار، في نهاية سبتمبر ١٩٨٢(٩).

أما بالنسبة للاستثمارات الخارجية للكويت والتي تولى الاشراف عليها وادارتها صندوق الاجيال، فقد استنزفتها خسارة تقدر بنحو ٦٠ بليون دولار، رغم أن ليس هناك ارقاما مؤكدة ومعلنة، ومازالت غامضة حتى بالنسبة للجنة البرلمانية المختصة بمتابعة موضوع الاستثمارات في مجلس الامة الكويتي.

رغم ذلك، هناك تساؤلات عديدة طرحت خلال هذا العام حول الارقام الصحيحة للاحتياطيات الاجمالية في المملكة بما في ذلك الاشتراك في المؤسسات الدولية، والقروض التي بات من المؤكد صعوبة استرجاعها.

فقد بلغت الاحتياطيات الفعلية للمملكة من غير الذهب ـ حسب احصائيات صندوق النقد الدولي ـ بحوالي ٦,٢ مليار دولار في ديسمبر ١٩٩٢، بانخفاض يعادل ٤٢ بالمئة عن العام ١٩٩١، حيث كانت الاحتياطيات تقدر بنحو ١١,٩ بليون دولار(١٠).

ثمة مشكلة أخرى، هي الاقتراض الخارجي، فقد استخدمت المملكة مثلا برنامج الضريبة لتغطية مصروفاتها المقررة في الموازنة، ولكن تلك الضرائب وحتى القروض من بنوك محلية لم تكن كافية لتغطية العجز مع تزايد الانفاق الحكومي وتضاعف الالتزامات المفروضة على الدولة بعد حرب الخليج، ولذلك وجدت الحكومة نفسها مدفوعة لخيار الاقتراض الخارجي الذي بلغ في عام ١٩٩١ و ١٩٩٢ سواء من قبل الحكومة أو الشركات الحكومية مثل سابك وارامكو الى ١٠ بلايين دولار، ولأول مرة منذ عشرين عاما يتم تغطية عجوزات الحساب الجاري عن طريق الاقتراض الخارجي(١١). وكانت سياسة المملكة منذ عام ١٩٨٨ هي تمويل عجز الميزانية عن طريق الاقتراض المحلي.

يضاف الى ذلك كله، المشاكل الاقتصادية الناشئة عن فواتير الحرب الباهضة والتي بلغت حسب آخر التقديرات ٦٧٦ بليون دولار(١٢)، فيما ذكر مصدر اقتصادي عربي بأن دول الخليج ستدفع ٧٠٠ بليون دولار أخرى خلال عقد التسعينات في هيئة صفقات عسكرية وتجارية كالتزام في مقابل الحماية الغربية لها إبان الغزو العراقي للكويت.

من جهة ثانية، تشكل ضريبة الكربون التي ستفرضها أوروبا على وارداتها من البترول مشكلة جدية وخطيرة بالنسبة لدول الخليج، وستفرض مشكلة الضريبة نفسها بقوة على مداخيل دول الخليج في النصف الثاني من هذا العقد، بحيث ستؤدي الى انخفاض العائدات من تصدير نحو ٣٠ بالمئة من البترول السعودي بمقدار النصف بسبب الضريبة مباشرة، وتاليا بسبب انخفاض استهلاك الناتج عن رفع اسعار المستهلك النهائي.

وبكلمة يمكن القول، أن الخليج يدخل مرحلة تردي اقتصادي خطيرة ستنعكس آثارها على مجمل الانشطة والمجالات وقد تؤدي الى تخلخل كبير في الواقع السياسي في المنطقة نتيجة لاختلال محور الاستقطاب فيه وهو الثروة.

الإنهيار الإقتصادي ومشروعية الولاء

كانت حكومات الخليج تعوّل كثيرا على الانتعاش الاقتصادي لضمان الاستقرار السياسي الداخلي، وفي الحقيقة ضمان استمرار أنظمة الحكم الوراثية العائلية في الإستبداد بالسلطة. فمن جهة تم توظيف مداخيل النفط في شراء الولاء للدولة ، ففي دول الخليج لعبت اموال البترول دورا فاعلا وسريعا في الحصول على ولاء القبائل وزعمائها، ولكن هذا الانتعاش بدأ في التلاشي، وبدأت الامور المترتبة عليه تفقد فعاليتها.

ليس ثمة شك، أن الرفاه الاقتصادي لعب دورا كبيرا في الاستقرار الاجتماعي، وربما كان له تأثير يفوق في قوته تأثير أجهزة الامن والشرطة، للشعور بالكفاية وانتفاء الحاجة للطرق غير المشروعة، بخلاف ما هو حاصل حاليا حيث ارتفاع معدلات الجريمة والسرقة المنظمة مع التبدلات الملحوظة في الاحوال المعيشية.

صحيح أن الطفرة النفطية حققت البحبوحة الاقتصادية وساهمت بشكل أساسي في تنمية البلد وتطوير موارده، ولكنها في المستوى الاجتماعي تجاهلت حاجات الافراد وحقوقهم خارج الاطار المادي، فهي اشترت ولاء الناس بالرفاه الاقتصادي، فاذا انتفى الرفاه، انتفى بالضرورة تبعا له الولاء، وهو أمر استشعره بعض قادة دول الخليج.

ففي محاولة لاستحضار الناس للشعور بالحاجة الى الاصلاح، أصدر الملك فهد بعد

لعب الرفاه الاقتصادي في الخليج دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي فاق تأثيره دور اجهزة الامن والشرطة لانتفاء الحاجات المادية ، ولكن مع التدهور الاقتصادي فان اضطرابا اجتماعيا وسياسيا سيعم المنطقة

يومين من اعلان أنظمة الحكم الثلاثة في الأول من مارس ١٩٩٢، قرارا بتخفيض أسعار البنزين والماء والكهرباء والهاتف، وهو مافعله أيضا أمير البحرين، أما أمير الكويت فقرر شراء المديونيات الصعبة والتي كلّف شراؤها ١٦,٥ بليون دولار(١٣)، رغم اتفاق كافة الخبراء الاقتصاديين بأن الخطوات تلك هي أقل ما يقال عنها أنها ساذجة وشديدة الاضرار باقتصاديات هذه الدول خصوصا في هذه المرحلة بالتحديد التي تزداد فيها واجبات الدول والتزاماتها، فالضرائب على بعض الخدمات في المملكة تزوّد الدولة بدخل مقداره سبعة مليارات ريال.

ولذلك فمن بين التوقعات المحتملة في ظل المشاكل الاقتصادية الراهنة، ظهور حركات معارضة شعبية عنفية، وتزايد انحسار سلطة الدولة وانكماشها الى حدود ضيقة، فيما ستزداد سلطة الشارع رغم ما قد ينجم عن ذلك من مجابهات قد تكون في بعض حالاتها عنيفة ومتشنجة. كما أن تناقص مداخيل الافراد وفقدان البعض للوظائف سيكون لهما نتائج سلبية على الحكم.

بكلام آخر، أن الاغلبية الصامتة طوعا والتي تشكّل الطبقة الوسطى الجزء الاكبر منها، والناشئة في ظل سنوات التحديث هي نفس الاغلبية التي ستقود التغيير السياسي في ظل الخفقان الاقتصادي واضطراب الاوضاع المعيشية.

تدهور الوضع الإقتصادي وأثره على المكانة السياسية

من المعروف أن المساعدات الخارجية فعلت دور السلاح السحري في تحطيم أغلال العزلة المحيطة بدول الخليج، والبلدوزر في تعبيد الطريق لنفوذ هذه الدول في المحيط السياسي العربي رغم ضآلة سكانها وموقعها على الخريطة ـ عدا المملكة ـ التي كانت المتبرع الرئيسي للدول العربية وخصوصا دول التصدي ومنظمة التحرير الفلسطينية، بموجب اتفاقية الرباط عام ١٩٧٤ واتفاقية بغداد عام ١٩٧٨ والتي استمرت حتى بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية عام ١٩٨٨.

وبنهاية عام ١٩٩١ قدّم الصندوق السعودي للتنمية ٥ بلايين دولار في ٢٧٧ قرض الى ٦١ بلد، بالاضافة الى مساهمات المملكة في الصناديق التنموية الاخرى مثل صندوق التنمية الاقتصادية العربية، البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، صندوق التنمية الاسلامي..(١٤).

ولكن نتيجة لضغوط الميزانية وانخفاض مداخيل البترول والتزاماتها المالية تجاه دول التحالف الغربي خلال وبعد حرب الخليج ، اضطرها لأن تعيد دراسة وتقييم برنامج المساعدات، خصوصا بعد الاحباط الكبير الذي أصاب الخليجيين خلال الازمة بسبب وقوف معظم الدول المتلقية للمساعدات الى جانب العراق وكأن سياسة الدفع لم تأت بأي نتيجة.

وفي هذا المجال، من المتوقع أن يحدث تبدّل كبير في العلاقات الخليجية ـ العربية والاسلامية، خصوصا مع الفراغ الكبير الذي سيتركه غياب عامل المساعدات دون بديل مواز.

الغرب والنفط

دوليا: فبالاستناد على قاعدة ليست هناك صداقات دائمة بل هناك مصالح دائمة، فإن العلاقة بين الغرب ـ وخصوصا الولايات المتحدة ـ ودول الخليج ستشهد تبدلا في السنوات القادمة رغم شهر العسل الذي يعيشه الطرفان والذي يصعب التكهن باستمراره، مع استبعاد الترتيبات الحاصلة بعد حرب الخليج والتي يمكن النظر اليها من منظور قصير المدى.

ولكن في التصور الاستراتيجي الغربي والامريكي على وجه التحديد، كان الهبوط الحاد في أسعار البترول عام ١٩٨٣ بمثابة مرحلة تفكير جديدة بالنسبة للغرب ازاء الخليج، حيث أصبح التحليل يتجه صوب اعادة تقييم حاجة الغرب الفعلية، واعادة تثمين للاحتياطي النفطي الضخم في هذه المنطقة والنفوذ المستمر لدولها في اسواق النفط، فقد ظهرت تحليلات في الولايات المتحدة تقول بأن حماية الغرب لمصالحه حول الخليج كانت متهورة وطائشة، وظهرت آنذاك دعوة قادها بعض اليهود المتنفذين في الاعلام الامريكي مثل جيمس ناثان في جريدة لوس انجلس تايمز في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٣ قوله: «أن نفط الخليج لم يعد يستحق دفاعنا عنه»(١٥).

ومع التحولات العالمية التي طرأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، ونهاية الحرب الباردة ، سيزداد الاهتمام بصورة كبيرة بالجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى على حساب المنطقة، خصوصا وأن كثيرا من هذه الجمهوريات تشتمل على نفط، وتعد أسواقا واعدة واستراتيجية بالنسبة للغرب.

> **الطفرة النفطية صنعت بحبوحة اقتصادية وساهمت في تنمية البلد وتطويرموارده ، ولكنها في المستوى الاجتماعي تجاهلت بصورة متعمدة حقوق الافراد وحاجاتهم المعنوية**

خطوات على طريق الحل

فيما يلي بعض التصورات التي يمكن النظر اليها كخطوات على طريق حل المشكل الاقتصادي في الخليج :

ـ تنويع مصادر الدخل بتشجيع القطاعين الصناعي والزراعي. فرغم مرور أكثر من عشرين عاما على بدء تنفيذ الخطط التنموية الشاملة، الا أن هناك نقصا حادا في الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي، مثال ذلك أنه في عام ١٩٩٠ كان عدد المعامل الصناعية المصرحة رسميا في المملكة ٢٢٥١ معملا تتمثل في رأس مال مستثمر بنحو ١٠٠,٦ مليار ريال(١٦) ، في المقابل بلغت عدد المنشآت الصناعية السورية ـ وسوريا ليست دولة نفطية ـ حتى منتصف عام ١٩٩٢ نحو ٣٣٨٨٩ منشأة ، فيما بلغ عدد المشاريع الصناعية ٣٦٢ مشروعا(١٧) ، الأمر الذي يبين أن التخطيط الإقتصادي ليس مبنيا على أسس ذات ركيزة واضحة.

ـ ارساء قاعدة للثقة بين المستثمرين المحليين والاجانب ووضع خطة واضحة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية بالاعتماد على طمأنة المستثمرين الخليجيين، فقد قدّر التون كيل السفير السابق للولايات المتحدة لدى حلف الاطلسي

ورئيس كارلايل انترناشيونال حاليا قيمة الاستثمارات الخليجية المباشرة في الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٩١ بما يربو على ٤٠٧ مليار دولار(١٨) ، في حين قدّر وزير المالية السعودي محمد أبا الخيل حجم الاستثمارات الخليجية في البنوك الغربية واليابانية بنحو ١٠٠ مليار دولار ـ دون حساب استثمارات العوائل الحاكمة في الخليج ـ وأشار في خطاب له أمام مؤتمر اقتصادي عقد في البحرين في فبراير الماضي الى أن الثقة هي الكفيلة بعودة تلك الاموال الى المنطقة(١٩). وفسّر اقتصاديون سعوديون تلك الثقة بمستقبل النظام السياسي في المملكة ودول الخليج الاخرى، وقالوا بأن المستثمرين وأصحاب رؤوس الاموال الخليجيين ليسوا على استعداد لجلب اموالهم الى الداخل دون المشاركة في القرار الاقتصادي للبلد، وهذا يتطلب تصحيح الخلل السياسي أولا.

ـ تشجيع القطاع الخاص. لقد تم التشديد على دور القطاع الخاص من جانب الحكومة، ولكن هناك حاجة الى بعض الخطوات العملية والقرارات المتعلقة بهذا الشأن، وهناك خشية من قبل الأمراء من أن تؤدي خصخصة بعض المؤسسات الحكومية مثل التلفون أو الكهرباء الى تحدي النظام الحكومي في مجال توزيع الدخل وتاليا التمويل ، ولذلك استبدلت الطريقة بتمويل الشركات الحكومية من الميزانية المركزية لزيادة استثمارتها. وفي ظل تزايد الاعباء الاقتصادية على القطاع الحكومي، فإن الحل يكمن بدرجة أساس في تشجيع الخصخصة ودفع القطاع الخاص بقوة لأن يتولى دوره في العملية الاقتصادية والتنموية.

ـ تقليص النفقات والمخصصات الدفاعية لحساب القطاعات الانتاجية. فقد بلغ الانفاق الدفاعي في الخطة الخمسية الرابعة المقررة للاعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ نحو ٧٥٣ بليون ريال من أصل ١٠٠٠، بليون ريال هي اجمالي الميزانية الكلية، فيما بلغ الانفاق الدفاعي للخطة الخمسية الخامسة المقررة للاعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ ٢٥٥ بليون ريال(٢٠).

ان الاغلبية الصامته التي تشكل الطبقة الوسطى الجزء الاعظم منها والناشئة في ظل سنوات التحديث هي التي تشكل قاعدة التغيير السياسي في ظل الخفقان الاقتصادي

وبكلام آخر ، يصل الانفاق العسكري منذ عام ١٩٨٠ الى مبلغ يتفاوت ما بين ١٠ ـ ٢٠ بليون دولار سنويا كما أن واردات المملكة من قطاع الغيار العسكرية تقدر بنحو ١٠ بالمئة من فاتورة الايرادات(٢١).

ـ التحديث السياسي : ولا يمكن حلحلة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الا في حالة الاقدام على تحديث حقيقي في النظام السياسي، فتبدو شبه استحالة للعوائل الحاكمة في الخليج أن تنجو من مأزقها في ظل تدهور اقتصادي مضافا اليه الإستبداد السياسي. فلكي تتخلص من الأزمة أمامها واحد من امرين: أن تقدم تنازلات إقتصادية أو تنازلات سياسية للتنفيس على الأقل!.

ـ على الصعيد العربي والإسلامي: يجب وضع تصور واضح لطريقة صرف المساعدات بحيث تصب في التكامل الاقتصادي مع الدول العربية والاسلامية.

ـ على الصعيد الدولي: تجب اعادة تقييم العلاقات الاقتصادية مع الغرب بحيث يتم الافادة منها في التنمية الشاملة غير المشروطة، وتعديل صيغة الشراكة الاقتصادية معه، والتحرر من القيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية بحيث يمكن الامساك بالقرار الاقتصادي بصورة مستقلة.

الهوامش

١ ـ جريدة الحياة ـ ٩٢ أبريل ١٩٩٣

٢ ـ MEED 13 November, 1992 (Country Report, Saudi Arabia).

٣ ـ The Gulf Co-operation Council New Deal In The Gulf, a paper presented by r.M.Alrumaihi at The A.A.U.G 14th Annual convention, November 6-8 1981 at Houston, Texas, U.S.A,p.8-9

٤ ـ جريدة الحياة ـ ٢ أبريل ١٩٩٣

٥ ـ جريدة الخليج ـ ٤ يناير ١٩٩٣

٦ ـ جريدة الحياة ـ ١ يوليو ١٩٩٣

٧ ـ تقرير مريم عيسى مراسلة رويتر في البحرين بتاريخ ١٩٩٣/٣/٥

٨ ـ دراسة للمستشار الاقتصادي للبنك الاهلي التجاري في جدة هنري عزام ، نشرت في الحياة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٦

٩ ـ The Economist Intelligence Unit, country Profile, saudi arabia 1992-93,p.42

١٠ ـ E.I.U , Saudi Arabia, Country Report No.1,1993,p.27

١١ ـ E.I.U , Country Profile, 1992-93 (Saudi Arabia),p.41

١٢ ـ التقرير السنوي للعام ١٩٩٢ الصادر عن صندوق النقد العربي بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، نشر في ٢١ أبريل ١٩٩٣.

١٣ ـ جريدة القدس العربي ـ لندن ١٩٩٣/٦/٢٦

١٤ ـ E.I.U, Country Profile, 1992-93 (Saudi Arabia),p.43

١٥ ـ ARMS AND OIL, Thomas L.McNAUGHTER,Brookling Institution, Washinghton,D.C, 1985.

١٦ ـ E.I.U, Country Profile, 1992-93 (Saudi Arabia),p.26

١٧ ـ جريدة الحياة ـ ١٩٩٣/٧/١٢

١٨ ـ جريدة الحياة ـ ١٩٩٣/٤/٢٣

١٩ ـ الجزيرة العربية ـ عدد ٢٦ لشهر مارس ١٩٩٣

٢٠ ـ E.I.U, Country Profile, 1992-93, (Saudi Arabia),p.26

٢١ ـ ibid,p.37

القوات السعودية المسلّحة والتغيير

في وقت يطرق فيه موضوع التغيير والإصلاح السياسي في المملكة ، يبدو من المهم للغاية معرفة موقع القوى العسكرية ضمن خارطة التغيير، وموقفها منه، إذا ما أريد فعلا رصد الأوضاع في المملكة بشكل دقيق. ذلك أن القوات المسلحة السعودية، ومهما قيل عن ولائها الشديد للحكم، فإن ما يجري على البلاد من تحولات يطالها، فهي جزء من الشعب، ويمكنها أن تلعب دورا في الشأن السياسي في الحاضر والمستقبل، شأنها شأن كثير من الجيوش في العالم الثالث، التي أقحمت نفسها في عالم السياسة والحكم، لأن مشروعية النظم في تلك البلدان، ومن بينها المملكة، قائم على القوة وحكم الغَلَبَة الذي نظّر له المتخلفون وأعطوه الشرعية الدينية!

ليس غياب المؤسسات السياسية، وانعدام القانون، واعتماد الحكم في مشروعيته على الغلبة، هو السبب الوحيد الذي يعطي القوات المسلحة مبرر الخوض في السياسة والتأثير ،أو حتى السيطرة، على الحكم.. بل أن هناك أسبابا أخرى جعلت القوات المسلحة في العديد من بلدان العالم الثالث الأكثر قدرة على النجاح في قلب الأوضاع وإحداث التغيير حتى أضحت في بعضها اللاعب السياسي الأساس، وما شيوع الإنقلابات إلا أحد براهين ذلك.

من بين تلك الأسباب ،كما هو في المملكة، هو أن الجيش يعدّ القوة الوحيد المنظمة والمنضبطة في غياب القوى الإجتماعية التي عادة ما تلجأ الأنظمة المستبدة الى تحطيمها حتى لا تبقى لديها القدرة على إزعاج الحاكمين. لقد حطمت القوى القبلية والمحلية والمدينية والدينية وأنهي دور البيوتات السياسية في طول المملكة وعرضها، وهذا أتاح للعائلة المالكة فترة استرخاء طويلة استمرت لنصف قرن على الأقل، وطوال تلك الفترة لم تنشأ قوى منظمة بل كوفحت وقمعت بالعنف، اللهم إلا تلك القوى التي نمت وترعرعت في حضن النظام ولخدمة غاياته، وبينها بالطبع المؤسسة الدينية الرسمية النجدية بشكلها الحالي، وكذا القوات المسلحة بكافة فصائلها النظامية وشبه النظامية، كالجيش والحرس الوطني وقوى الأمن الداخلي والمجاهدين وغيرها، وهي كلها يسيطر عليها بشكل مباشر أمراء من الأسرة الحاكمة.

الدفاع عن الوطن أم القمع الداخلي؟

والآن.. نحن في المملكة أمام منعطف هو بكل المقاييس منعطف تاريخي خطير، قد يقودنا الى نهاية حسنة، وقد يقود البلاد والعباد الى نهاية مؤلمة مأساوية.

العناصر المؤثرة والمنظورة في تشكيل هذا المنعطف بُحثت على صفحات «الجزيرة العربية» وكان في مقدمتها القوى السلفية في نجد، والقوى الحجازية في الغرب، والشيعة في الشرق، إضافة الى العائلة المالكة التي تعتبر حتى الآن أهم لاعب في الساحة، كما تمّ التطرق الى دور الغرب وتأثير الأوضاع الإقليمية والإقتصادية على مجمل الوضع السياسي الداخلي. وبشكل عام حرصت المجلة على متابعة هذه التطورات على هذه الأصعدة والمحاور منذ صدورها، بنحو أو بآخر، ولازالت تتابعها باعتبارها الهم الحاضر والمؤثر على الساحة بشكل فعلي وآني.

غير أن هناك قوى ستاتيكية لم تدخل في الصراع بعد، وهي مرشحة لدخوله أو التأثير فيه كعنصر مساعد أو كعنصر أساس، وبعضها كالقوات المسلحة قد يكون دخولها المعترك السياسي منذرا بقلب المعادلة رأسا على عقب، غير أنها تتحرك الآن كعنصر تابع للعائلة المالكة، أو بالأصح كأداة مدخرة لها في صراعها الحالي والمنتظر مع القوى السياسية والإجتماعية المختلفة، شأنها شأن الأدوات الأخرى: الإعلام، مجموعة المثقفين الليبراليين، بعض القبائل، المؤسسة الدينية الرسمية، وغيرها.

لقد استخدم الجيش والحرس الوطني في القمع الداخلي بدرجة أساس، لم يستخدم الجيش لحماية الحدود كما كان متوقعا في حين يتولى الجيش البدوي القبلي حماية النظام من الداخل كما كان يظن ذلك، وقد اثبتت أحداث أزمة الخليج الثانية أن القوات المسلحة في مجملها إنما يراد منها تغطية القمع الداخلي، في حين أن الدفاع عن الوطن أوكله الأمراء الى الأجانب، وقد رأينا كم هي مساهمة الجيش النظامي محدودة جدا في الأزمة الأخيرة ـ حتى على صعيد القوات الجوية ـ في حين أدهشت مشاركة الحرس الوطني في المعارك المواطنين.

لم يكن غرض أمراء العائلة المالكة في معظم الأوقات من بناء القوات المسلحة سوى استخدامها في القمع الداخلي، رغم وجود مخاطر خارجية على الدوام، وقد وضع الأمراء في مخططهم استقدام القوات الأجنبية في معظم سياساتهم الدفاعية، وما تطوير البنية التحتية لإستقبال مئات الآلاف من الجنود الأجانب «وهو التطوير الذي تم في معظمه في الفترة الواقعة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٩» إلا شاهدا على ذلك.

ومن هنا جاء رفض الأمراء أية خطة لتطوير القوات المسلحة، تقوم على التجنيد الإجباري، ولذا لم يطرأ أي تعديل على خطط الدفاع الوطني، بعيد حرب الخليج الثانية والتي كشفت عجز القوات المسلحة وفضحت العائلة المالكة، سوى زيادة شراء الأسلحة حتى تكون القوات المستقدمة من الخارج في حالة الجاهزية، ومن هنا لم يزد عدد القوات المسلحة بكل فصائلها عن خمسين ألفا وقيل أقلّ من ذلك، لأن الغرض هو القمع الداخلي، مثلما تحقق بالفعل - كما أثبت الحرس والجيش والمجاهدون! معا ذلك - حين وقعت أحداث المحرم في المنطقة الشرقية أواخر ١٩٧٩، حيث شاركت، كما تثبت ذلك الوثائق الحكومية، القوات الجوية والبحرية والحرس الذي طوق المنطقة كلها، وألوية من القوات البرية، ومن ورائهم المجاهدون!.

عدم الإقحام

بديهي أن هناك حرصا متزايدا من العائلة المالكة على عدم إقحام القوات المسلحة في الحلبة السياسية، لأن دخولها الحلبة سيخرج اللاعبين الآخرين بسهولة، وستكتشف أنها قادرة على ركل كل القوى الأخرى جانبا، وفي مقدمتها العائلة المالكة نفسها.

والمرة الوحيدة التي شذّ الأمراء عن هذه السياسة تمت في فترة إقالة الملك سعود عام ١٩٦٤، حيث أراد الأخير أن يقحم الحرس الملكي الذي شكله في عام ١٩٥٥م والذي يعتبر أقوى من فصائل الجيش الأخرى مجتمعة!، أن يقحمه في صراعه مع إخوته الذين يريدون إبعاده عن المُلك، وقد استطاع فيصل أن يقنع قائد الحرس الملكي بالحياد وعدم تنفيذ أوامر الملك، وقد نجح في ذلك، وتمت إقالة سعود، وألحقت معظم ألوية الحرس الملكي بالجيش النظامي، وتم ترفيع قائده عثمان الحميد حتى وصل الى مرتبة رئيس الأركان في منتصف السبعينات ثم أقيل في مطلع الثمانينات الميلادية إثر الأحداث الأليمة التي شهدتها منطقتا الشرق والغرب في المملكة.

تلك كانت المرة الوحيدة التي أقحم فيها الجيش في السياسة ولكنه لم يستغل الظرف لصالحه، لكن هذا لا يعني عدم وجود المغامرين في صفوفه، يشهد على ذلك حالة الإنقلابات الكثيرة التي قام بها ضباط الجيش وقياداته العليا، خاصة محاولة القوات الجوية الإنقلاب عام ١٩٦٩ والتي وصفها الأمير عبد الله بن عبد العزيز بأنها أخطر المحاولات، وكذا محاولة الشميمري - رئيس الأركان - في السبعينات، ثم عام ١٩٨٧ وقعت محاولة انقلاب فاشلة، الى آخر المحاولات.

ومع أن أمراء العائلة المالكة حريصون - حتى الآن - على عدم اقحام القوات المسلحة في الصراع على السلطة، إلاّ أن الجميع يعترفون بدورها في لعبة الصراع على الحكم وإن كان بصورة تابعة لهذا الجناح الأميري أو ذاك، وبالتالي فإن دخولها حلبة الصراع أمر وارد، بل هو مما تحتمه الأوضاع الحالية.

تدخل القوات المسلحة

هناك حالات يمكن للقوات المسلحة أن تتدخل فيها من أجل التغيير والصراع على الحكم، أو السيطرة عليه.

اولها: أن تقوم محاولة انقلاب تفضي الى السيطرة على الحكم، وإذا كانت المحاولات السابقة قد باءت بالفشل، ورغم التحرزات الكثيرة التي أعدت لإحباط المحاولات القادمة، إلا أن هذا لا يعطي ضمانا أكيدا ولا نصف أكيد من أن لا ينجح بعض قادة الجيش في يوم من الأيام بمحاولة السيطرة على الحكم بالقوة.

من المعلوم أن تحديث الجيش السعودي والذي بدأ في مرحلة الستينات الميلادية خلق مجموعة كبيرة من الضباط لهم مطامح النخبة وذلك مؤشر خطر بطبيعة الحال، ورغم الإقالات المتكررة التي يقوم بها أمراء العائلة المالكة لضباط كبار، وإحالة الأكثرية منهم على التقاعد المبكر، حتى أصبح لدى المملكة طبقة من العسكريين الشباب والقدامى.. ورغم وضع المناصب العليا بيد امراء صغار، وسحب صلاحيات قيادات الجيش من الناحية العملية وإحاطته بالإستخبارات القوية التي يقودها الأمراء.

رغم كل هذا، فإن توقعات الإنقلابات لم تخف، خاصة في مثل الأوضاع التي تعيشها المملكة، او التي يتوقع أن تكون عليها خلال السنوات الخمس القادمة، حيث ستكون الأوضاع إن لم يتم الإصلاح أكثر تهيؤا من الناحية الشعبية لقبول الإنقلاب، خاصة مع ما يتوقع من تضعضع وتآكل مشروعية العائلة المالكة. وإذا ما استمرت الإخفاقات على الصعيد الإقتصادي، واقتصر التحديث على الأبنية والعمران دون الجوانب السياسية، فإن احتمالات وقوع الإنقلاب ونجاحه وأن يحظى بدعم من الشارع كبيرة.

وينظر البعض الى دور القوات المسلحة من خلال الإهانة التي تعرض لها ضباطه أثناء أزمة الخليج الثانية، فقد اكتشفوا أن لا قيمة للمراتب العسكرية، ولم تظهر صورة أو إسم واحد منهم، بل كان في الصورة الأمير خالد بن سلطان، كان الجيش مهيض الجناح طيلة أزمة الغزو، ولاشك أن حسا بالإنتقام يسود صفوفه، حتى وإن لم يستطع التعبير عن ذاك بأكثر من الكلام حتى الآن.

ثانيها: لقد لعبت الإستخبارات الأميركية دورا كبيرا في إحباط محاولات الإنقلاب المتكررة، والتي عرف منها خلال العقود الثلاثة نحو عشرة إنقلابات جادة وخطيرة. إن بقاء العائلة المالكة حليفا للولايات المتحدة وإيفائها بمتطلبات خدمة الغرب هو الذي يجعل عمل الإستخبارات الأميركية والغربية «التي تخترق الجيش السعودي برضا النظام أو رغما عنه» في صالح العائلة المالكة، وإن وجود قدرة لدى أجهزة الإستخبارات تلك على تشجيع إنقلاب أو مساعدته، أو على الأقل عدم اعتراضه، يجعل الأمراء مرتهنين للخارج.

إن خيار العائلة المالكة بالنسبة للغرب لن يبقى على أية حال الى أبد الآبدين، وهذا للأسف لا يفهمه الأمراء لأن الموضوع لا يرتبط فقط

باستعدادهم لخدمة الغرب، بل بإمكانيتهم على ضبط التطورات الداخلية، وهو أمر لن يتمكنوا منه بالأسلوب الذي يمضون فيه، فإذا ما عجزوا عن الإصلاح، ووجد الغربيون أن آل سعود قد تآكلت شرعيتهم، وأن ضبط الشارع غير ممكن، فإن أحد خياراتهم ستكون بالتأكيد: تحريك الجيش.

وللعلم فإن ضباط الجيش الكبار قد تعلموا في معظمهم في الولايات المتحدة الأميركية، وللأميركيين وجود محسوس في المملكة سواء كخبراء او كفنيين، بل أن هناك دراسات أشارت الى أن بين كل سبعة جنود سعوديين يوجد خبير غربي!. فإذا أضفنا الوجود المادي الآخر لسلاح الهندسة الأميركي، وتصاعد الوجود الأميركي من حيث عدد الجنود والضباط في القواعد السعودية بعد أزمة الخليج الثانية، أمكن لنا فهم منافذ الخطر.

بالطبع فإن هذا أحد السيناريوهات المحتملة عند المحللين وعند الأميركيين، فماذا أعدت العائلة المالكة كحل لهذا المشكل إن وقع، وهل بإمكانها إيجاد حل في الأساس؟.

وثالثها: لقد استخدمت فصائل القوات المسلحة أداة في صراع الأجنحة بين أمراء العائلة المالكة، ومن الأمور المؤكدة أن محاولة إزاحة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله عن ولاية العهد ـ كما يريد الجناح السديري، وكما يريد الأميركيون ـ ستؤدي في المهمة الأولى منها الى إقحام الجيش في المعركة، حتى وإن كان الهدف المبدئي كما هو واضح وكما تم اكتشاف ما يؤيده: تحييد قادة الحرس الوطني وتكرار تجربة الحرس الملكي، ليتم فيما بعد عزل عبد الله عن ولاية العهد بناء على معطيات النظام الأساسي للحكم، أو بإجماع مبتسر من الأمراء يقوده السديريون.

وإذا ما فشل التحييد لسبب من الأسباب وجرى خرق أصول لعبة الصراع، فإن مواجهة عنفية قد تحدث بين الجيش النظامي الذي يقوده سلطان، وبين الحرس الوطني الذي خصص للدفاع عن العائلة المالكة وللقمع المحلي كقوة تحولت من شبه نظامية الى قوة نظامية موازية للجيش بفعل التحديث المتسارع لألويته على يد مؤسسات اميركية منذ منتصف السبعينات (خاصة على يد مؤسسة فينيل).

ومسألة الخلاف التي يخشى أن تجر الأمراء الى إقحام القوات المسلحة وتفضيل طرف على آخر، مسألة حاضرة، في ظل مرض الملك والإشاعات التي تُنسج حول ذلك. على أن المسألة تتعدى موضوع سلطان وعبد الله، الى بقية أمراء الحكم.. فإذا كان كلاهما يريد أن يقضي بقية عمره ملكا، وإذا كان تقارب السن لا يسمح لهما بتناوب كرسي الملك، فإن أهمية الأمر تكمن في طرح خيارات أخرى، في حال توفي أحدهما قبل الملك الحالي، وهذا يفتح باب الصراع على الحكم على مصراعيه.

رابعها: من الأبواب التي يمكن للقوات المسلحة ان تنفذ منها الى اللعبة السياسية، اختراق المعارضة لها، وهذا الإختراق له علاقة بالحالة الأولى، ففي الغالب سعت التنظيمات السياسية لأن يكون الجيش مسرحا لعملياتها، وكان اختراقه أحد أهم أولوياتها، كما رأينا ذلك في العقود الماضية «أبرزها ما قام به البعثيون في عام ١٩٦٩، وما قام به الشمراني من الجناح الناصري عام ١٩٥٦، وكما نراه واضحا منذ أواخر السبعينات، أثناء أزمة اعتصام جهيمان في الحرم المكي، حيث تبين اختراق المجموعة للحرس الوطني، في حين رفضت فرق من الجيش الدخول في معارك القمع الداخلي ذات الوجه السياسي قبل أن يفتي الشيخ بن باز بحليّة ذلك.

وإذا كان ولاء الجيش النظامي مشكوك فيه على الدوام، نظرا لأصول أتباعه المدينية، فإن من المدهش أن الحرس الوطني الذي يتكون من قبائل نجدية مختارة، قد تمّ اختراقه من قبل المعارضين أيضا، المعارضين السلفيين النجديين بالطبع، وهذا ما تؤكده الأخبار هذه الأيام.

من البديهي أن هناك صعوبات في عزل القوات المسلحة عن الأحداث اليومية، رغم أن الأمراء ابتدعوا «المدن العسكرية» المعزولة لهذا الغرض بالتحديد، وعزل ابناء القوات المسلحة عن الشعب، واعتمدوا أيضا سياسة تباعد الفرق العسكرية حتى لا تنجح خطط التآمر ضدهم. القوات المسلحة التي أُبعدت ما أمكن إبعادها عن المراكز المدينية، تتأثر اليوم بمعطيات الساحة، خاصة إذا كان موضوع القوات المسلحة وفساد إدارتها والتلاعب بإسمها هو أحد الموضوعات التي يناقشها الجمهور بشكل علني باعتباره لصيقا بأمن الوطن والمواطنين، ولم يعد الموضوع هما نخبويا.

وفي وقت خرج فيه صراع قوى اجتماعية مع العائلة المالكة الى العلن وأمام مرأى ومسمع من بقية المواطنين، وفي وقت بدأت فيه كل القوى تبحث عن معاضدين ومؤيدين استعدادا لمعارك قادمة، فإن من الواضح أن الجيش لن يكون غائبا، ولا يستطيع أفراده أن ينأوا بأنفسهم عن التأثر، مهما أُشغلوا ذهنيا أو أُبعدوا مكانيا.

خلاصة:

إذا ما تلاشت الآمال بإصلاح سياسي سلمي، يحدّث الهياكل السياسية المتآكلة ويوقف الإنهيار المريع في سمعة وشرعية العائلة المالكة..

وإذا ما تقدمت حركة الشارع المعارضة بثبات حتى ضمن المستويات التي عهدناها خلال السنوات الثلاث الماضية، وشهدنا المزيد من مظاهر العجز في سيطرة الحكومة على الشارع، أو العجز عن إرضائه..

وإذا لم توضع الأسس الصحيحة لتداول السلطة، واستمرت أجنحة العائلة المالكة المتنافسة على السلطة تمارس ذات اللعبة القديمة في التلاعب بالقوى الإجتماعية ووضعها في مواجهة بعضها البعض، وجعل الشرعية للقوة ومنح من يمتلكها المزيد من السلطة..

إذا وصلت الأمور الى هذا النحو، فإن تدخل الجيش يبدو لا مفرّ منه:

ـ إما لطموحاته الخاصة، كطموحات المغامرين، الذين قد ينجحون وقد يفشلون.

ـ وإما كجزء من لعبة الصراع الداخلي، حيث يجرّه الأمراء الى مستنقع خلافاتهم فيكون أداة متشرذمة لها قدر من الفاعلية في ترجيح طرف على آخر.

ـ وإما برغبة من الغرب «الأميركيين على نحو خاص» إذا ما رأوا فيه البديل الأصلح لهم من العائلة المالكة، وربما بالتحالف مع بعض التكنوقراط الذين تعلموا في الغرب وأبقوا صلاتهم معه، استطاعوا سدّ فراغ القوة الذي سيتم إن أُبعدت العائلة المالكة.

الاختلاسات من صندوق الاجيال تمزق رمزية الاسرة الحاكمة في الكويت

يتفق أغلب المراقبين لمجريات الساحة الكويتية خلال الشهرين الماضين، أن الصراع المحتدم بين مجلس الامة والحكومة ناشيء عن أمرين:

الاول: سوء الاداء الحكومي، والتخبط في ادارة الدولة.

الثاني: الضغوط الشعبية الواسعة التي يتعرض لها النواب من قبل الناخبين بشأن الاستثمارات الخارجية والتلاعب بالمال العام بالاضافة الى تزايد معدل الفساد الاداري في المؤسسات الحكومية.

وحسب تصوير حسن العيسى في جريدة القبس: «أصبح شرعا وعرفا شعبيا في بلد مثل الكويت أن الشاطر هو اللص الحكومي وأن الشرفاء هم الاغبياء الذي لا يغتنمون هبوب الرياح».

ومن المصادفات المثيرة أن الخلاف بين المجلس والحكومة جاء في موعد حل المجلس السابق في الثالث من يوليو ١٩٨٥، حيث ظهرت تصريحات حكومية تقول بأن الحكومة لا تفكر بحل مجلس الامة، وهي تصريحات وصفت بأنه كريهة ومثيرة للاستياء، لأنها تبقي على نمط التفكير السائد في تلك الفترة التي يخوّل فيها للسلطة التنفيذية صلاحيات مطلقة.

الاختلاسات مصدر الانشقاق بين المجلس والحكومة

مع انفجار صندوق الاجيال الكويتية العام الماضي، تصاعد الخلاف بين المجلس والحكومة، نتيجة لحجم الخسارة التي تكبدها الصندوق، والتي جاءت في هيئة اختلاسات وتلاعب مخطط بالمال العام من قبل أمراء ومقربين من الاسرة الحاكمة، لتصل الامور الى مستوى من الغليان قد تنتهي الى أزمة جديدة تصل على حد تعبير احد النواب الى مستوى خطورة الاجتياح العراقي ولكن في الداخل.

الاختلاسات من المال العام يمكن تصنيفها في مجالين:

أ ـ الاستثمارات الخارجية.

فقد أكد ديوان المحاسبة واللجنة المالية والاقتصادية، عبر تقريرين حول أوضاع الاستثمارات الخارجية تورط كل من خالد ناصر الصباح نائب رئيس مكتب الاستثمار في لندن، ورئيس المكتب فهد المحمد الصباح، ومدير عام المكتب فؤاد جعفر في التلاعب في المال العام بتحويل أموال من مكتب لندن عبر شركات اسبانية لحساباتهم الشخصية والتي كلفت الكويت خسارة فادحة، وصفت من جانب رئيس مجلس الامة أحمد السعدون بأنها «سرقة العصر»، حيث قدرت الاموال المسروقة بستة مليارات دولار.

وفي الثاني والعشرين من مايو، تعرض وزير المال السابق الشيخ علي الخليفة الصباح لهجوم عنيف داخل مجلس الامة، حيث اتهمه النائب مشاري العصيمي «بممارسة تجاوزات منذ دخوله الوزارة في العام ١٩٨٣ وذلك بحماية ودفاع من الشيخ سعد العبد الله».

أما النائب أحمد الخطيب فقال أن علي الخليفة «تقدم الى أحد البنوك خلال السبعينات للحصول على قرض بـ ٦٠ ألف دينار ولم يحصل عليه لافتقاده الى الضمانات، بينما في العام الماضي اشترى شركة في الولايات المتحدة قيمتها ٤٠٠ مليون دولار».

ب ـ عمولات صفقات التسلح

فتحت لجنة تقصي الحقائق في المال العام، وهي لجنة برلمانية ملف صفقات ... سلحة واكتشفت تورط شخصيات قيادية في وزارة الدفاع في عمولات تقدر بملايين الدولارات لقاء شراء اسلحة غير مبررة، وقد أثار هذا الاكتشاف غضب وزير الدفاع الشيخ علي سالم الصباح، الذي حاول جاهدا اغلاق ملف عمولات صفقات التسلح والتي بالتأكيد ستثير

زوبعة اخرى في البلاد، ستؤثر على التزامات الكويت تجاه الحلفاء بعد عملية تحرير الكويت.

وكان خلاف حاد قد نشب بين لجنة تقصي الحقائق ووزير الدفاع بعد أن كشفت اللجنة عن عمليات رشاوى تحت عنوان مشتريات السلاح للوزارة ، وقد طلب الشيخ علي سالم الصباح وزير الدفاع من اللجنة اطلاعه على الادلة التي تثبت تورطه ، فامتنعت عن اطلاعه باعتباره طرفا في الجهة التي يجري التحقيق معها، وقد ذكر رئيس اللجنة بأن وزير الدفاع عمل كل ما من شأنه تعويق سير اللجنة.

وقد ذكر أحد النواب ،بأن لدينا معلومات بأن الصفقات العسكرية التي تمت بين الكويت ودول غربية قبل وبعد الاحتلال العراقي ، تضمنت عمولات تم تسليمها الى امراء من العائلة الحاكمة، ولكن مثل هذه المعلومات غير كافية مالم تسند بوثائق رسمية تثبت ذلك ،اضافة الى صعوبة الحصول على وثائق واضحة كون العمولات تسجّل في الصفقات ضمن أبواب مضللة كخدمات صيانة.

رئيس مجلس الامة أحمد السعدون وصف المتلاعبين بالمال العام، بـ «اللصوص»، وطالب بانزال عقوبات صارمة ضد من أفاد من موقعه في سرقة خزانة الدولة تحت غطاء قانوني.

أمام هذه التفجرات الخطيرة، جرت محاولات لاحباط احتمال المواجهة بين المجلس والحكومة أو تأجيلها لفترة من الوقت، وجاءت تلك المحاولات من جانب الحكومة.

أولى تلك المحاولات: قرار الحكومة الكويتية في الثاني والعشرين من يونيو الماضي بالمطالبة باعتقال المسؤولين السابقين في مكتب الاستثمار الكويتي في لندن: فهد الصباح، وخالد الصباح، وفؤاد جعفر، بالتعاون مع البوليس الدولي.

وقد شكك عدد كبير من النواب الكويتيين في هذا القرار، وقالوا بأن العائلة الحاكمة تخشى من امتحان هيبتها و دفعها الى المحك الشعبي، بما قد يهدد بسقوطها ، وثانيا للخشية من ظهور حقائق جديدة مازالت خافية على النواب والرأي العام الكويتي ، وهو ما هدد به دولاروسا في الاسابيع الماضية.

المحاولة الثانية جاءت من جانب ولي العهد الشيخ سعد العبد الله بعد تهرب دام عدة أسابيع، في مسعى وصف بأنه محاولة لانتزاع فتيل الازمة بعد اجتماع دام ثلاث ساعات بين لجنة تقصي الحقائق ووزارة الدفاع بحضور الشيخ سعد.

تدخل الشيخ سعد جاء هذه المرة، لمصلحة خاصة، فهو يواجه موجة عارمة داخل مجلس الامة تطالب بفصل ولاية العهد عن الحكومة ، وأن هذه الموجة صاحبها نقد لاذع لدور الشيخ سعد الذي حاول عبثا الابتعاد عن مصادر تدفق النقد سواء مجلس الامة، أو الصحافة، أو الديوانيات العامة.

مصادر برلمانية ذكرت بأن المطالبة بالفصل بين ولاية العهد ورئاسة الحكومة كانت تلقى تأييدا ودعما من وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد، ولكن بعد التدخل العاجل من الملك فهد فقد تخلى الشيخ صباح عن تأييده، بل وتبنى موقفا معارضا من بعض النواب المتمسكين بالمطالبة بفصل ولاية العهد عن الحكومة، وانتقدهم علانية في مجلس الامة بمحضر من الشيخ سعد لتبرئة ساحته.

رمزية العائلة الحاكمة

يتفق كثير من الكويتيين على أن عائلة آل الصباح هي رمز للوحدة الوطنية، في حفظ تلك الجماعة الانسانية التي تعيش على أرض الكويت ، وليس ثمة شك أن هذا الاتفاق قد أفاد العائلة الحاكمة كثيرا الا أقل في الاطمئنان الى مستقبلها السياسي وموقعها وسط تلك الجماعة الانسانية، سواء خلال الشهور السبعة من أزمة الخليج أو بعد تحرير الكويت.

وكان واضحا طيلة الفترة الماضية الشعور العام بين الكويتيين هو التمسك بخيار العائلة الحاكمة كرمز للوحدة الوطنية ، ولكن حسب مصدر سياسي كويتي أن العائلة الحاكمة قد فرّطت بتلك الثقة اللامحدودة التي حصلت عليها من جانب المواطنين الكويتيين، خصوصا بعد تفجر قضية الاستثمارات الخارجية بتورط أمراء من الاسرة الحاكمة في الاختلاسات من المال العام ، الامر الذي أدى الى إحداث هزة عنيفة لموقعية الاسرة الحاكمة ومصداقيتها في أوساط الجمهور العام في الكويت.

في مقال كتبه فيصل الزامل في جريدة القبس في عموده «كلام مباشر» بعنوان «أسرة الصباح» جاء فيه: «تحول الحديث عن الاستثمارات الخارجية الى حوار حول أثر انحراف أفراد من الاسرة الحاكمة على مجمل الاسرة باعتبارها مكونا أساسيا لمؤسسة الحكم في الكويت».

وفي مقال كتبه سعود السمكة في عموده «قراءة مابين السطور» في نفس الجريدة تحت عنوان «ماذنب بقية النظام» : جاء «في سياق الحديث عن الجريمة المؤلمة التي ارتكبت بحق الشعب الكويتي وتورط اثنين من أفراد الاسرة الحاكمة يعني أن المحظور قد وقع» اشارة الى أن الاسرة الحاكمة قد دخلت دائرة الظنون والشبهات.

وكما يظهر، أن رمزية العائلة الحاكمة بدأت تهتز ليس في أوساط الجمهور العادي بل هي على أشدها داخل مجلس الامة مما دعى الشيخ سعد في خطاب له في ٢٦ يونيو الماضي أمام المجلس ،أن يعرب عن «أسفه والمه لما أثاره النواب في جلسة الثلثاء الماضي «٢١ يونيو» من اتهامات وجهت الى أبناء الاسرة الحاكمة وأعضاء الحكومة».

ولم ينس الشيخ سعد وهو في مقام توجيه الحذر واللوم الى المجلس، من تذكير النائب الذي طرح سؤالا استنكاريا في جلسة الثلثاء سالفة الذكر:«أين أربعة من الوزراء التي تنتهي أسماؤهم بحرف «الحاء»؟ ويعني وزراء الصباح، وهم: الشيخ سعد ، والشيخ صباح الاحمد، والشيخ علي صباح السالم،

والشيخ ناصر الصباح، واعتبرها الشيخ سعد غمزا في قناة الاسرة الحاكمة، وتساءل «هل وصلنا الى هذا الحد؟ وكرر السؤال: هل وصلنا الى هذا الحد؟..».

نشير هنا الى أن غياب الوزراء الاربعة جاء في اليوم الذي تلي فيه تقرير اللجنة المالية، حول الاختلاسات والذي أثار بركانا داخل المجلس لغياب بعض المتورطين والمسؤولين ، وخصوصا وزير المالية السابق الشيخ علي الخليفة الصباح ، ورئيس الحكومة حيث يتفق نواب المجلس على أن المسؤولية لا تقتصر على وزارة المالية بل على مجلس الوزراء برمته.

وأعقبه على الفور وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد في كلمة أخرى عاتب فيها النواب وقال «ما أثاره النواب في جلسة الثلثاء الماضي مسّ كرامتنا كعائلة». وطلب من رئيس المجلس «وقف بعض النواب الذين يتجاوزون حدود النقاش أو يخرجون عن الموضوع الخاص بالاستثمارات الى قضايا أخرى».

وينظر الكثيرون في الكويت الى هذا التطور ، على أنه تطور خطير كونه يهز الخيمة الكويتية بعنف وقد يحطّم عمودها «الاسرة الحاكمة»، فالذين تمسكوا بخيار الاخيرة خلال ازمة احتلال الكويت، يشككون اليوم في قدرة الاسرة الحاكمة على الايفاء بثمن الثقة اللامحدودة التي منحها الشعب اليها لفترة طويلة من الزمن.

والاختبار الجدي الذي يواجه الاسرة الحاكمة وتحديدا امير الكويت الشيخ جابر ومن بيدهم القرار، أن يذبحوا «البقرة المقدسة» وأن يتنازلوا عن تميزهم العائلي لصالح الحفاظ على مؤسسة الحكم، وهذا إنما يأتي عن طريق أولا تسليم المتهمين الى القضاء لتأخذ العدالة مجراها، وحتى يشعر الجميع بسيادة القانون، وثانيا، تدعيم المسيرة الديمقراطية بمضاعفة الرقابة البرلمانية والصحافية، لاشاعة جو من الاطمئنان بين الناس واشعارهم بوجود مؤسسات رقابية قادرة على كشف الاحتيالات والتلاعب بالقوانين.

تدخل سعودي لمنع فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء في الكويت

تحسّبا لاحتمال رضوخ العائلة الحاكمة في الكويت لضغوط مجلس الأمة بشأن إصراره على فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء.. بعثت الحكومة السعودية وبأوامر من الملك وفدين أحدهما رسمي والآخر شعبي، لملاقاة أمراء آل صباح، والضغط عليهم لرفض طلب النواب الكويتيين.

وقالت مصادر حكومية كويتية، أن الوفدين السعوديين تشكلا من إثنين من الأمراء، ومن عدد غير معروف من المسؤولين الحكوميين يعتقد أن من بينهم وزير الدولة محمد ابراهيم مسعود، وأحد مستشاري الديوان الملكي.

وقد التقى الوفد الشعبي المكون من الأميرين السعوديين بوزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح، في حين التقى الآخرون أمير الكويت نفسه، لبحث موضوع فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء وتأثير ذلك على الوضع في المملكة وبلدان الخليج الأخرى القائمة على منهج وراثة الحكم.

وقالت مصادر برلمانية كويتية أن اللقاء السعودي الكويتي جاء بعد يوم أو أقل من مطالبة مجلس الأمة في يوم الإثنين ١٩ يوليو الماضي بالفصل، ووصفت زيارة الوفد السعودي الخاص بأنه يمثل تحديا خطيرا للديمقراطية في الكويت، وتدخلا سافرا في الشؤون الكويتية من قبل السعودية التي قال أحد النواب أن كل تدخلاتها ـ عدا موضوع التحرير ـ كانت في غير صالح الكويت.

على صعيد آخر، التقى عدد من النواب الكويتيين برئاسة صالح الفضالة نائب رئيس المجلس، بأمير الكويت في العشرين من الشهر الماضي، وحسب مصدر موثوق فأن الأمير «أعطى الضوء الأخضر للمجلس في محاكمة أي شخص من العائلة المالكة أو الوزراء بشأن الإختلاسات في موضوع الإستثمارات الكويتية الخارجية، إذا ما انتهت المهلة التي حددها المجلس للحكومة في غضون ثلاثة أشهر».

لكن الأمير، وحسب المصدر نفسه، أكّد للحضور بأن العائلة المالكة (آل صباح) لا ولن تقبل بفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، وأشار الأمير الى أنه ليس لدى العائلة شخص أفضل من الشيخ سعد، وأنها لن تتهاون في هذا الموضوع.

وألمح أحد النواب الحاضرين الى أن ضغط العائلة الحاكمة لمنع فصل الولاية عن الوزارة يأتي في الدرجة الثانية بعد الضغط السعودي الذي مارسه الملك فهد بشكل شخصي.

شيوخ في أحد الاجنحة المبعدة في الاسرة الحاكمة في الكويت يطالبون بـ:

اقتسام كعكعة السلطة والثروة مع الجناحين الحاكمين

يبدو أن الخلاف داخل الاسرة الحاكمة لم يقتصر على الجناحين الرئيسيين : آل أحمد، وآل السالم، فقد بدأت بعض الاصوات الجديدة تسمع من ثنايا الاجنحة الاخرى المحسوبة على الاسرة إسميا ، ولكن دون أن تتمتع بامتيازات الاسرة سياسيا واقتصاديا وربما اجتماعيا أيضا.

ولذلك هناك إعتقاد بأن طبقة المهمّشين والمهملين داخل الاسرة قد بدأت تشعر بالضرر ـ خصوصا بعد تحرير الكويت حيث الفرص مؤاتية للجميع ـــ فهي في وجود الديمقراطية وغيابها خاسرة، فبوجودها مبعدة شعبيا، وبغيابها مبعدة عائليا.

ولذلك كان الطريق الاسلم بالنسبة لهؤلاء المستبعدين، هو العودة من طريق الشعب بتبني مطالبه وتطلعاته من جهة للحصول على قاعدة ارتكاز يمكن الافادة منها مستقبلا ، ومن جهة ثانية صناعة تكتل داخل الاسرة يضغط باتجاه فتح ثغرة للعبور الى ساحة التنافس الى جانب الجناحين الرئيسيين آل السالم وآل أحمد عبر المطالبة باعادة تقسيم الثروة والسلطة من جديد بين افراد الاسرة الحاكمة.

الوثيقة التي تجد ـ عزيزي القارىء ـ النص الكامل لها هنا، قد تسربت على دفعات ، وقد كتم معدوها أسمائهم حيث لم ترد سوى توقيعاتهم على صفحات الوثيقة، وكانت الديوانيات هي الوعاء المناسب لطرح موضوع الوثيقة ومناقشة محتوياتها وأغراضها.

ونتيجة لمواضع الاثارة في الوثيقة ، خصوصا البنود المتعلقة بامتيازات أفراد الاسرة الحاكمة، فقد حطمت الصحافة وبعض قوى المعارضة التحفظ وبدأت النقاشات والانتقادات حول الوثيقة تدور بصورة علنية ، بل أن الصحافة الكويتية أشارت اليها تارة، وصرحت بها تارة ثانية، وقدحتها ثالثة.

وكان يمكن للوثيقة أن تضاف الى جانب الدعاوى الخيرة التي يرفعها فئات الشعب الى الامير والحكومة للمطالبة باصلاحات عامة، ولكن هذه الوثيقة اختلفت من حيث أنها حملت في طياتها هدفين رئيسيين: المشاركة في كعكعة السلطة والثروة.

فهم في الوقت الذي يطالبون بالديمقراطية ، يوجهون نقدا للجناحين المضطلعين بالسلطة استبعادهم على وجه الخصوص من المشورة وتبادل الرأي وصناعة القرار.

ومن جهة ثانية، فهم الذين يبدون حرصا متكلفا على مدخرات الدولة ويطالبون بضبط الاحتياطيات، وحفظ المال العام باعتباره جزءا لا يتجزأ من الحفاظ على الحكم، فهم يطالبون بانشاء صندوق بعين من المال لتحسين الوضع الاقتصادي واحتياجات الاسرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ ـ ٧ ـ ١٩٩٢

في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، زحفت الجيوش العراقية لتحتل الكويت، في أكبر كارثة سجّلها تاريخنا منذ نشأة البلاد وتكوينها ، وحلّ بنا ما حلّ خلال سبعة أشهر متواصلة انتهت خلالها الدولة الكويتية الاولى.

فمنذ أن استقر نفر من العتوب في أرض بن عريعر بدأت لحظات شروق الامل في الاستقرار والتوطن وتلمس مواطن الارزاق في البر والبحر ، وبذلك الاستقرار غرس الاجداد نواة تكوين الدولة. نعم فقد أنست تلك الفترة من الزمن الجماعة مآسي الرحلة الرهيبة اللاهثة وراء الاستقرار والرزق ، تلك الرحلة التي فقدنا فيها جدنا الكبير جابر ودفن رحمه الله وهو في طريق البحث عن الوطن.

لقد بدأ جدنا الكبير جابر الخطوة الاولى للهجرة العظيمة وكأنه يقول لأبنائه وأحفاده ومن بعده، لقد سرت بكم من التبعية الى السيادة، ومن التنقل الى التوطن ، ومن الفقر الى الغنى، ومن التشتت الى التوحد.

وأدرك والدنا صباح الاول رحمه الله هذه الخطوة وفهم معانيها، فأدرك أن المسيرة لا تبدأ بدون رفاق لا تقل رؤيتهم وتطلعاتهم وطموحهم عمّا لديه..

وتعاقب على حكم الكويت أمراء من آل الصباح نذروا أنفسهم لهذه الامة وصارعوا الاهوال والحروب والغزوات والصراعات الدولية والتكتلات حتى نجو بالكويت وأهلها ووصلوا بها الى شاطىء الامان . وبرز المؤسس الكبير المغفور له الشيخ مبارك الصباح طيب الله ثراه، وهو الذي حمى الكويت من أي غزو خارجي وحفظ الحكم فيها حتى وهو في قبره..وبتعاقب الحكام تأتي تلك العقبة العظيمة في تاريخ الدولة الاولى بحكم الشيخ عبد الله السالم رحمه الله الذي خطى الخطوة الجبّارة الثانية لتكملة مسار أسلافه في التطلع الى الدولة الحديثة المستقرة والتي توّجت بالعقد السياسي والاجتماعي بين الحاكم والمحكوم ليُثبّت لشعبه وأهله حكما مستقرا دائما، وعادلا تحكمه روح الشريعة وينظمه دستور سنة ١٩٦٢ حتى أصبحت الكويت في الثلث الاخير من القرن العشرين أغنى دولة في العالم، وعنصرا أساسيا في نموه وازدهار اقتصاده، ناهيك عن النمو الاجتماعي والسياسي

والاقتصادي والثقافي ، وتكوين احتياطيات الاجيال ، وشروق دولة المؤسسات والقانون . لكن هذا الازدهار لم يستمر كثيرا ، وسرعان ما بدأ العد التنازلي ، ولم تعد الكويت متبوأة مركزها الذي عرفت به في عالم المال، وكثرت تبعية تحمل النظام للاداء الحكومي، واستمر التدهور حتى جاءت فاجعة الثاني من أغسطس..

لكن لطف الله كان كبيرا، ووقف العالم لنصرتنا كدولة حضارية ديموقراطية دستورية، وتمسك العالم الدولي بنا حكاما نمثل الشرعية العادلة، وكان موقفه مرآة صادقة تعكس تمسك أهل الكويت بنا قبل كل شيء وتضحياتهم بأرواحهم وأبنائهم وأعراضهم ومالهم.. وتحررت الكويت والحمد لله في السادس والعشرين من فبراير ، لتعود الشرعية وكلنا أمل بأن نكون قد استفدنا من تجارب الماضي ، وأن نتعاضد سويا في بناء الدولة الثانية أكثر نضجا وانتاجا وأداء ، وأن نكون عند حسن ظن العالم الدولي والانساني الذي ضحى لأجلنا ، لكننا وبكل أسف لا نرى مجالا لهذه الآمال ضمن الطريق الذي نسير فيه نمط التفرد بالسلطة وتحميلنا كأبناء النظام تبعية ذلك.

لقد حاول نفر من أبناء عمنا وأخواننا الاجتهاد ولم شمل الاسرة في اطار منظم دونما نتيجة فهل يعقل أن لا يتشاور أبناء النظام في مصيرهم وأمتهم وأن لا يجتمعوا ليبحثوا ذلك في مثل ما مررنا به من تجربة؟ وماهي الدروس التي تعلمناها ، وكيف لنا أن ندافع عن قرار أو رأي لأفراد السلطة نحن لم نستشر فيه، بل ولم نعرف عنه شيئا من قبل؟ وهل للحكم فلسفة أو رؤية جديدة وواضحة بعد هذه المحنة؟ وهل علينا دائما أن نضع النظام درعا واقيا وساترا لأخطاء الحكومة بدلا من أن تكون هي الدرع الذي يقيه؟

إننا كشريحة من أبناء النظام الحاكم مؤمنون بأن التفرد بالسلطة ومركزيتها هما الخطوة الاولى في الطريق المعاكس ، لمسيرة جدنا الكبير جابر رحمه الله.. ونحن مطالبون في أكثر من أي وقت مضى في اصلاح هذا المسار ، وتقديم المشورة والنصح والضغط بما يحقق ذلك وضمن الاعراف والمفاهيم الدستورية والقانونية للدولة وفي اطار حقوقنا كمواطنين فيها هدفنا صيانة شرعية الحكم وهيبته والحفاظ عليه بالترفع عن الصغائر ، والعدالة، والحيادية، والتطور ، والرعاية، ونحن متفقون على:

أولا: نبذ أي تمييز طائفي، أو عائلي، أو مذهبي، وأن الكويت كل واحدة فيه المواطنين سواسية كما حدد الدستور ونظّمت القوانين.

ثانيا: اننا نرفض التصنيف الفئوي للمجتمع بتمييز الكويتيين الى درجتين وندعو الى توحيد الحقوق والواجبات للجميع.

ثالثا: اننا نؤمن بأن الدستور الذي اتفق عليه أهل الكويت قد أنصف الحاكم والمحكوم ولابد من التمسك به والحفاظ عليه عقدا يجسد الشرعية والعدالة.

رابعا:إننا نعيش في عالم متغير متطور ، الانسان محوره والمعلي الانسانية والحضارية منهجه، ومن ثمّ فإن الحرية والديمقراطية مسألة تتطلب التوائم والتلائم معها بعقل أكثر انفتاحا ، وبمنهج أكثر انضباطا وحيادية.

خامسا: إننا متفقون على أن توسعة قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيزها هدف من أهداف الحكم الاساسية وهي لا تتأتى بغير تشجيع مبدأ الانتخابات وتعميمه.

سادسا: إن الاتجاه الديمقراطي العالمي المعاصر يتطلب تهيأة واعية لمجتمع واع لحقوقه وواجباته الدستورية وهذا يتطلب وعيا كاملا لأبناء النظام - بالدرجة الاولى - وكافة الشعب بالدستور والقوانين المتعلقة بالحريات والحقوق والواجبات ، وضرورة أن يأخذ الاعلام الرسمي دورا أكبر من تحقيق ذلك.

سابعا: ضرورة العمل على بناء دولة المؤسسات التي يحكمها بناء مؤسسي لا يتغير بتغير الافراد..

ثامنا: أن القانون وعدالته وحزمه صمام الامان للمجتمع ، ويجب أن يطبق القانون على الجميع ودونما تمييز أو مفاضلة ، ونحن مطالبون أكثر من غيرنا بالتمسك فيه.

تاسعا: إننا نطالب الحفاظ على مدخرات الدولة وصيانتها وتطويرها ونرفض ما تتعرض له احتياطياتنا من هدر ونزف مع بداية الدولة الثانية وندعو الى ضبط ذلك ، فالحفاظ على المال العام جزء لا يتجزأ من الحفاظ على الحاكم نفسه.

عاشرا: ابعاد الحكم عن أي نزاعات أو صراعات سياسية وانتخابية أو عائلية ، بل العمل على نبذ الصراعات التي تنتهي الى البعد العائلي أو الطائفي أو القبلي والابتعاد بالكامل عن أي ساحة انتخابية نأيا بالحكم عن أي شائبة، كما أننا لا نرى مبررا لذلك ولم يكن الحكم مستهدفا من أحد قط.

إحدى عشر: إننا مؤمنون بضرورة تشاور أبناء النظام مع القائمين على السلطة فيه ومشاركتهم الرأي في المسائل العامة والمهمة من خلال اجتماعات دورية ومنظمة.

ثاني عشر: إننا مؤمنون أن هناك احتياجات مختلفة للاسرة تتطلب بعضها المال وتحسين الوضع الاقتصادي ولذلك ندعو لانشاء صندوق بعين من المال ليقوم بالادوار المختلفة لمصلحة الاسرة والمجتمع.

مؤتمر في جامعة اكستر حول «الخليج وجمهوريات آسيا الوسطى».

المتصارعون على آسيا الوسطى

اعداد ـ عبد الأمير موسى

عقد مركز دراسات الخليج العربي في جامعة اكستر في بريطانيا، مؤتمرا في الفترة مابين ١٢ ـ ١٤ يوليو الماضي تحت عنوان «الخليج وجمهوريات آسيا الوسطى»، شارك فيه عدد من الخبراء ، و الباحثين السياسيين ، والاكاديميين المتخصصين ، والصحافيين من جمهوريات آسيا الوسطى وروسيا وايران وتركيا والمملكة والولايات المتحدة وبريطانيا ، باضافة عدد من المبعوثين من سفارات دول الخليج في لندن وبعض المؤسسات الدولية مثل الاوبك وشركة شل..

تمحورت أوراق النقاش في اليوم الاول من المؤتمر حول موضوعتين أساسيتين:

الاولى: المجتمع والثقافة في جمهوريات آسيا الوسطى ودور اللاعبين الاجانب في هذا المجال.

الثاني : السياسة والامن في آسيا الوسطى على أساس الجوار الجغرافي بين هذه الدول والصراعات المتفجرة بين بعض منها كما في مثال الصراع بين أرمينيا واذربيجان، ومن جهة أخرى التداخل الامني بين روسيا وآسيا الوسطى ودول مجلس التعاون الخليجي، والاستراتيجية الامنية الغربية في جنوب غرب آسيا.

وفي اليوم الثاني كانت المحاضرات مصنّفة على أساس موضوعتين:

الاولى: الاقتصاديات والتجارة ، والمشكلات الناجمة عن خلق اقتصاديات في آسيا الوسطى، ونظرات في التعاون السياسي والاقتصادي بين دول الخليج العربية وأوزبكستان.

الثاني: السياسات والامن، وروابط ايران والسعودية في جمهوريات آسيا الوسطى، والتداخل الامني والسياسي بين الخليج وهذه الجمهوريات، والمثل والحقائق للعلاقات الايرانية مع بلدن آسيا الوسطى ، ومواقع كل من ايران، ودول مجلس التعاون الخليجي ، وجمهوريات آسياسي الوسطى القوقازية، وسياسات كل من ايران وتركيا في جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية سابقا وقوقازيا.

بيد أن محورين اساسيين استغرقا مجمل الابحاث والنقاشات طيلة أيام المؤتمر ، بتضمين تلك الموضوعات ويمكن اعتمادهما كأساسين لاستعراض وقائع المؤتمر.

اللاعبون الاساسيون الشرقيون في آسيا الوسطى

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، خصصت كثير من الدول نسبة كبيرة من أنشطتها لجهة النفوذ في الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، باعتبارها مناطق نفوذ واعدة سياسيا واقتصاديا وبالتالي استراتيجيا.

وفي الشرق ظهر ثلاثة لاعبين أساسيين هم: تركيا، ايران، المملكة العربية السعودية، ولكل لاعب من هؤلاء مدرسته ووسائل نفوذه وتطلعاته في هذه الساحة.

في المحاضرة التي ألقتها البروفسورة مارثا بريل أولكوت تحت عنوان «الوعي الاسلامي والايديولوجية القومية في آسيا الوسطى: ماهو دور اللاعبين الاجانب»، تقول: أن قادة آسيا الوسطى يواجهون بالتأكيد خطرا سياسيا على المستوى الداخلي حيث يتنامى المد الاسلامي وتورد مقارنة مقتضبة هي: أنه في عام ١٩٨٥ كان هناك أقل من ١٠٠ مسجد مسجّل في كافة أنحاء الاتحاد السوفيتي سابقا، ولكن بنهاية عام ١٩٨٩ أصبح من المحتمل أن يكون العدد الحقيقي للمساجد قد تجاوز بمعدل ١٠٠ مرة بالقياس الى الرقم الرسمي، وهذه المساجد تم تمويل انشائها من قبل ايران ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا..

وتعتقد السيدة أولكوت أن هذا التنامي يتعزز من خلال سبب محتمل هو السياسة الخارجية، حيث أن قادة آسيا الوسطى يتمنوا بأن يتخلصوا من كونهم قادة لدول اسلامية. وتقول أن هذا الدور ـ الطموح ـ هو مايمارسه هؤلاء باستثناء بعضهم بتردد.

على أن ذلك الطموح ـ حسب السيدة أولكوت ـ يتعارض مع حاجة ملحة بقوة وهي حاجة قادة آسيا الوسطى للاستثمار الخارجي، والدول الاسلامية تمثّل بالنسبة لقادة هذه المنطقة أملا حقيقيا بالنسبة للاستثمار الخارجي. وساقت مثالا على ذلك: أن اسلام كاريموف أمضى طيلة خريف ١٩٩٢ في محاربة تدخل العوامل الاجنبية في طاجيكستان، وبث تلميحات كافية في خطبه لتوضيح بأن ايران كانت هي المعنية، ولكن حين ظهر تحسن في التعاون الاقتصادي بين ايران وأزبكستان ، رحّب كاريموف بحرارة بوزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي في زيارته الى جمهوريته في يناير ١٩٩٣، وكان مستعجلا لتوقيع ورقة العمل الضرورية.

وبالتأكيد أن النفوذ الايراني في آسيا الوسطى يواجه معارضة شديدة ليس من جانب المنافسين الصغار كالمملكة أو تركيا، ولكن الضغوط تزداد

بصورة سريعة من جانب الغرب حيث تقول السيدة أولكوت: أن المغالاة في المناهضة لايران في آسيا الوسطى تبدو أنها مستهدفة من جانب الغربيين للتشجيع على الاستثمار في الدول الاثوقراطية ولكن العلمانية في آسيا الوسطى.

وتقول السيدة أولكوت: بأن السعودية تقوم بتمويل سادوم بصورة مباشرة وعدد آخر من الجماعات الاسلامية الرسمية ، كما تقوم بتمويل غير مباشر لبعثات العمل التي تقوم بها بعض الفعاليات الاسلامية من بنغلادش ودول خليجية. وتضيف قائلة: «كما أن السعودية هي مصدر برامج البعثات للتعليم الديني لبعض مواطني آسيا الوسطى في بلدانهم ، كما يقال بأنها المصدر لتمويل البعثات المقدّمة من قبل المجموعات الاصولية في تركيا أيضا».

أما الناشر والصحافي رياض نجيب الريس فسلّط ضوءا كثيفا عبر محاضرته «النظرة العربية لجمهوريات آسيا الوسطى في اطار النظام العالمي الجديد» ـ منطلقا في ذلك من المحصلة التي خرج منها بعد زيارته الى كل من: سمرقند، بخارى، خيوا، طاشقند ـ على عوامل أربعة يعتقد بأنها محاور في الصراع بين عموم اللاعبين الاجانب في ساحة آسيا الوسطى، الاول: اللغة، «حيث تحاول روسيا زراعة الابجدية السيريالية، فيما تحاول ايران دعم الابجدية العربية، والاتراك الابجدية اللاتينية».

العامل الثاني، الهوية، «حيث يشعر العرب بقلق بناء على التعريف الجغرافي رغم أنه في حقيقته فني ، الا أنه يعبر عن انتماء ، واجابة على سؤال: ماهي حقيقة آسيا الوسطى؟ هل هي جزء من الشرق الاوسط الذي يضم ايران وتركيا والعالم العربي، أو أنها جزء من أوروبا».

العامل الثالث: الاسلام، ويقول رياض الريس «إن هناك ثلاثة أنواع من الاسلام تتصارع للهيمنة داخل جمهوريات آسيا الوسطى، وتنتمي هذه الانواع الى ثلاث قوى متنافسة: تركيا وتمثل اسلاما سنيا، وعلمانية في القانون، في دولة شبه ديمقراطية، مقبولة، تلقى قبولا وتشجيعا من أوروبا بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص».

والاسلام الثاني في ايران «وتمثّل اسلاما شيعيا، متقدم في طرازه، ثوري في نزعته، مناوىء للغرب، ومناوىء لأميركا بوجه خاص».

والاسلام الثالث تقوده السعودية «وتمثل اسلاما سنيا ينتمي لمدرسة الوهابية. محافظ، رجعي ولكنه على أية حال ليس أصوليا». لا تمثل الاسلام العربي الكبير، ومقبولة فقط من جانب الغرب طالما أن قادتها السياسيين هم في موضع السلطة والسيطرة في السعودية ، والحاجز أمام الاسلام الايراني والتشيع».

ويقيم الريس الدور السعودي الوهابي مذهبيا في آسيا الوسطى على أساس أنها خارج المدارس السنية الاربعة: الحنفية، المالكية، الشافعية، الحنبلية، «وقد تبرر دورها فقط للمال الذي بامكانها انفاقه في سبيل الحصول على نفوذ ، وقد لقي الاخير معارضة من قبل بعض المراكز الاسلامية العربية في القاهرة، ودمشق، وبغداد».

ويعتقد الريس «بأن الاسلام العلماني التركي هو صاحب أكبر جاذبية للغالبية من المسلمين في آسيا الوسطى ، والسبب في ذلك يعود بدرجة أساسية الى الجذور القومية لآسيا الوسطى، والهوية بالاضافة الى طموح التتريك لدى الجمهوريات في قوقازيا، فهي تقدّم لهم الاسلام الكمالي، وأوربا في الموديل التركي، والغرب في التطلع التركي، والحداثة في غايتها».

العامل الرابع: السياسات، ويعتقد الريس بأن هذا العامل يقوم «على أساس التداخل بين جمهوريات آسيا الوسطى وبعض مشاكل الاستقلال السابقة في هذه الجمهوريات ، وبذلك فهو يقدم فرصة لدول الخليج للبحث عن استراتيجية جديدة بخصوص تركيا وايران، باعتبارهما اللاعبين الرئيسين في اللعبة الكبيرة الجديدة في آسيا الوسطى الحديثة».

ويشير الريس الى «أن مايثير قلق دول الخليج العربية في الوقت الراهن هو احتمال تقسيم العراق، رغم كل تداعياته السلبية في الجزيرة العربية والقوة العسكرية المتنامية لايران وموقفها المتشنج تجاه دول الخليج العربية، من خلال ماظهر السنة الماضية في النزاع بين ايران والامارات على جزيرة أبو موسى وسيطرتها على جزر طمب الكبرى والصغرى».

أما البروفسور فاليريا بياسنتيني من الجامعة الكاثوليكية في ميلان فقد أشار في محاضرته «التنافس الديني والجيوسياسي بين ايران والسعودية في آسيا الوسطى، الى «أن منطقة الخليج لها أفضلية مطلقة بالنسبة لايران على آسيا الوسطى، وذلك بالاستناد الى عناصر مختلفة: صعوبة النفوذ الى آسيا الوسطى، وغياب خطوط اتصالات «طرق، سكك حديد، مطارات..»، النقص الحاد في المصادر المالية والتكنولوجية، ردود الفعل من جانب روسيا وتركيا والغرب نفسه الذي لا يود بالتأكيد أن يرى سياسة ايرانية عدائية للتدخل في منطقة آسيا الوسطى ، وفوق ذلك كله بسبب المشاكل المعقدة في اللحظة الراهنة المتصلة بالنفط، بشأن الانتاج».

بالنسبة للسعودية يقول بياستيني «من الصعب القول أن السعودية تلعب لعبتها الخاصة بها أو أنها تتصرف «مع» او «بالنيابة عن» طرف ثالث، قد يكون الولايات المتحدة؟».

أما الدكتور أكبري والدكتور طباطبائي من جامعة تبريز الايرانية فتحدثا في محاضرتهما «آسيا الوسطى والخليج ومنظمات التنمية الاقليمية» عن آفاق التعاون بين دول الخليج وجمهوريات آسيا الوسطى، «وأن التعاون يشكل ضرورة قصوى بالنسبة لهذه الجمهوريات ، من أجل الانتقال من انظمة الحكم المركزية والنظام الاقتصادي المخطط من قبل الاتحاد السوفيتي سابقا الى السوق الحرة كنظام للاقتصاد والحكومة».

ويفترض أكبري وطباطبائي «أن انشاء مجلس التعاون الخليجي ليس فقط الحل لتنمية آسيا الوسطى، وإنما يمكن له أن يقوم بتنمية وتطوير الاحتمالات بالنسبة لأعضاء كل من منظمة ايكو ومجلس التعاون الخليجي، عبر اتحاد القوى الاقتصادية ، والقدرات ومصادر الدول الاعضاء، والتي هي في كل الاحوال مكملة لبعضها البعض، وتقدم نماءا أفضل وأسرع وتنمية لكلتي المؤسستين».

ويضيف أكبري وطباطبائي الى ذلك السيناريو «وبالنسبة لايران التي تجد نفسها في المركز وفي نقطة متداخلة بين المجلسين وتتمتع بموقع محوري، ستجد أهمية اقتصادية ، تجارية، دينية، ثقافية، سياسية».

روسيا والبحث عن استراتيجية في آسيا الوسطى

قدّمت محاضرة ماكسيم شازينيكوف من كلية نوفيلد بجامعة أكسفورد بعنوان «روسيا في آسيا الوسطى» صورة شاملة ومتكاملة حول الاستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى، تنطلق من حقيقة «أن الروس لم يقدّموا حتى اللحظة استراتيجية واقعية وشاملة حول آسيا الوسطى».

ويعتقد ماكسيم بأن «خلال السنة ونصف السنة الماضية ، كانت السياسة الروسية في هذه المناطق في حالة تشكّل وتكوين، وبقيت محكومة برد الفعل أكثر من أن تكون فعالة ابتداءا دون أن تعكس نظرة معقولة للمصالح الروسية وخصوصياتها».

مدة البحث ـ حسب تصوّر ماكسيم ـ عن استراتيجية روسية جديدة قد تستمر طالما «أن روسيا تصارع من أجل ترتيب بيتها الداخلي واصلاح بيئتها الجيوسياسية الجديدة، وتبقى المشكلة الداخلية طاغية ومعوّقة الى حد ما لأي دور سياسي خارجي».

وفي البحث عن استراتيجية يعتقد ماكسيم «فإن السلطات الروسية الحاكمة بحاجة الي الاستقرار ، كما أن الحفاظ على الوضع الراهن في آسيا الوسطى هو ذو أهمية قصوى بالنسبة لمصلحة الروس للتقدم بنجاح على الطريق نحو الاصلاحات الداخلية الصارمة».

ويورد ماكسيم التصور العام لدى المحللين الروس والمتمثل في «أن انسحاب روسيا من آسيا الوسطى سيخلق فراغا أمنيا ، وثغرة جيواستراتيجية ، وعدم استقرار ملتهب، وعنف وحروب ستكون تداعياتها خطيرة وقوية على الدول المجاورة». بكلمات أخرى ـ حسب ماكسيم ـ «فإن الروس مسؤولون عن تبديل الاوضاع في آسيا الوسطى عن طريق مضاعفة الجهود للبقاء في المنطقة في سبيل الابقاء ـ على الاقل ـ على الاستقرار وهو عنصر رئيسي وهام بالنسبة لمشاريع اعادة البناء والتجديد في روسيا».

ويعلل ماكسيم تلك المسؤولية «بتزايد الحاجة الى استراتيجية روسية في آسيا الوسطى كون القلق من التهديدات المباشرة للأمن الجنوبي على الاستراتيجية الروسية تفرض على الروس لعب دور أكثر فعالية في آسيا الوسطى».

الامر الآخر الأكثر أهمية، ـ حسب تصور ماكسيم ـ هو «أن الروس مهيئون لانتهاز الفرصة في بناء هياكل الكومنولث والعمل من أجل تكامل الدول المستقلة المكوّنة له بصورة أكبر وأعمق».

ويخلص ماكسيم من هذا التحليل الى «أن الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في روسيا لها مدخلية في كافة العوامل تلك، وأن التحدي الرئيسي أمام التركيبة الحالية للعلاقات بين روسيا وآسيا الوسطى هو التطورات السياسية في نفس دول آسيا الوسطى، والتي ستؤثر على حجم النفوذ المستقبلي لروسيا في هذه الدول، بالاضافة الى أن عامل مهم هو مجموعات المعارضة وهي في الغالب قومية ، وثورية، ومناوئة لروسيا، وتطالب باستقلال حقيقي عن موسكو، وأن وصول هذه المجموعات الى السلطة قد يحدث تبدلا دراماتيكيا في مجمل صيغة العلاقات بين روسيا وآسيا الوسطى».

الاستراتيجية الغربية في آسيا الوسطى

موضوعة الاستراتيجية الامنية الغربية في جنوب غرب آسيا والتي كانت صلب محاضرة الدكتورة روزميد هوليس من المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية في لندن ، والتي تحرت الشمولية والنظرة المجردة في التعامل مع الاستراتيجية الغربية، وقد كانت الاخيرة ـ حسب السيدة هوليس ـ مبنية على أساس «أن الموقف الغربي في آسيا الوسطى هو مؤقت، للحفاظ على المفاوضات الطويلة الامد بين أعضاء الناتو والهيئات المشتركة في كيفية التعامل مع وضعية أوروبا عقب الحرب الباردة ومحيطها الدائري».

وتنطلق هوليس في تحديد الاستراتيجية الامنية الغربية في آسيا الوسطى من خلال تحديد المصالح الغربية والتهديدات على حد سواء في هذه المنطقة.

فالمصالح الغربية في هذه المنطقة كما تحددها السيدة هوليس ، هي على النحو التالي:

١ ـ القلق من الاستقرار والتأثيرات الكامنة لانعدام الاستقرار.

٢ ـ الصفقات التجارية الكبرى.

٣ ـ ضبط الاسلحة النووية.

وبناء على قيادة قوات حلف الاطلسي ـ حسب السيدة هوليس ـ «فإن الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية للدول المستقلة حديثا في آسيا الوسطى لم تكن خارج اهتمام الدول المجاورة: تركيا ، وايران، وباكستان، والسعودية، فكل واحدة من هذه الدول تتمتع بدرجة من الروابط الاثنية واللغوية أو الثقافية/الدينية مع المنطقة. وحيث أن دول آسيا الوسطى تتجه صوب الشمال، كما سيفعلوا في نهاية الامر، فإن الدول المجاورة ستلعب دورا هاما لمصلحة أو مضرة سلامهم واستقرارهم».

أما الاستراتيجية الغربية في المنطقة كما تصوّرها رزوميد هوليس فتحددها بناء على «العمل عبر الهيئات المشتركة والآليات القائمة، مثل هيئة الامم المتحدة ، أو مجلس التعاون لشمال الاطلنطي والروابط الثنائية من خلال تقسيمة الحرب الباردة، فهي:

١ ـ بناء صيغة أمنية جديدة لأوروبا.

٢ ـ تقديم مضلة مشتركة لعمليات حفظ السلام.

٣ ـ تطوير الانظمة القوانين لاجراءات حفظ السلام الدولية.

واستنادا الى تصريح مجلس شمال الاطلنطي لحلف الناتو «نقوم بتطوير ـ بالتعاون مع شركائنا في مجلس التعاون في شمال الاطلنطي ـ تفاهما مشتركا لأهداف نظرية بشأن حفظ السلام ، في سبيل تطوير قدرات قواتنا للتحرك بصورة فاعلة في حال تحمل مهمات حفظ السلام بصورة جماعية».

٤ ـ اسناد وحماية النظم الديمقراطية الجديدة.

٥ ـ تلقين طرق السيطرة الديمقراطية على السياسة الدفاعية والقوات المسلحة».

في المقابل تقدّم رزوميد هوليس صورة مقابلة عن المصالح الغربية في الخليج باعتبارها ذات علاقة وثيقة بالاستراتيجية الامنية الغربية في آسيا الوسطى، وهي:

١ ـ الحصول على النفط بمعدلات تزويد وأسعار مستقرة.

وتقول هوليس بأن «هذه ـ النقطة ـ تمثل المصلحة الرئيسية للغرب، على أساس أن اميركا الشمالية تستهلك قرابة ٣٠ بالمئة من الانتاج العالمي للبترول، فيما يستهلك الغرب الاوروبي حوالي ٢٠ بالمئة. وأن ٢٦ بالمئة من الانتاج العالمي من النفط يأتي من الشرق الاوسط، ومن الخليج بدرجة رئيسية».

وحسب قيادة حلف الاطلنطي فإن «التدخل كنزعة معبّرة في سوق النفط العالمية هو المركزية المتنامية للانتاج النفطي العالمي في منطقة الخليج العربي. فحصة المنطقة من تزويد العالم هي في حالة زيادة من الربع يوميا الى نحو الثلث بنهاية عام ٢٠٠٠، يضاف الى ذلك ان معدل الانتاج في الخليج العربي قد يصاحبه انخفاض في الانتاج النفطي في مناطق أخرى. فقد واجهت الدول الرئيسية المصدرة للنفط صعوبات سياسية واقتصادية أو دبلوماسية في غضون السنة الماضية ١٩٩٢. فعلى سبيل المثال، كان الانتاج النفطي والصادرات من الاتحاد السوفيتي سابقا صعبا بصورة بالغة لكثير من الدول الاوروبية، فقد انخفض بصورة دراماتيكية وربما يواصل انخفاضه في عام ١٩٩٣، ومع وجود خيارات قليلة بالنسبة لنفط دول الخليج العربي فإن تمزق خطوط الامداد في المنطقة سيؤدي الى قلق متعاظم».

٢ ـ الحصول على طرق مواصلات.

٣ ـ اتفاقيات ومبيعات دفاعية.

وحسب السيدة هوليس فإن «٧٢ بالمئة من المبيعات الدفاعية الاميركية في عام ١٩٩١ كانت للشرق الادني وجنوب آسيا. وبناء على إحدى التقديرات، فإن الخسائر المفاجئة للمبيعات الدفاعية الاميركية الى السعودية قد كلّفت في عام ١٩٩١ نحو ٥١ مليون وظيفة و ٨١٩ بليون دولار في المداخيل».

وتضيف «أما اليمامة فهي الاكبر في الصفقات الدفاعية ، وقد قدّمت ٤٠ بليون دولارا الى بريطانيا بنهاية عام ١٩٩١ بتراكم اجمالي قدره ٢٩ بليون دولار بنهاية عام ١٩٩٢، ليس بحساب النظم العسكرية فحسب، ولكن باضافة التدريب ، والدعم ، والبناء، والفرقاطات...».

٤ ـ الروابط التجارية والمالية الاخرى.

٥ ـ التحالفات السياسية.

أما المخاطر والتهديدات المحتملة، قبالة هذه المصالح، فهي كما تحددها هوليس على النحو التالي:

١ ـ المغامرة العسكرية من قبل ايران أو العراق.

٢ ـ النظم المتناقضة والايديولجيات بما يشمل الاسلام الثوري.

٣ ـ أسلحة الدمار الشامل والنظم الصاروخية بعيدة المدى.

٤ ـ النزاعات الحدودية، والحروب الاهلية، والنزاعات على الثروة، والكوارث الطبيعية.

٥ ـ انتشار السلاح.

٦ ـ تهريب المخدرات.

٥ ـ انتشار السلاح.

٦ ـ تهريب المخدرات.

المؤسسة الدينية والمجتمع

(٢ من ٢)

أنور عبد الله

الإحتجاج الثالث – 1964

لم تحصل إحتجاجات في عهد الملك سعود ، 1953م ـ 1964م لأنه كان ضعيفا وواقعا تحت تأثير العلماء من جهة ومنغمسا في ملذاته الشديدة من جهة أخرى ، بل حصل أحتجاج في عهد الملك فيصل ، وبالتحديد في أول سنة من حكمه ، بعد عزله أخيه سعود من الحكم عام 1964م ، حاول مستشارو الملك فيصل أن يهيؤا لإحتفال رسمي بمناسبة مرور سنة واحدة على إعتلائه للعرش وسرعان ما هبّ رجال الدين مستنكرين ذلك ، وطالبوا الملك فيصل إلغاء مثل هذه الإحتفالات أسوة بما فعله أبوه ، فتم لهم ما أرادوا.

تثبيت الملك ـ الحاله الأولى

أخذت الخلافات تتطور بسرعة بين القبائل البدويه التي لعبت دورا خطيرا في توحيد البلاد منذ نهاية عام 1925م وصلت الى قمتها في نهاية عام 1929م ، وأصبح الجميع يتوقعون حربا أهليه في منطقة نجد ، بين الملك وأنصاره من جهة وبين هذه القبائل من جهة أخرى .

وهاهي تلك القبائل تعلن إحتجاجها على سلوك وتصرفات الملك متهمة أياه بالإستئثار بسلطة الإنجليز ، وكانت تلك القبائل ترافق نقدها الشديد للملك بالقيام ببعض الغارات البدوية العنيفة على الحدود العراقية والكويتية لنهب المدن والقرى لإحراج الملك ، فسادت روح الفوضى في الكثير من الهجر البدوية وأصبح الأمن في الصحراء مفقودا وأخذ كل طرف يستعد للمعركة فكتب عام 1928م: أن البلد على أبواب حرب أهليه بين الملك والرجال الذين ساعدوه في الوصول الى ما وصل اليه من مجد ، وأخذ العالم يتساءل : هل يعيد التاريخ نفسه ، كما الحزب الإمبراطوري في روما (١٠) .

وضمن هذا الجو المتوتر والخطير ، أدرك الملك ابن سعود بأنه يعيش أصعب لحظات حياته وأن الخيوط التي تجمعت في يده منذ سنوات طويلة بدأت تنسلخ أو تنفرط منه تدريجيا وعليه الإسراع بعمل ما فالتفت الى العلماء يطلب نجدتهم ومساعدتهم للخروج من هذا المأزق الخطير والمحدق بالعرش ، وقد وجد كبار العلماء بأن الفرصة الذهبية أصبحت متاحة لهم لتحجيم قوة القبائل الضاربة والتي ماعادت تستمع لرأي العلماء ولقطع الطريق أيضا أمام انفراد الملك بالسلطة والمجتمع لضمان سير مؤسستهم الدينية النامية ، فأشاروا عليه .

أولا : بعدم القيام بأي عمل مسلح ضد القبائل المتمردة لأن القيام بمثل هذا العمل يجعل القبائل تشعر بسلامة موقفها وستقاتل بروح مستميته.

ثانيا: إتباع مناورة سياسية ذكية ، تدعو فيها جميع رؤوساء القبائل والمدن والهجر للحضور الى مدينة الرياض للإجتماع والتشاور في الأوضاع الداخلية وهناك وأمام الجيش العقائدي الوهابي ـ وما هي مؤاخذاتهم على الملك؟ وعلى الفور بعث الملك عدة رسائل موجهة الى القبائل والهجر وأعيان المدن والقرى النجدية فقط ، يدعوهم للحضور الى العاصمة لإجتماع خطير لإنتخاب ولي أمر لهم ، يسير بهم حسبما يجمعون عليه أمرهم في الخطة التي يرونها(١١) .

وجاءت الوفود تلو الوفود تتقاطر على القصر الملكي ، ويقال أن الإجتماع ضم أكثر من ثمانمائة شخصية ، وكان العلماء ـ آنذاك ـ في وضع صعب وحساس للغاية إذ كيف يتم الخروج من هذا المأزق بنتيجة إيجابية ومشرفة لهم وللملك فرجال القبائل يدعون الملك الى التحكم الى الشريعة والملك بدوره يدعوهم الى الرجوع الى حكم الشرع .

> □□
> انفراد العلماء بالمشورة مع الملك يهدف الى غرضين اساسيين : اشعار مستشاري الملك بانهم موظفون لدى جلالته وانهم لايملكون اي تاثير على قوانين الشرع وسياسة العلماء الداخلية
> □□

وبعد مراجعة تاريخية سريعة للعلماء تبين لهم بأن من مصلحتهم الوقوف بجانب الملك الذي ظهر لهم دائما منسجما ومدافعا عن الخط الوهابي ، وان أعوجاجه سهل التقويم أما القبائل ، فهي وأن كانت قدمت التضحيات الكبيرة في سبيل وحدة البلد وأظهرت حماسا دينيا منقطع النظير ، فإن روح الإتكاسة والعودة للحياة الجاهليه واردة في تصرفات بعضهم أو يطالبون بمزيد من الديمقراطية القبلية ـ ربما ـ على الطريقة الأباضية ، في سهولة محاكمة الإمام وخلعه ، وهذا يتنافى والتراث الوهابي ، وهو مايخشى العلماء وقوعه لهذا هم يفضلون الوقوف بجانب الملك في أزمته وإنقاذه .

إفتتح الملك المؤتمر في أول شهر يناير عام 1928م ويصف (شاهد) عيان ، المؤتمر بالصيغة التالية ، كان العلماء على يمين وشمال الملك وبدأ الملك بالقاء خطبة حماسية إنتقد بها رجال القبائل المخالفين له وجعلهم مسؤولين عن محاولاتهم تمزيق المملكة بتصرفهم العنيف الذي لا مبرر له ، وبعد نقاش طويل سألهم الملك عما يريدون بصراحة .

وأضاف أن الملك قال : أنه مستعد للتنازل عن الحكم والتخلي عن جميع سلطاته حينئذ طغت الدهشة على كل المجتمعين وأستبدت بهم الحيرة وإستفاد الملك من الإرتباك الذي أوجده والتفت الى العلماء وسأل كل واحد منهم مباشرة عن رأيه فيه حسنا أو سيئا وعما إذا كان معه أو ضده ولم يكن من المستغرب أن حظى بإجماع العلماء على الثقة به وعدم تفكيرهم بإحلال أي رجل محله وكرّر الملك تلك الأسئلة على أمراء المدن ثم زعماء القبائل فكانت إجاباتهم مطابقة لإجابات العلماء ، وبايع الجميع الملك (١٢) .

ماذا نستنتج من هذا المقطع بما يخص العلماء؟.

ـ العلماء يحيطون بالملك من كل جانب ، وهو دليل على علو منزلتهم الإجتماعية والسياسية داخل هذا المجتمع .

ـ الملك يطلب من العلماء قبل غيرهم رأيهم فيه أول.

ـ عدم تفكيرهم بإحلال رجل محله ، لها معنى واضح وصريح بأنهم ـ أي العلماء ـ هم (أهل الحل والعقد)، لأنهم يمثلون لأحكام الشرع وأن أي عصيان على الملك بعد أن بايعه العلماء وغيرهم ، يعني عصيانا على الشرع

وخروجا على طاعة المسلمين ، ولما أعلنت بعض القبائل تمردها لم تلق تأييدا من سكان المدن والقرى وسرعان ماتم القضاء عليها بفعل تقوقعها وإنعزالها ومنذ عام 1928م ، لم يشهد المجتمع في الجزيرة مؤتمرا وهابيا شعبيا .

خلع الملك ــ الحالة الثانية

خلع أو تنحية الملك السعودي ، من منصبه تعد من أخطر المسؤوليات التي تواجه القادة الوهابيين ، لإنها تشكل فحصا دقيقا لمعدنهم ، أي مدى تطابق القول بالعمل على أنهم مناصفون للعرش ، لذا فهم حذرون لا يقدمون عليها إلا في حالات نادرة جدا وفي ظروف صعبة للغاية ، ماعادت الأوضاع السياسية الاجتماعية تتحمل استمرار هذا الملك أو ذلك بمنصب الإمامة وموقف الوهابيين من مسألة شروط تغيير الإمام يختلف تماما عن موقف الأباضيين في مسقط ، فهم لا يميلون الى تغيير أو عزل إمامهم عندما تبرز فيه بعض السلبيات والنواقص ، لإنهم ينطلقون من مفهوم أسلامي ـ تقليدي ، مادام حكم الشرع مطبقا على الرعية والملك لم يخرج عن أحكام الشريعة أو يعطلها ، يبقى في منصبه ، لأن أمور الدين بيدهم ـ أي العلماء ـ أما الأباضيون فما أن يروا عيبا واحدا من إمامهم حتى يتم عزله أو قتله.

من يقرر عملية عزل الملك ؟.

عملية خلع الملك ليست وقفا على رأي الأسرة المالكة وحدها ، بل ترتبط بشكل أساسي على أخذ رأي كبار العلماء ، لأن القرار السياسي لا ينفرد به طرف ، بل هو ثمرة الإتفاق بين الأثنين ، والإقدام على خلع الملك يعتبر من أهم القرارات السياسية ، والأسرة المالكة نفسها تعي لحقوق حليفها التاريخي فهي لا تقدم على مثل هذا العمل دون أخذ رأي العلماء ، لأن التقليد المتبع ، هو أن الأسرة المالكة بعد الإتفاق بين أطرافها ترفع مذكرة للعلماء تخبرهم بما أتفقت عليه وتطالبهم بالإسراع في إصدار الفتوى الدينية ، والعلماء بدورهم يدرسون الوضعية من وجهة نظرهم بتأني قبل أعطاء رأيهم الذي سيحسم المسألة لعدة أسباب :

1 ــ الملك وان كان ينتمي للأسرة السعودية ، وأن منصب الأمامة محصور بين أفراد الأسرة المالكة فإنه قبل كل شيء إمام للمسلمين ، وبالتالي يتطلب خلع هذا الإمام أخذ مشورة أهل الحل والعقد ، ليكتمل النصاب الشرعي .

2 ــ أن تغيير منصب الامام ، مرتبط شرعا وحسب التراث السني بـ (أهل الحل والعقد) أي مرتبط بصفوة من تيار العلماء الوهابيين (الفئة المخولة ، بأن تختار الامام)، وهناك ثلاثة شروط يجب أن تتوفر في (أهل الحل والعقد)، لكي يحق لهم إختيار الإمام الأصلح كما أكد عليها القاضي الحنبلي أبو يعلى :

ــ شرط أخلاقي ، هو العدالة والإستقامة .

ــ العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الإمامة أي منصب الإمامة .

ــ أن يكون من أهل الرأي والتدبير المؤديين الى إختيار من هو للإمامة أصلح .

ويحدد الإمام أحمد بن حنبل شرط شرعية الإمام بقوله هو الذي يجتمع عليه أهل الحل والعقد كلهم . ويضيف الشيخ أبن تيمية ، الذي يعتمد الوهابيون على أقواله وفتاويه ، في وصف شرعية اتفاق رأي أهل الحل والعقد، والاخذ والالتزام به قائلا : (ولا يقدح في اتفاق أهل والعقد شذوذ من خالف) .

والوهابيون يطرحون أنفسهم أمتدادا لخط السلف الصالح وعليه فمن الضروري فرز نخبة من العلماء من وسطهم يكون في يدها القرارات الشرعية ، وأن لا يكون القرار السياسي وقفا على الأسرة المالكة بل عبر الإتفاق بين الأثنين ، هذه النخبة من العلماء، تسمى اليوم في السعودية بـ (أهل الحل والعقد) ، ولنرى كيف أقدم العلماء الوهابيون ، لأول مرة على خلع الملك أو الإمام الوهابي وعن أسلوبهم في العزل ، دون مضاعفات تذكر.

مضى ثلاثون عاما والبلد في نظر العلماء ، ينعم بسياسة الهدوء والأمن التام ، دون مشاكل تذكر ، أي منذ القضاء على أخر تمرد قبلي عام 1929م وطيلة هذه الفترة الممتدة من 1929م الى 1962م كان رجال الدين الكبار ، ماضين في طريق تعزيز مؤسستهم الدينية التي أخذت تتسع مصالحها وتتعدد أجهزتها ، وفجأة تبرز أمامهم مشكلة معقدة وحساسة جدا ، لم تكن محصورة في وسط قبيلة أو مدينة ، بل تتعلق بدور الحركة الوهابية والنظام ،(العرش السعودي)، الذي أخذ الصراع يدور حوله ، قد يؤدي الى شرخ عمودي داخل الاسرة المالكة بين الملك سعود وأنصاره وبين أخيه ولي العهد فيصل .

وسرعان ما استرجع كبار العلماء من ذكريات الماضي ، الصورة الأليمة التي شهدها المجتمع ما بين أعوام 1866 ـ 1885م حيث انفجر الصراع الدموي داخل الأسرة المالكة معرضا المجتمع الى حالات من التمزيق أدت الى سقوط الحركة الوهابية كما هو معروف ، وهاهم كبار العلماء ، أمام حالة سياسية جعلتهم يتساءلون : هل يعيد التاريخ نفسه ؟ أم يجب الإسرع في وضع حد للصراع الناشيء بين الملك وولي عهده الأمير فيصل .

أول خطوة قاموا بها آنذاك هي إقناع الملك فيصل بسحب إستقالته من مجلس الوزراء ، الذي قدمها في شهر مارس عام 1958م وأن الأزمة الأقتصادية الحادة وتدهور أسعار الريال واسراف الملك وحاشيته ، ليست مبررات كافية لدى الوهابيين تدعو الأمير فيصل الى الإستقالة!! ، وعليه العودة والأخذ بالأجراءات اللازمة في هذا المجال ، ووافق الأمير فيصل على العودة بشرط (أن لا يتدخل الملك سعود وحاشيته في أعمال الحكومة ، وأن يجرى كل شيء بواسطة الحكومة فهي وحدها المسؤولة)(١٣).

واعلن الملك سعود موافقته على ذلك ، ولكن الأمور لم تتحسن كثيرا فسرعان ما تطورالصراع بينهما وأصبح مكشوفا لعامة الناس ، مما دعا العلماء الى إصدار فتوى بهذا الشأن ، كمحاولة أوليه لتهدئة الحالة بين الملك وولي عهده ، وذلك في أول يناير من عام 1964م تقوم على ركيزتين:

1 ـ يمارس الأمير فيصل سلطاته وصلاحياته المعهود بها إليه.

2 ـ تظل البيعة للملك سعود ولكن دون سلطات.

لم تهدأ الأوضاع إلاّ شهرين فقط ثم إنفجر الصراع من جديد ولكن كان هذه المرة أقوى من الماضي بفعل دخول طرف ثالث ضمن حلبة الصراع ، دخول أبناء الملك سعود ومطالبتهم من عمهم «الأمير فيصل» بعودة الصلاحيات الى «أبيهم» الملك سعود لكي ينفردوا «هم» بالسلطة.

رفض الأمير فيصل وأحتج على هذا التصرف ، مما دفع بالأمير محمد الملقب بـ «أبو شرين» والنجل الثالث للملك سعود أن يدعوا لإجتماع خاص للعائلة المالكة في بيته وقد حضر هذا الإجتماع 69 أميرا بغياب الأمير فيصل والأمير طلال ، نايف ، ناصر ، مساعد ، كما دعوا تيار العلماء للحضور لهذا الإجتماع الخطير ، فحضر إثناعشر عالما يمثلون أهل "الحل والعقد" آنذاك ، وفي نهاية الإجتماع أصدر العلماء الفتوى الدينية بتاريخ 23/3/1964م لصالح الأمير فيصل ، وعلى الفور إجتمعت الأسرة المالكة من جديد في بيت الأمير محمد بن عبدالعزيز وأصدر القرار التالي :

ا ــ التأييد التام لفتوى أصحاب الفضيلة العلماء.

ب ــ إننا نطالب من سموا الأمير فيصل الإسراع بتنفيذ هذه الفتوى (١٤).

هذا القرار الصادر عن ممثلي الأسرة المالكة ، يعترف صراحة بـ (ثنائية السلطة)، وبأهمية «العلماء» وأن القرار السياسي لا يتخذ من طرف واحد بل هو نتاج إتفاق القوتين الأساسيتين ، العرش والعلماء ، ولهذا يطالب الأمراء الكبار المجتمعون ، الأمير فيصل على تنفيذ فتوى العلماء .

وفي شهر أكتوبر من عام 1964م تم خلع الملك سعود من العرش بشكل

سلمي ومطالبته هو وأبناءه على إعطاء البيعة لأخيه الأمير فيصل ، ولم يقدم كبار رجال الدين على هذا الأمر الخطير ، إلابعد توفر الشروط الملائمة له وأهمها هي :

ـ جميع أبناء الملك عبد العزيز المعنيين بالأمر ، قد وقعوا على وثيقة خلع أخيهم الملك سعود ، بأستثناء أربعة أمراء بعضهم كان في الخارج .

ـ أخوان الملك عبدالعزيز وأبناء أعمامه أيضا وقعوا على وثيقة العزل ، مثل الأمير عبدالله والأمير مساعد وعائلة آل جلوي .

ـ إلتزام القبائل بفتوى العلماء ، بالرغم من الأموال التي استلموها من الملك سعود ، وواعده بالمناصرة .

ـ ضعف موقف الطرف الشعبي شجع العلماء على الإنفراد بالمشورة وإصدار الفتوى .

ـ قبول الملك سعود ظاهريا بالتنازل عن العرش والتقيد بالفتوى الدينية ومبايعته لأخيه فيصل ملكا .

ـ نجاح العلماء في حسم الصراع سلميا ، زاد من هيبتهم في نفوس الأسرة المالكة ، كما عزّز ثقتهم بمستقبل المؤسسة الدينية الوهابية .

لماذا لم يصبح الأمير محمد ملكا؟

تقوم وصية الملك عبدالعزيز الى أبنائه البالغ عددهم ٣٥ ابنا لحظة موته ، ان يكون العرش السعودي دائما في أبناء الملك المؤسس ، فالأخ الأكبر يحكم ، ثم يليه من هو أصغر منه سنا وهكذا ، وإنطلاقا من هذه الوصية ، لماذا ـ إذن ـ لم يصبح الأمير محمد «أبو شربن» ملكا وهو النجل الثالث للملك عبد العزيز ويأتي مباشرة بعد الملك فيصل ! ولماذا أبعد الأمير ناصر وهو أكبر من الملك الحالي فهد؟ .

ان هذه المسألة التي ظلت مغمورة دون إثارتها وفهمها بشكل صحيح يكشف لنا المزيد من دور العلماء الكبار وأهمية رأيهم في إختيار الشخص المناسب من أبناء الملك عبدالعزيز الى منصب الإمامة ، وأن من أهم الشروط : أن لا يكون الإمام محكوما عليه بجنحة تمس شرفه وإستقامته ، والاميران محمد وناصر من أهل السوابق لا يصح شرعا ترشيحهما للعرش أو منصب الإمامة وقد فضل العلماء إبعادهما عن العرش .

وقد فسر البعض بأن تخلي الامير محمد بن عبد العزيز عن العرش ، نابع من رغبة ذاتية ولأنغماسه في الملذّات ولكون ثقافته بسيطة جدا ، هذا التفسير غير مقنع وغير منطقي لأن المواطنين جميعا بما فيهم رجال الدين يعلمون جيدا ، بأن غالبية الأمراء السعوديين منغمسون في الملذّات وسلوك الملك سعود يعطي نموذجا صارخا عن ذلك السلوك المعارض للنواهي الدينية ، ومع ذلك إرتقى العرش ومنصب الإمامة بمباركة العلماء .

ولكن سلوك الأمير محمد ، كان مفضوحا جدا أمام الناس ولا يتقبل النصائح حتى من والده فهو حاد الطبع صعب المراس متمرد على التقاليد : وفي إحدى المرات شاهده والده في حالة ـ سكر ـ أستاء منها ، فأمر بجلده أمام الملأ في أحد ميادين الرياض ، وعلى الأثر نقله من أمارة الرياض الى إمارة المدينة المنورة ، ولكنه لم يباشر عمله فيها مطلقا (١٥) .

هذه الحادثه ، تبرر لرجال الدين بعدم توليه الأمير محمد للعرش السعودي ، فكيف يصح أن يكون ـ إماما ـ ممن جلد بالأمس ؟ بالرغم من أن الملك حاول معالجة الأمر بطريقته الخاصة ، جلد أبنه يعني حرمانه من منصب الإمارة ، نفيه الى المدينه المنورة للتوبه ، لكن كبار رجال الدين ظلوا على موقفهم أكثر من ثلاثين عاما مر على الحادث ، فمنعوا الأمير محمد أن يحتل منصب ، ولي العهد لإخيه فيصل عام ١٩٦٤م بالرغم من الدور المميز للأمير محمد في توحيد صفوف الأسرة المالكة ضد الملك سعود وأبنائه .

أما الأمير ناصر بن عبد العزيز فقد أصبح أميرا على الرياض في أوائل الأربعينيات ، وفي شهر حزيران من عام ١٩٤٧م ، وقع حادث أهتزت له مدينة الرياض ، وكان مصدره أحد القصور المالكه وبطل هذا الحادث هو الأمير الشاب يومها ناصر ، فقد :

ـ وجد عدد كبير من الأشخاص يتعاطون الخمر والرذيلة في بيت حاكم الرياض.

ـ ومات في حفلة السكر سبعة أشخاص بالتسمم الكحولي ومن بين الضحايا ثلاث نساء وأمير من بيت آل الرشيد .

ـ واستاء رجال الدين ، إستياءا شديدا من هذا الحادث الغريب من نوعه آنذاك ، فطالبوا تطبيق الحد الشرعي على الأمير ، وأخيرا توصل الملك والعلماء الى الحل الآتي :

- يحرم من إعتلائه العرش .
- لا يحق له إحتلال أي منصب رسمي في الدوله .

أما الأمير مشاري بن عبدالعزيز فقد أقدم على جريمة نكراء مزدوجة : الإعتداء على زوجة نائب القنصل البريطاني ومن ثم قتله لزوجها عام 1951م ، فأصدر الملك أمرا بإلقائه في السجن إلاّ أن مشاري هرب وأختبأ في بيت أخيه الأمير فيصل ولم يخرج من مخبئه الا بعد موت أبيه نهاية عام 1953 أما رجال الدين فقد وضعوه في القائمة السوداء ، يحرم من العرش ومن أي منصب رسمي ، ومنذ ذلك التاريخ 1951م الى عام 1990م ، والأمير مشاري بعيد عن أي منصب رسمي .

وفي النهاية يجب أن نشير الى أمر هام ، فبعد حادثة الأمير محمد وجلده في الشارع في أواخر الثلاثينيات ، طلب الملك عبدالعزيز من كبار العلماء ، عدم إحالة أبنائه الى محاكم القضاء كبقية العامة من الناس ، حفاظا على هيبة الحكم وسمعة الأسرة المالكة ، وأن يخضعوا الى محكمة ملكية خاصة يراعى فيها الشرع ، أو تحت إشراف الملك نفسه أو من يمثل العائلة المالكة ، كالأمير عبدالله بن عبد الرحمن شقيق الملك عبدالعزيز وعميد الأسرة المالكة منذ موت الملك المؤسس عام 1953م والى عام 1980م .

ويظهر أن العلماء وافقوا على أن يتولى الملك هذه المهمة فيما يخص عائلته أو من يمت له بصلة القربى وهناك عدة ادلة تثبت هذا «الامتياز» أو الأتفاق غير المعلن والمعمول به منذ نهاية الثلاثينيات وحتى وقتنا الحاضر ، وذلك من خلال الأدلة التالية :

* حادثة الأمير ناصر ، ولم يطبق عليه حكم الشرع ـ قتل أو سجن ـ بل تم عزله وتجريده من أية مسؤولية حكومية.

* حادثة الأمير مشاري ، قاتل نائب القنصل البريطاني بعد إغتصاب زوجته ، ورفض تدخل الشرع بهذه القضية.

* حادثة الأميرة التي هربت مع خطيبها واصرار الأمير محمد بن عبدالعزيز جدها لأمها ، على قتلها لكونها أميرة سعودية في حين تحرم نصوص الشرع ، القتل في مثل هذه الحالة لأن الأميرة لم تكن متزوجة ، أي محصنة عند هروبها مع خطيبها ، ومع ذلك تم قتلها ولم يعترض العلماء على هذا الحكم الجائر ، لإنهم يعلمون بحقيقة الإتفاق مع حليفهم التاريخي

اعتاد العلماء الوهابيون التستر على عيوب ونواقص امامهم امام الملأ خوفا من الانفلات من المذهب واقفال باب النقد امام المواطن

العرش السعودي.

* حادثة الأمير ممدوح بن الملك سعود ، التي تناقلتها الصحف البريطانية عام 1984م ، بعد أن ضبطته الشرطه البريطانية وبحوزته كميات كبيرة من المخدرات وتدخل الملك فهد بن عبدالعزيز بنفسه لإخراجه وخضع الأمير ممدوح فيما بعد الى إستجواب من محكمة ملكية سعودية خاصة.

كيف تتم مراقبة الدولة وأجهزتها؟

بقدر ما يدفع الحرص الشديد على مستقبل الأيديولوجيه الدينية وتثبت ركائز المؤسسة الدينية ، بقدر ما يدفع هذا العلماء الوهابيون لمراقبة العرش السعودي ، فانهم يراقبون الدولة ومايصدر عن أجهزتها العديدة في قوانين وأنظمة ولوائح ومتابعة مدى تطابقها مع الشريعة الاسلامية ، فالوهابيون حساسون جدا تجاه (الاجهزة المدنية ومايصدر عنها).

انهم وأن كانوا يعرفون مسبقا نوعية وعقلية أولئك الأشخاص الذين يعملون في تلك الأجهزة المدنية وأنهم متشربون بالفكر الديني ومنسجمون ظاهريا مع الخط الوهابي الرسمي ، إلاّ أن قلوب العلماء لا تطمئن اليهم كثيرا ، فيفضلون الإشراف بأنفسهم على كل التشريعات التي تصدر عن أجهزة السلطة المدنية والعسكرية خوفا من تسرب الأفكار والقوانين الوضعية الى البلد ، والتي قد تؤدي الى إهتزاز قوي بالمعادلة التاريخية القائمة والمحصورة بينهم وبين العرش ، وان أي تقدم للفكر أو القوانين الوضعية في البلد يعتبر صفعة قوية موجّهة لرجال الدين الوهابيين وأنصارهم . وهذا لا يمكن أن يتخيله رجل الدين الوهابي ، فما بالك بقبوله وهم في عزّ مجدهم وقوتهم.!

من هنا يقف العلماء الوهابيون بصراحة أمام القوانين الوضعية ويعملون على عدم تركها ، وتأتي مراقبة العلماء للدولة على النحو التالي :

المراقبة الشرعية

أثر دخول الوهابيين منطقة الحجاز ، وجدوا قوانين وأنظمة في مجالات عديدة ، غير معروفة لديهم ولا تنسجم مع «سلفيتهم» مثل تنظيم الجمارك على الحدود والمرافىء والبلديات ، كان وضعها الاتراك آنذاك فألغاها العلماء وهم في غمرة حماسهم الديني «جميع القوانين التركية الموجودة في الحجاز[١٦].

وبعد سنوات من دخول الوهابيين منطقة الحجاز وقيام الدولة السعودية المركزية ، شعر الملك ومستشاروه بأنهم بحاجة ماسة الى سن قوانين تتلاءم مع نمو وتطور الدولة السعودية وضرورة تنوع مصادر دخلها أبان فترة ما قبل إنتاج البترول . فكانوا كل مرة يصطدمون مع موقف العلماء العنيد ، خاصة بعد مرحلة إكتشاف البترول ومجيء عشرات الشركات الأجنبية للعمل في المملكة ، وبروز طبقة عاملة أجنبية غير معروفة من قبل .

وكان هناك شعور بأهمية الإنفتاح على العالم الخارجي وعدم تقوقع الدولة في منفاها الصحراوي - كالسابق - لهذا أصدرت الدولة عدة قوانين اعتبرت حضارية وضرورية أهمها : قانون البحار ، قانون المحاكم التجارية ، قانون الضرائب على الشركات الأجنبية ، قانون السير ، قانون العمل والعمال ، وغيرها.

وهنا هبّ رجال الدين مستنكرين هذه القوانين ورفضوا الأخذ بها ، لكونها غير موجودة في كتب السلف ولا في شروحاتهم ، ولأنها تتعارض مع احكام الاسلام . وبعد الأخذ والرد وافقت السلطة على خضوع كل القوانين التي تصدرها الى حكم الشرع ، ووقف العلماء الوهابيون مطولا في مراجعتهم لتلك القوانين ولم يوافقوا على بعضها الاّ بعد تنقيحا وتصحيحها بما ينسجم وقوانين الشرع الإسلامي .

ويرى البعض أن طرح القوانين هذه ، كان محط إختبار حقيقي لقوة كل رجال الدين ، الذين أظهروا صلابة مبدئية في موقفهم ، مما دفع النظام الى التراجع ومعرفة قدر قوة حليفه وقوته.

وأهم القوانين التي أعترض عليها رجال الدين ولم يوافقوا عليها ألاّ بعد المراجعة الشرعية لها هي:

1 - نظام المحاكم التجارية : اعترض رجال الدين والقضاة على نظام المحاكم التجارية الذي صدر في مكة عام 1930م وأعتبروا بعض بنوده مخالفه للشرع ، ويذكر عبد الجواد قائلا أن المحاكم الشرعية أمتنعت عن تطبيق نظام المحاكم التجارية عند إصداره[١٧]، ولم يؤخذ به الاّ بعد فترة ، وبعد تنقيحه لجعله ينسجم والفقه الإسلامي.

2 - نظام العمل والعمال : خضع قانون العمل والعمال الى نقاش طويل بين كبار العلماء وبين خبراء الدولة ، وكانت إعتراضات العلماء على النظام من عدة أوجه أهمها :

* أن النظام متأثر بشكل كبير بالنصوص الغربية ، وجاء كأنه نسخة من تلك القوانين المتعلقة بحياة العمال هناك .

* إضعاف لروح الشرعية وإظهارها بمظهر الضعيف في الدفاع عن حقوق المسلمين ، عمال أو غير عمال.

* يمنح العمال حق (التجمهر) والإضراب وتكوين نقابات خاصة بهم وهذا يتعارض مع الشرع ، لقول الدكتور عبدالجواد : كنت علمت بأن أنظمة العمل والعمال قد واجهت إعتراضات شديدة من العلماء وحاولت الإطلاع على نصوص الإعتراضات والمذكرات ، ولكن لم أوفق الاّ في الإطلاع على مذكرة واحدة جاء فيها: أن الأستاذ معروف الدواليبي ، قد أعدّ مذكرة أو بحثا بالرد على إعتراضات العلماء وعلى رأسهم الشيخ بن باز ، ناقشت الدكتور الدواليبي في رده على الإعتراضات ، وأن الشيخ بن باز وزملاءه قد اقتنعوا بردود الدكتور وآرائه الفقهية والإجتماعية وعدلوا عن آرائهم[١٨].

وأول نظام للعمل والعمال صدر عام 1946م ثم ألغي ذلك النظام ، ثم صدر نظام جديد للعمل والعمال عام 1969م وهو النظام الذي دار حوله النقاش والمجادلات بين العلماء والخبراء المختصين في أجهزة الدولة.

3 – القانون الوهابي لنظام السير : بفعل حساسية الوهابيين من وجود القوانين الوضعية وضرورة محاربتها داخل البلد ، فقد وقفوا محتارين أشدّ الحيرة من هذه الآلة الميكانيكية التي تتدحرج على الأرض بسرعة وتصطدم أحيانا بإنسان أو حيوان وتقتله ، ولا يجدون في الكتب الفقهية أو النصوص القرآنية أية إشارة أو توضيح ، لأخذ القصاص من سائق هذه الآلة (السيارة) وبعد الإنتشار الواسع للسيارات في الخمسينيات وما نتج عنه من حوادث وإصطدامات عديدة أدت الى سحق أو قتل العديد من المواطنين – آنذاك – وبما أن الشرع يمنح القاضي ، حكم قتل كل من قام بقتل مسلم (إذن يجب قتل السائق).

وعلى أثر ذلك أصدر المفتي الأكبر الشيخ محمد بن أبراهيم فتوى في صيف 1954م يجوّز شرعا قتل السائق الذي تسبب بوفاة هذا المسلم أو ذاك ، ويصف السفير العراقي الموجود آنذاك في جدة صدى هذه الفتوى والرعب الذي ساد أوساط الهيئات الدبلماسية والمواطنين قائلا : دبّ الرعب في أوساط الهيئات السياسية ، بسبب نظام السير الذي نشر اليوم / 7 / 4 1954 م والقاضي بحبس من يخالف أنظمة السير لمدينة جدة سنة واحدة أما من يدهس شخصا ويسبب وفاته فقد جاء في النظام انه «يقتل حالا كائنا من كان» فقال البعض أن هذا الحكم جاء مطلقا وأن الشرطي الذي ينفذ الحكم قد لا يميز بين الدبلوماسي المتمتع بالحصانة وبين الشخص العادي ، وخاصة في ساعة حصول الدهس وعندما تكون الأعصاب متوترة ، بلغ حد الذعر بين البعض أنهم صاروا يتسائلون عن كيفية تنفيذ الحكم ، هل بقطع الرأس أم بأطلاق النار أم بالشنق ، لقد كان أثر هذا النظام ملموسا هذا اليوم ، فقد لوحظ أن سرعة السير في شوارع جدة قد أنخفضت الى حده الأدنى ، وكان حذر سائقي السيارات بارزا جدا, وبعد فترة قصيرة الغي هذا النظام

وتلك الفتوى ، ولكن رجال الدين أصرّوا على إبقاء دفع دية القتل فورا ، وبما أن شركات التأمين ممنوعة من ممارسة عملها لكونها تتدخل في إرادة الله حسب المفهوم الوهابي فإن أي سائق تسبب بوفاة إنسان يلقى به السجن ولا يخرج منه حتى يكون قد جمع (دية القتيل) وقدرها آنذاك(36000) ريال - أرتفعت الآن - وبما أن غالبية السائقين ينتمون الى قبائل معروفة : زهران ، شهران ، قحطان ، حرب ، عتيبة .. الخ , فإن العصبية القبلية تتحرك لجمع المبلغ المطلوب من أبناء هذه القبيلة أو تلك والذين يعملون موظفين في الدولة أو في شركة آرامكو ، تجار ..الخ ، لاخراج صاحبهم وأحيانا يتم خروج أصحاب الحق العام عبر قرار ملكي.

4 – مراقبة أسلوب المراسلات دخل أجهزة الدولة : لا يقف رجال الدين عند مراقبة القوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة فحسب بل يراقبون الأسلوب واللهجة في المخاطبات بين الدوائر الرسمية أو تلك الموجهة أحيانا الى الشعب ، يجب أن تكون بعيدة عن إستخدام مصطلح أو صفة هي وقفا لله وحده لذا لا يجوز إطلاقا وصف الشارع والمشروع على واضعي القوانين في البلاد الإسلامية ، وقد إحتج بعض العلماء على ماجاء في قرارات مجلس الوزراء من استخدام كلمة (مشرع)، ويتجاوب مجلس الوزراء على ملاحظة العلماء أن مجلس الوزراء بعد الإطلاع على الخطاب المدفوع من فضيلة رئيس الجامعة الإسلامية **، المتضمن أنه قد يرد في بعض الأنظمة والقرارات الرسمية إطلاق كلمة (المشرع) على من قام بوضع النظام ، ومن أمثلة ذلك ما جاء بقراري مجلس الوزراء رقم 1433 في 1394 / 9 / 21 هـ - 1974م ، ورقم 439 في / 21 1394 / 9 هـ ونظرا لكون المشرع على الإطلاق هو الله وحده ، فإن إطلاق هذا اللفظ على غيره غير لائق لذا يرجوا فضيلته رئيس الجامعة الإسلامية عدم إستخدام ذلك ، وبناء على توجيه المقام السامي يعرض على مجلس الوزراء . يقرر :

الموافقة على عدم إستعمال كلمة المشرع في الأنظمة والأعمال التنظيمية الأخرى والأستعاضة عنها بكلمة أخرى مناسبة «بهذا الصدد» طالب بعض العلماء الوهابيين بإلغاء كلمة «جلالته» الملك فلان لأنها من أسماء الله الحسنى ، فعقد مؤتمر في الجامعة الأسلامية بالمدينة المنورة عام 1987م وأعطي للملك فهد لقب رسمي «خادم الحرمين» الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، واختفت كلمة «جلالته» التي كانت تسبق اسم الملك.

5 – قانون الضمان الإجتماعي : وقف رجال الدين ايضاً معترضين على بعض بنود قانون التأمينات الإجتماعية ، لأنه يتغاضى عن البعدين الإنساني والأخلاقي الموجودان في جوهر الشريعة الإسلامية ، وأكد العلماء الوهابيون بأن الإسلام أول من أقر الضمان الإجتماعي واستشهدوا بقرار الخليفة عمر بن الخطاب حينما شاهد شيخاً يهودياً يشحذ فقال له عمر مادعاك إلى هذا ؟ قال الشيخ الحاجة والسن ، فأرسل عمر إلي خازن بيت مال المسلمين قائلاً له أنظر في حالة هذا الشيخ وأمثاله والله ماانصفناه أبداً ، إذا أكلنا شبيبته ثم نخذله عندالهرم(٢٠).

ولهذا خضع نظام الضمان الإجتماعي إلى نقاشات مطولة بين العلماء وبين الخبراء المختصين الذين أعدوا مسودة هذا النظام ، ويذكر السفير الفرنسي في السعودية قائلاً : بأنه كان في زيارة خاصة لبيت الدكتور معروف الدواليبي حين وضع الأخير أمامه «ملفا» كبيرا قائلاً : هذا قانون الضمان الإجتماعي ، يود الملك فيصل تطبيقه داخل المملكه والمشروع مدروس من قبل خبراء بريطانيين ، لكنهم أصطدموا بعقبة رئسية وهي «حقوق المسلم» وبعد نقاش طويل بين صديقي «معروف الدواليبي» وبين العلماء أستمرت ثلاثة أشهر من أجل تثبيت قانون الضمان الإجتماعي منسجم مع التقاليد الحنبلية(٢١).

ويذكر مدير التأمينات الإجتماعية في خطاب له أمام رجال الأعمال السعوديين في شهر مارس عام 1983م قائلاً : أنه إلتزاما بمنهج المملكة أن تكون نظمها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ,،فقد تمت مراجعة أحكام النظام قبل عرضه على مجلس الوزراء من قبل كل من سماحة الشيخ بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء والشيخ بن باز رئيس إدارت البحوث العلمية .

وتصريح مدير التأمينات هذا يدل على أن سلطة رجال الدين أصبحت معروفة وواضحة لايمكن أن يتجاهلها رجال الأعمال.

6 – مراقبة الأسماء الشخصية : الوهابيون يراقبون كل صغيرة وكبيرة داخل المجتمع ويتدخلون حتى في أسماء المواطنين والمواطنات وما أن يجدوا ضمن وسطهم أسماء هي مقتصرة على «الله» وحده سرعان مايتدخلون ويطلبون من أصحابها تغيير الإسم.

ويقوم المطاوعة في حركتهم وتجولهم الدائم في الأسواق والأزقة والشوارع بمراقبة الأسماء المعلقة على المحلات «التجارية» والمقاهي ، ففي مدينة جده «فتح مقهى جديد أطلق عليه «جنة الفردوس» فقصده رجال الدين مستنكرين تسمية المقهى بهذا الإسم وهددوا صاحبه أما أن يرفع الأسم أو تغييره أوانهم سيدمرون المقهى فما كان من صاحب المقهى إلا الرضوخ لأمرهم فرفع اليافطة وأبقى بدون إسم ولما أستفسر عن السبب : قالوا أن المقهى يرتاده الأجانب ومثل هؤلاء «الكفار» ليس لهم مكان في جنة الفردوس(٢٢).

□□

خلال نصف قرن
١٩٣١ – ١٩٨٢ لم
يوجه العلماء سوى ثلاث
مذكرات احتجاج علنية
وصريحة اثنتان ضد
الملك ابن سعود والثالثة
ضد الملك فيصل

□□

الهوامش

١٠ ـ كنت (ابن سعود) ص ٨٢
١١ ـ عبد الله الزامل (أصدق السير في تاريخ عبد العزيز آل سعود) ص ٢٤٦
١٢ ـ محمد المانع (توحيد المملكة العربية السعودية) ص ١٢٢
١٣ ـ أمين سعيد (الملك سعود) ص ٣٤٤
١٤ ـ المصدر السابق ص ٣٥٤
١٥ ـ أمين المميز (المملكة العربية السعودية كما عرفتها) ص ٢٧٧
١٦ ـ الدكتور محمد عبد الجواد (التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية) دار المعارف ـ الاسكندرية ١٩٧٧
١٧ ـ المصدر السابق ص ١١٧
١٨ ـ المصدر السابق ص ١٩٢ ـ ١٩٣
١٩ ـ أمين المميز ـ مصدر سابق ص ٢٢٩
**رئيس الجامعة الاسلامية آنذاك الشيخ عبد العزيز بن باز
٢٠ ـ الدكتور محمد عبد الجواد ـ مصدر سابق ص ٢٢
٢١ ـ ٢٢ de bou Teiller, Gilarabie Saudite,p.72 ـ أمين المميز ـ مصدر سابق ص ٣٥٠

المستكفي بالله في عصر البترول!

ينقلون أن الخليفة العباسي، المستكفي بالله ، كان أيام خلافته مكتفيا زاهدا في حطام الدنيا، مدبرا عن ملذاتها، فلم يكن يملك ـ على سبيل المثال ـ سوى أربعة ملايين ومائتي ألف قطعة، ولما توفي أحصيت تركته المتواضعة فبلغت مائة مليون دينار!

وقبله كان هشام بن عبد الملك قد ترك لورثته المساكين ١٢ ألف قميص وعشرة آلاف تكة من الحرير، وكان المرحوم يحمل كسوته إذا قصد الحج على ٧٠٠ بعير!

ويقولون في كتب التراث أن الخليفة هارون الرشيد امتلك ألف جارية، ومثلهن لزوجته زبيدة، ومات وليس في جيبه سوى ٩٠٠ ألف درهم، وقيل أن أكبر ملياردير تاريخي كان الخليفة الأندلسي عبد الرحمن الناصر، الذي قدر ابن خلدون ثروته بخمسة مليارات دينار لا غير!

ومشكلة هؤلاء الخلفاء ،المستكفون بالله، أنهم جاؤوا في زمان غير زمانهم، فلو حكموا في زمن النفط لأنهلوا منه شربا ولأرضعوه أجيالهم، ويبّسوا منابعه.

فأمراء عصر البترول كلّهم مكتفون مستكفون بالله، ولذلك فقد استولوا بالعدل والقسطاس على كل ما وقع تحت سيطرتهم وما نالته أيديهم، وتحولوا من أمراء وحكام الى ملاك وعقاريين وتجار وإقطاعيين ومضاربين واحتكاريين، وتحولت الثروة من ملك عام الى غنيمة يتآكلها أصحاب النفوذ، ويستولي عليها أرباب السلطة.

وعمليات السطو والنهب والإغتصاب ليست قضية جديدة، فالمواطنون لا يتناقلون من القصص أكثر من تداول قضايا النهب والفساد وتحول الأمراء الى أساطين للتجارة، ولا يتحدثون عن قضايا أكثر من حديثهم عن هيمنة الأمراء على الأمور الإقتصادية وعلى الشركات والمؤسسات الحكومية، ولا يتندّرون من شيء قدر تندّرهم من العمولات والسمسرة والمشاريع الوهمية التي تدفع باليمنى لتستلم اليسرى، وصفقات توزيع الثروة على الأبناء والمقربين والتي لا هدف لها سوى إيجاد قنوات ضخ المزيد من المال العام في حساب الأمراء الزاهدين الأبرار!

بيد أن المثير في الأمر كلّه هو أن تتزايد هذه العمليات في وقت تشهد البلاد أزمات اقتصادية خانقة، وتتزايد عمليات السطو والنهب والإستيلاء على الأراضي وتشريع الإحتكار في وقت لا يجد آلاف الناس فرصة للعمل، وفي وقت تدنت فيه مستويات المعيشة.. وكان من المتوقع أن يتدخل كبار العائلة الحاكمة لوقف الإجتياح الواسع لخزينة الدولة من قبل الأمراء، على الأقل من أجل الحد من نقمة الناس المتزايدة. لكن الذي حدث أن كل أمير أطلق يده ويد أبنائه في المال العام، واستغلّ الكثير مناصبهم لتحويل الصفقات الى الشركات التي يمتلكونها، وأجبر كثير من أمراء المناطق المؤسسات الحكومية والشركات على تحويل عقود وصفقات الى شركات وهمية أو إسمية يمتلكونها من أجل درّ الأرباح، ولم يبال المسؤولون للأسف الى الحرج الذي اوقعوا فيه مواطنيهم، خاصة الطبقة الوسطى التي تدنّت مستويات معيشتها.

وأشد ما يعانيه الناس من هذا النهب والتعدي ، تلك الأعباء التي تلقى على عواتقهم، فهناك على سبيل المثال أمير امتلك مصانع الطوب الأحمر، وحتى يجد له سوقا أجبر البلديات على سنّ قانون يمنع بناء الأسطح والأكتفاء بسقوف منحنية مغطاة بذلك الطوب . وهناك أمير احتكر سوق «الساتالايت ـ الدش» فمنع استيراده من الخارج وباعه بأربعة أضعاف ثمنه في الداخل، وهناك أمير أصبح بسرعة فائقة أكبر تاجر في المنطقة التي انتدب لحكمها، واستولى على عدد من الشركات والمؤسسات وحتى محطات بيع البنزين وأسهم شركة النقل الجماعي، وأخيرا أجبر شركة أرامكو على توجيه عدد من مرضاها الى مستشفياته. وهناك أمراء هيمنوا على أراض لم ترها عيونهم، وهناك من استغل صيد البحر وباع مناطقه كامتياز لشركات يابانية، وهناك من احتكر سوق الماشية واستيراد الأغنام من الخارج ليبيعها في السوق بضعف ثمنها، وهناك مشاريع الحج وما أدراك ما مشاريع التوسعة التجارية التي تقذف بالذهب في خزانة كبار الأمراء.

كل هذا يجري في وقت تمر البلاد بفترة عصيبة، وكان ينبغي أن يقدر المسؤولون الظرف على الأقل ، إن لم يكن في نيتهم احترام المسؤولية التي حملوا أنفسهم إياها كذبا وادعاءا.

وإذا كان الناس يتناقلون هذه القصص بامتعاض واستهجان حاليا، فقد يدفعهم ذلك الى فقدان الثقة مطلقا بأمانة المسؤولين وربما يشعر المقهورون والمحرومون من جراء الحاجة والفاقة والضيق بأنهم يجب أن يتخذوا وسائل صارمة لاسترداد حقوقهم أو وقف الإعتداء عليها.

وربما لو أتيح مجال بسيط من الحرية لاكتشف الناس أهوالا لا تخطر على بال بشر من عمليات السطو تلك ، كما حدث في الكويت مثلا ، حين تنفس الناس الصعداء ووجدوا أن اثنين من امراء العائلة المالكة استغلا أسوأ وضع مرت به البلاد، واستفادا من منصبيهما لالتهام نحو ٣٠ مليار دولار كانت أمانة في أيديهما، فيما يعرف بقضية الإستثمارات الكويتية في الخارج والتي تورط فيها الشيخان ناصر وفهد الصباح.

ربما لو وجد الأمراء في الحكم لذّة حقيقية لما جعلوه طريقا للتجارة، وتحصيل الثروة!